االجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مصطفى اسطنبولي-معسكر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

السند البيداغوجي

مقياس :مدخل إلى علم الاجتماع

المستوى : سنة أولى علوم اجتماعية LMD s1/ السداسي

- إعداد الأستاذ: جبالة محمد

أستاذ محاضر"ب"

السنة الجامعية:

2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكـــر
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قســم علـــم الاجتمـــاع
رقم: 0417 ق ع إج/ ك ع إ/ ج م ام/2017

12 جوان 2017

شهادة تدريس مقياس

يشهد السيد رئيس قسم علم الاجتماع أن:

الأستاذ(ة): جبالة محمد

الرتبـــة: أستاذ مساعد قسم "أ"

درس مقياس مدخل إلى علم الاجتماع للسنة الأولى ليسانس تخصص علوم اجتماعية

في السداسي الأول خلال السنة الجامعية 2015/2014
في السداسي الأول خلال السنة الجامعية 2016/2015
في السداسي الأول خلال السنة الجامعية 2017/2016.

سلمت هذه الوثيقة للمعني بالأمر بناء على طلبه لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

2 - السداسي الأول:

وحدة التعليم	المـــــواد		الحجم الساعي الأسبوعي					المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	رمز	عنوان المادة	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى				عادي أمتحان	
الرمز : وت أس 11 الأرصدة :20 المعامل: 8	أس 111	مدخل إلى الأنثروبولوجيا	1سـ30	1سـ30		00سـ3		2	5	X	X
	أس 112	مدخل إلى علم النفس	1سـ30	1سـ30		00سـ3		2	5	X	X
	أس113	مدخل إلى علم الاجتماع	1سـ30	1سـ30		00سـ3		2	5	X	X
	أس114	مدخل إلى الفلسفة	1سـ30	1سـ30		00سـ3		2	5	X	X
الرمز : وت م 11 الأرصدة : 5 المعامل: 4	م 111	منهاج وصائغ 1	1سـ30	1سـ30		00سـ3		2	2	X	X
	م 112	إحصاء وصفي		1سـ30		00سـ3		1	2	X	X
	م 113	إعلام آلي 1		1سـ30		00سـ3		1	1	X	X
الرمز : وإس 11 الأرصدة : 4 المعامل: 3	إس 111	مدخل إلى الاقتصاد	1سـ30			00سـ3		1	2		X
	إس 112	الفرد والمقاولة	1سـ30	1سـ30		00سـ3		2	2		X
الرمز : وت أف 11 الأرصدة : 1 المعامل: 1	أف111	لغة أجنبية 2		1سـ30		00سـ3		1	1	X	
المجموع			30سـ10	30سـ19		00سـ30		16	30		

• الدرس السابع السداسي

- مفهومه

- النظريات المفسرة لعملية التعلم

- العوامل المؤثرة على عملية التعلم

طريقة التقييم:

علامة الأعمال الموجهة50 % + الامتحان% 50

-المراجع: (*كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ*)

السداسي: الأول

عنوان الوحدة : التعليم الأساسية

المادة: مدخل إلى علم الاجتماع

محتوى المادة:

أولا: تعريف علم الاجتماع.

ثانيا: تاريخ علم الاجتماع (من الفكر الاجتماعي إلى علم الاجتماع).

ثالثا: موضوع علم الاجتماع.

رابعا: رواد علم الاجتماع.

1- ابن خلدون.

2- أوجست كونت.

3- كارل ماركس.

4- ماكس فيبر

5- دوركايم.

خامسا: المداخل النظريات الكبرى في علم الاجتماع.

1- المدخل الخلدوني (الإسلامي).

2- المدخل الوضعي(وما تفرع عنه)، (النظرية الوظيفية، النظرية البنيوية، نظرية الفعل)

3- المدخل الماركسي (وما تفرع عنه)، (النظرية الماركسية، النظرية الماركسية المحدثة).

سادسا: مجالات علم الاجتماع.

سابعا: علم الاجتماع والمنهج العلمي.

ثالثا: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع

1. المجتمع.
2. الجماعة الاجتماعية.
3. العمليات الاجتماعية.
4. الفرد والشخصية.
5. الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي.
6. النظم والأشكال والسمات والرموز.
7. التغير الاجتماعي والتطور والنمو.
8. المركز والدور.

تاسعا: علاقة علم الاجتماع ببعض العلوم الأخرى:

1- العلوم الطبية.
2- الهندسة المعمارية.
3- العلوم السياسية.
4- العلوم القانونية.
5- العلوم الإدارية.

<u>مدخل إلى الفلسفة</u>

1- تعريفها .
2- مذاهبها .
3- خصائصها - المعرفية .
- الاتصال
- العمل
4- قيمتها:
- مجالات الفلك في أهمية الفلسفة

مقدمة:

يأتي هذا العمل كحوصلة بيداغوجية لتجربة تدريس مقياس مدخل إلى علم الاجتماع خلال السداسي الأول من السنوات الجامعية: 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، و 2018/2017؛ وهو سلسلة من المحاضرات توخينا فيها الإيجاز والتدقيق لأهم الأطر المعرفية والمنهجية التي ينبغي لطالب علم الاجتماع أن يتمكن منها لكي تكون له ذخرا علميا يستعين به متى احتاجه في مساره التعليمي.

وقد تضمن في البداية جملة من التعريفات حول المقصود بعلم الاجتماع، وذلك باستعراض أهم التعريفات المعتمدة في التراث الأدبي المتوفر في هذا المجال، مع تبيان أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التعريفات باختلاف وتعدد مشاربها المعرفية والأيديولوجية، وهو ما مكننا من تحديد بدقة موضع هذا العلم.

ثم تطرقنا بشيء من الشرح، مع الإيجاز، عن تاريخ علم الاجتماع وكيف ساهمت حركة الفكر الاجتماعي التي اهتم روادها بمسالة النظام والانتظام، حيث حاولوا الإجابة عن السؤال الآتي: ما هي الطريقة المثلى لخلق مجتمع مستقر ومتوازن؟ وقد ساهمت هذه المحاولات بدءا من عهد الحضارات القديمة ووصولا إلى القرن التاسع عشر من إقامة تخصص قائم بذاته ويدرس في الجامعة.

وبعدها تكلمنا عن إسهامات رواد علم الاجتماع، كل على حدي، حيث تناولنا ذلك بشيء من التفصيل من خلال التركيز على الأعمال المعرفية والمنهجية لكل مفكر؛ فضلا عن أننا أضفنا رواد آخرون لم يشر إليهم البرنامج الرسمي للمقياس على غرار: "سبنسر"، "زيمل"، و"باريتو" الذين نعتقد أنهم تركوا بصماتهم في مسار علم الاجتماع عامة، وفي ظهور ما يسمى بالنظريات السوسيولوجية خاصة.

ثم تناولنا أهم المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع وتفرعاتها؛ ولكن ذلك كان بإيجاز من منطلق أن هناك مقاييس أخرى ستدرس لاحقا (النظريات السوسيولوجية الحديثة، والنظريات السوسيولوجية المعاصرة) وستركز على هذه النقطة بالذات. وقد تكلمنا عن: المدخل الوضعي وتفرعاته (الوضعية التقليدية، المحدثة، الوظيفية، البنيوية، والفعل الاجتماعي). المدخل الماركسي وفروعه (الماركسية الكلاسيكية، المحدثة، نظرية التبعية، مدرسة فرانكفورت، والبنيوية الماركسية). كما استعرضنا أهم مجالات علم الاجتماع بشيء من التفصيل.

أما عن علم الاجتماع والمنهج العلمي فقد استعرضنا بإيجاز أهم المناهج التي يعتمدها علم الاجتماع من منطلق أن طالب علم الاجتماع يدرس مقياس المنهجية منذ دخوله إلى الجامعة حتى تخرجه منها؛ وقد بينا أهم الأسس التي يقوم عليها كل من: المنهج التاريخي، الوصفي، التجريبي، المقارن، دراسة الحالة، وتحليل المحتوى. وقد اخترنا هذه المناهج بناءا على شيوعها وانتشارها في مختلف الدراسات الجامعية؛ كما أننا لم نتطرق للمداخل المنهجية (المدخل المنهجي الوضعي، الماركسي، الخلدوني، الفهمي...الخ) لان طالب السنة الأولى علوم اجتماعية يدرسها ضمن مقياس مدارس ومناهج وهو المقياس المخول للتعمق فيها. ثم عرجنا على تبيان معنى أهم المفاهيم المعتمدة في مجال علم الاجتماع على غرار: المجتمع، الجماعة الاجتماعية، الفرد والشخصية، الفعل والتفاعل الاجتماعي، النظم والأنساق والرموز، وأخيرا التغير الاجتماعي

والمصطلحات التي يحويها. وما يجب التنويه به هو أننا حاولنا، قدر الإمكان، أن نربط هذه المفاهيم بالسياق النظري والمعرفي الذي ظهرت في إطاره.

وقد ختمنا هذا السند البيداغوجي بتوضيح علاقة علم الاجتماع بمختلف العلوم الأخرى التي حددها البرنامج الرسمي المعتمد من قبل الوزارة الوصية؛ وقد تمثلت هذه العلوم في: الطب، الهندسة المعمارية، العلوم السياسية، القانونية، والإدارية.

وقد راعينا في هذا العمل، مستوى الطالب، حيث كانت المحاضرات مبسطة وموجزة لكي لا يكون هناك أي خلل أو لبس لضمان اكبر قدر ممكن من الفهم والاستيعاب.

أولا: تعريف علم الاجتماع:

لتحديد معنى علم الاجتماع يمكن الاستعانة بالتعريفات الآتية:

– "مصطلح نحته: "أوجست كونت" « A. Comte » (1839) لتعويض الفيزياء الاجتماعية (Physique Sociale)."[1]

– "هو علم يهتم بدراسة الوحدات الاجتماعية (Faits sociaux)."[2]

– "هو العلم الذي يفهم ويفسر السلوك الاجتماعي (M. Weber)،"[3]

– "هو العلم الذي يهتم بدراسة شبكة العلاقات والتفاعلات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأغراضها."[4]

– "هو دراسة الخصائص العامة والمشتركة بين جميع أنواع المظاهر الاجتماعية والعلاقات بين هذه الأنواع، وكذلك العلاقات بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية".[5]

– أما "رايت ميلز" (R. Mills) فيعرفه بأنه: "العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع والعلاقات المتبادلة بين أجزائه وما يطرأ على ذلك من تغيير"[6].

– أما "جورج ليندبرج" فيرى أن علم الاجتماع هو علم المجتمع"[7].

– أما "ماكيفر" فيعرفه بقوله: "إنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية".[8]

– أما "هربرت سبنسر (H. Spencer)" فيقول: "هو العلم الذي يصنف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم الاجتماعية، وأن عليه أن يقارن بين المجتمعات البشرية، على اختلاف أنواعها وأشكالها، أو بين المجتمعات على اختلاف نشأتها وتطورها، وان يهتم بدراسة عمليتي البناء والوظيفة الاجتماعية".[9]

– ويعرف ابن خلدون علم الاجتماع بأنه: "العلم الذي ينظر في العمران البشري، وفي ما يعرض له من الأحوال لذاته مثل التوحش والتأنس والعصبيات والملك.... الخ".[10]

بناءا على التعريفات السابقة يتضح أن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع نتيجة التفاعل الاجتماعي الذي يكون بين مختلف مكونات المجتمع، بهدف التوصل إلى القوانين الاجتماعية التي تحكم سيرها وحدوثها.

---

[1] Madeleine Grawitz : lexique des sciences sociales. Dalloz, Paris, 8e Edition, 2004, P376.

[2] IBID, 376.

[3] فراس عباس البياتي: "علم الاجتماع، تحليلية للنشأة والتطور"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص12.

[4] المرجع نفسه، ص13.

[5] عصمت الحسين عبد الكريم: "علم الاجتماع المعاصر". دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، 10.

[6] المرجع نفسه، ص 10-11.

[7] المرجع نفسه، ص 11.

[8] المرجع نفسه، ص 11.

[9] المرجع نفسه، ص 08.

[10] محمد عابد الجابري: فكر ابن خلدون، العصبة والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط06، 1994، ص 108.

ثانيا: تاريخ علم الاجتماعي (من الفكر الاجتماعي إلى علم الاجتماع):

إن الانشغال بطبيعة المجتمع والأخلاق وبذل الوسائل لتحسينها قديمة قدم التفكير الاجتماعي والسياسي والفلسفي، الذي أدى إلى ظهور علم الاجتماع الذي يتهم بدراسة الواقع الاجتماعي بعيدا عن الأحكام القيمية[1]. وإذا تتبعنا حركة الفكر الاجتماعي فان ذلك يتطلب الغوص في انتاجات مثقفي الحضارات القديمة الذين اهتموا بمسالة النظام والانتظام الاجتماعي.

ويؤكد "محمد والي" أن: "دراسة الفكر الاجتماعي تشكل قطاعات ما بين الدراسات الاجتماعية فهي تتضمن الجذور المبكرة لدراسة النظرية الاجتماعية واتجاهاتها المختلفة، ومدى ملائمتها للواقع الإنساني. معنى ذلك أن دراسة الفكر الاجتماعي تقدم اللبنة الأولى لإضفاء العلمية على دراسات علم الاجتماع".

ويضيف "لا يمكن عن تخصص في علم الاجتماع أن يتغاضى عن دراسة تاريخ الفكر الاجتماعي، كذلك الحال بالنسبة للذين يتخصصون في فروع أخرى من فروع العلم الاجتماعي، ذلك أن تاريخ الفكر يعني، بل ويتضمن المحاولات التي بذلت على امتداد الزمن لتسجيل حركة المجتمع".[2] وعموما يمكن تتبع تاريخ الفكر الاجتماعي وفق ما يأتي:

1- الفكر الاجتماعي في الشرق القديم:

نقصد بالشرق القديم المجتمعات: المصرية القديمة، الصينية، والهندية؛ أما عن أهم معالم الفكر الاجتماعي في كل منها، فهو يتمثل فيما يأتي:

1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارات القديمة:

"على الرغم من أن التفكير العلمي بالنسبة للظواهر الاجتماعية لا يرجع إلى عهد بعيد فإن المسائل التي تتعلق بحياة المجتمع ظلت تشغل عقول المفكرين منذ أزمنة بعيدة، أي منذ بدء الإنسان يعيش مع أقرانه في صعيد واحد، ويتبادل وإياهم المعونة في مختلف شؤون الحياة، ولكن هذا التفكير الذي ينبعث عن حاجة الحياة الملحة لا يصح أن يسمى تفكيرا علميا إذ أنه لا يتبع منهجا للبحث، ولا يبحث عن الحقيقة في ذاتها. بل كان الغرض منه تذليل بعض المصاعب التي تعترض سبيل الإنسان أو الجماعة، وتوفير حظ أكبر وقسط أوفر من السعادة. أو بمعنى آخر لم يكن هذا التفكير موضوعيا يبحث عن الظواهر الكائنة بالفعل، بل كان تفكيرا ذاتيا يعبر عن المثال الأعلى الذي يتخيله المفكر أو الفيلسوف"[3].

"وبديهي أن الفلاسفة الذين اشتغلوا بالمسائل الاجتماعية لم يتجهوا الاتجاه العلمي الصحيح، ولم يعنوا بالبحث في الظواهر الاجتماعية لذاتها. فإن ذلك كان يقتضي وجود موضوع ومنهج لعلم الاجتماع مصطلح عليهما ولم يتوفر ذلك إلا في أوائل القرن التاسع عشر"[4].

---

[1] Madeleine Grawitz : méthodes des sciences sociales. Edition Dalloz, France, 10e édition, 1996, p 72.

[2] عبد الهادي محمد والي: "تاريخ التفكير الاجتماعي"، منتدى سور الأزبكية، مصر، 2006، ص21.

[3] محمد أحمد بيومي: تاريخ التفكير الاجتماعي" دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 19.

[4] المرجع نفسه، ص 19.

"فالتفكير في شؤون الجماعة الإنسانية يرجع إلى عهد بعيد، ولكن هذا التفكير لم يكن منصبا على المسائل التاريخية كالبحث عن أصل الجماعة (كيفية تكوينها)، ولم يكن منصبا على دراسة نظمها التشريعية والدينية والاقتصادية إلى غير ذلك من الأبحاث التي يعنى بها رجال الاجتماع بالمعنى العلمي لهذه الكلمة"[1].

1.1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارة المصرية:

لقد اهتم الفراعنة بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع وذلك من خلال خلق مجتمع طبقي يؤسس على "تبوء الفرعون أعلى هرم البناء الاجتماعي وتمتعه بسلطات واسعة لا تصدر عن رئاسة سياسية أو إدارية بقدر ما تعبر عن واقع ديني خاص، فهم يمثلون الآلهة أو أشباه الآلهة أو هم على أقل تقدير ينوبون عن الآلهة، ومثل هذه الحقيقة تجعلهم يجمعون في آن واحد بين السلطات الزمنية والدينية... أما الطبقة الثانية فهي طبقة الكهنة، وهي تقوم على خدمة فرعون الإله، ثم طبقة قواد الجيش، وهم القائمون على حراسة الأماكن المقدسة، ثم تلي ذلك طبقة الفنين والصناع والمهنيين، ويأتي في آخر السلم الاجتماعي طبقة الفلاحين"[2]. "مع ملاحظة أن هذا البناء الاجتماعي الطبقي مرتكز على أساس ديني قوي"[3].

"تتلخص الخطوط الرئيسية للفكر الاجتماعي الفرعوني فيما يأتي:

ا- "الحياة الاجتماعية في مصر القديمة تعكس الدين الذي سيطر بقوة على كافة مقومات هذه الحياة.

ب- انطوى الفكر الاجتماعي الفرعوني على نظرية سياسية تقوم على تأليه الحكم وقيام حكومة تيوقراطية تستمد قوتها من الطبيعة اللاهوتية للطبقة الحاكمة.

ج- كافة النظم الاقتصادية والتشريعية والأخلاقية تدور حول المحور الديني"[4].

"ولقد أشار "هيرودوت" (Hérodote) إلى أن إيديولوجية المصريين القدماء مثلا كانت نوعا من التأييد للتنظيم الاجتماعي الذي تصوروه بالنسبة للدين"[5].

"وكان التسلسل في مراتب الآلهة متمشيا مع مثيله في الناس، وإنشاء المملكة عندهم عمل من أعمال الآلهة. وفرعون الذي كان مثابة وسيط بين العالم السماوي والعالم الأرضي، اعتبر نفسه إلها كذلك. والحياة الآخرة من وجهة نظرهم ما هي إلا امتداد للحياة الدنيا، وهذا ما يفسر لنا الأهمية الكبرى لبناء المقابر وتحنيط الجثث، وكل ما يتصل بتنظيم ما بعد الحياة الدنيا ورفاهية. وقد أتاح هذا المفهوم المادي للبقاء لعلماء الآثار أن يتفهموا حياة قدماء المصريين وأفكارهم أكثر من تفهمهم لطبيعة المجتمعات التي اختفت بدورها بين غياهب الماضي"[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص 20.

[2] مُحَمَّد علي مُحَمَّد: "تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986، ص18.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4] المرجع نفسه، ص 19.

[5] جاستون بوتول: "تاريخ علم الاجتماع". ترجمة عبدون غنيم، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، دون سنة، ص06.

[6] أحمد رأفت عبد الجواد: "مبادئ علم الاجتماع"، مكتبة نهضة الشرق، مصر ، 1983، ص07.

كما "عرف الفراعنة أدق نظم الحكم، ووضعوا من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكثير"[1].

2.1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارة الصينية:

"أسمهت الصين بنصيب وافر من الفكر الاجتماعي ولعل أهم الأفكار الاجتماعية تلك التي عبرت عنها آراء الحكيم "كونفوشيوس" (Confucius) "551-449 ق.م" الذي صاغ نظريته الاجتماعية على أساس أخلاقي. فالفلسفة الكونفوشيوسية تؤكد أن النظام الاجتماعي ديني في أساسه، مثالي في أهدافه، ويتألف هذا النظام من نظم فرعية تشمل الدين والسياسة والأخلاق والتربية والاقتصاد باعتبارها تكون جميعا مركبا واحدا، والفيصل في تحديد العلاقات الاجتماعية بين الناس هو القانون الإلهي إذ لا يمكن أن تنشأ هذه العلاقات على أساس وضعي، وإنما هي نفحة من نفحات الإله الأعظم (إله السماء)، وتلعب الطقوس الدينية والأضاحي دورا هاما في تدعيم الصلات والروابط بين الناس"[2].

"وهكذا يحقق القانون الإلهي هدفا هاما هو الطاعة ذلك أن طاعة الابن لأبيه إنما تعني طاعة الله. والأسرة في هذا النظام الاجتماعي الأخلاقي جماعة صغيرة تقوم على التعاطف والمحبة والود وحسن المعاملة واحترام الكبار، ثم هي مصدر تعلم الصغار والمثاليات التي ينبغي تعميمها على المجتمع بأسره بحيث تنهض على الشرف والاحترام بلا جبر أو إلزام[3]".

"والواقع أن "كونفوشيوس" كان رجلا عمليا بقدر ما كان رجلا ذو توجه فلسفي. فهو لم يزعم أنه قد أتى بأفكار أصيلة أو أنه ابتدع تعاليم جديدة. لقد حرص على الإبقاء على أحسن عناصر الماضي مركزا اهتمامه على مفاهيم الفضيلة الشخصية المتصلة بالأفراد"[4].

"وفي الصين القديمة ظهرت طوائف من الحكماء والفلاسفة الذين درسوا موضوعات تمس صميم الحياة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، وفلسفة "كونفوشيوس" ،حكيم الصين، لازالت من بين الفلسفات الإنسانية التي تحاول أن تضع حلولا عملية للمشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع"[5].

"ويؤكد "كونفورشيوس" أن المجتمع لابد أن يكون طبقيا، يصان فيه حق الملكية، وقد يكون ذلك رد فعل لما انتشر أيام هذا الحكيم الصيني من آراء شيوعية وفوضوية، وسيادة مظاهر الاضطراب وعدم الأمن. وكانت أراء هذا المفكر ضرورية لمواجهة هذه الأوضاع بسياسة اجتماعية إصلاحية كان هدفها إحياء التقاليد الصينية العتيقة، والتي كانت تدعم النظام الطبقي؛ فقد كان الإمبراطور وأسرته في قمة البناء الطبقي، يليه

---

[1] المرجع نفسه، ص 07.

[2] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره. ص19.

[3] المرجع نفسه، ص19.

[4] عزة أحمد صيام : "تاريخ الفكر الاجتماعي". مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2012، ص08.

[5] أحمد رأفت عبد الجواد، "مرجع سبق ذكره، ص07.

الأمراء والنبلاء والولاة والأشراف، ثم السوقة وعامة الشعب في نهاية السلم الطبقي. وكان لكل طبقة من هذه الطبقات خصائصها وعاداتها وتقاليدها، وطقوسها الدينية الخاصة"[1].

"وقد أولى "كونفوشيوس" عناية فائقة للتعليم مطالب بإنشاء المدارس الابتدائية، والثانوية ونشر التعليم الجامعي. وقد رأى في التعليم طريقا للفضيلة والحضارة وطالب بتخطيطه، ومنح المتعلمين فرصة اختيار ما يرغبون تعلمه، وتكوين معلوماتهم بجهودهم الذاتية خاصة في المستوى الجامعي. وأكد على أهمية التعرف على ميول الطالب وقدراته، والبعد عن التلقين والحفظ، وغير ذلك مما يجعل للتعليم دورا اجتماعيا خلاقا في المجتمع"[2].

3.1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارة الهندية:

إن "للمجتمعات الهندوكية التي هي أكثر قدما، فلسفة اجتماعية مرتبطة بالعقائد الدينية البراهمية، وبرغم أن علم الديانة الهندوكية مليء بكثير من الأساطير والخرافات فإن به حقائق اجتماعية آمن بها الناس في ذلك العصر على أنها عقائد دينية، ونظام الطوائف هو الدعامة الأساسية للمجتمعات التي تعتنق الفلسفة البراهمية، فالتبريرات والتفسيرات التي يضفيها الفلاسفة البراهميون على وجود الطبقيات والنتائج التي يستخلصونها تدل على أنه كان نظاما متماسكا في المحيط الديني، وكذلك في محيط التنظيم المادي والمهني"[3].

كما "أسهم الفكر الاجتماعي الهندي في تشكيل وتدعيم الروحية والدينية من خلال ما حملته ديانة "مانو" وقانونه الأعظم، ثم "بوذا" وغيرها من نظريات تحث على نبذ الماديات والتعلق بالروحانيات وإقامة الحياة الاجتماعية على أسس روحية تقوم على تقديس طبقة رجال الدين من البراهما؛ "والبراهما" هي أعلى الطبقات جميعا وأكثرها قدسية ويتعين عليها أن تحتفظ بنقاوة دمها وذلك بعدم الاختلاط أو التزاوج مع الطبقات الأخرى. هذا ويقوم التنظيم الاجتماعي في الهند على أساس طبقي جامد يتمثل في توارث الركائز الاجتماعية، إذ لا يمكن أن ينتقل الفرد من طبقة لأخرى بما يكتسبه من صفات اجتماعية، وإنما يتحدد وضعه الطبقي بالميلاد"[4].

وفيما يخص التنظيم الاجتماعي للهند "فقد ظل جامدا إلى أن ظهرت التعاليم الدينية البوذية وكان أول ما دعت إليه هو القضاء على مظاهر المغالاة في التفريق بين الطوائف من حيث الحقوق والالتزامات، وجعلت الطريق إلى ذلك صوفيا يقوم على مجاهدة النفس وتخليصها من سيطرة الشهوات والملذات، ومن المحقق أن التأملات البوذية الهندية برغم دعوتها إلى مبادئ الحرية والمساواة الإنسانية وبرغم حرصها على

---

[1] عبد الهادي محمد والي، "مرجع سبق ذكره"، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] جاستون بوتول، المرجع نفسه، ص07.

[4] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

تحطيم الامتيازات الطائفية الطبقية، إلا أنها لم ترق في تفكيرها الاجتماعي إلى مستوى يسمح باستخلاص مفاهيم أساسية في النظريات السياسية أو الحقوق المدنية والأدوار الاجتماعية"[1].

"ولم تخل حضارة الهند القديمة من وجود مفكرين اجتماعيين حاولوا تطبيق بعض الآراء الاجتماعية في السياسة العلمية، ومن بين هؤلاء المفكر الهندي "كوتيلا" الذي تحدث عن نشأة الدولة ودافع عن نظرية الحكم المطلق، على أساس تصوره أن الحالة البدائية تسيطر فيها دائما شريعة الغاب، ولابد من حكم قوي يحمي الضعيف من ظلم القوي وبطشه، ويعمل على تطبيق القانون وإحلاله محل سلطة الغاب، وعن هذا الطريق يستمر المجتمع ويتطور. فالحزم والمكر من صفات القائد والحاكم ومع كل هذا أشار إلى بعض الأفكار الديمقراطية مثل اشتراك الشعب في الحكم عن طريق مجالس الشورى، أي أن التعاليم البوذية كانت تهتم بأمور الحياة العلمية إلى جانب اهتمامها بالزهد، فهي إلى جانب ذلك ذات طبيعة أخلاقية سلوكية"[2].

2- الفكر الاجتماعي عند الإغريق:

"إن نشأة الفلسفة عند اليونان قد جاءت نتيجة تطور داخلي في الحياة العقلية عندهم فقد تناولوا بالنقد الحر المحايد نظمهم الدينية، وتعرضوا أيضا لتقاليدهم وأخلاقهم وعاداتهم ونظمهم السياسية محاولين إحلال نظم بديلة لها يحكمها العقل والمنطق ويسيطر عليها قانون عام"[3].

"ويعتقد بعض الباحثين أن جمهورية "أفلاطون" (Platon) "428-348 ق.م"، تعتبر أول بحث منظم وضعه فلاسفة اليونان في الفكر الاجتماعي، بيد أن هناك بحوثا سابقة على هذه الجمهورية درست وأمكن الكشف عما تتضمنه من ملامح التفكير الاجتماعي"[4].

وعلى خلاف "كلود جيرو"(Claude Giraud) الذي يرى أن أهم مفكرين ضمن هذا النطاق هما "أفلاطون" و "أرسطو"[5]، فنحن نعتقد أن المفكرين الذين كانت لهم إسهامات في مجال الفكر الاجتماعي هم: هيراقليطس، السوفسطانيون، أفلاطون، وأرسطو، فيما يأتي تفصيل لذلك:

1.2- أسس الفكر الاجتماعي عند هيراقليطس(Herachlitus) "535-475 ق.م":

وقد تضمنت فلسفته فكرتين اجتماعيين: "الأولى تمثلت في التغير المستمر"، فالتغيير بالنسبة له هو قانون عام، فليس ثمة شيء ثابت في الوجود، فالإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين، لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين"[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص21.

[2] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[5] Claude Giraud : Histoire de la sociologie. Dar El Afaq, L'Algérie, 1re édition, 1997, p 14.

[6] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

"والفكرة الثانية هي أن الصراع يعد قانون العالم وأن التنازع أبو الأشياء، وأن كل ما يتفرق ويتحطم يعود ليلتئم من جديد ويتحكم القانون الإلهي والقدرة والحكمة والبقاء الكلي في كل شيء، ولو أن هناك تغيرا دائما إلا أن هذا التغير يتم حسب قوانين ثابتة إذ تتغير الأشياء ثم تعود ثابتة"[1].

وقد عبر عن هذين الفكرتين بقوله: "إن الفرد لا يستطيع أن يقول بأنني أعبر النهر الواحد مرتين، ذلك على اعتبار أن ذرات الماء التي لامست جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، كما أن الشخص نفسه قد يكون تغير"[2].

2.2- أسس الفكر الاجتماعي عند السفسطائيون(Les Sophistes):

تجدر الإشارة إلى أن السفسطائيون هم في الأصل: "معلمين وإعلاميين ومفكرين، نقلوا المعرفة والثقافة إلى الشعب، وخاصة إلى النشطاء في السياسة والقادرين على دفع الثمن لمعلمين قبل غيرهم"[3].

وتعتبر الأفكار التي احتوتها مؤلفات السوفسطائيين "فتحا جديدا في الميدان الاجتماعي من ناحية ظهور الطريقة العلمية في معالجة المشكلات الاجتماعية أو غير الاجتماعية، وكانت طريقتهم قائمة على الملاحظة والمقارنة والنقد"[4].

وقد كان هدف السوفسطائيين "يتمثل في البحث عن قانون طبيعي قائم على احترام الشخصية الإنسانية، حيث عملوا ما في وسعهم لتحرير الفرد (في ظل المجتمعات القديمة). وقد انصبت كل بحوثهم على مسائل أخلاقية، حيث حاربوا الرق والقومية العنيفة التي اشتهرت بها المدن الإغريقية، وهذه أول مرة، في تاريخ الفكر الإنساني، يرى المرء فيها مناقشات حرة حول مسائل اجتماعية أدت إلى خلق العبقرية الإغريقية في عالم ظلت فيه الفلسفة سقيمة على الفهم ومقصورة على المشتغلين بها"[5].

وتتمثل أهم الإسهامات التي قدمها السوفسطائيون في مجال الفكر الاجتماعي فيما يأتي:

- "اعترضوا على الآراء الفلسفية الميتافيزيقية التي تهتم بالكليات المجردة والعموميات المطلقة والقضايا والمسلمات الثابتة، حيث سخروا من التفسيرات الأسطورية السائدة ونادوا بضرورة النظر بعين الواقع للفرد وحقوقه، ذلك أن الفرد هو محور اهتمام الدولة أو المدينة باعتبارها الوحدة السياسية الكبرى وعارضوا القول بأن الفرد مجرد تابع للجماعة"[6].

- "انتقدوا قيمة العدل، حيث يرون أنها ليست فكرة مجردة يمكن الوصول إليها بالتفكير السليم دون أن تتحقق في الواقع الاجتماعي، ورأو أن العدل لا يتحقق إلا بالتفاعل الاجتماعي، فلا يكون العدل عدلا إلا بالممارسة

---

[1] المرجع نفسه، ص 22.

[2] مُحَمَّد الدقس: "التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق". دار مجدلاوي، للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص 13- 14.

[3] غنار سكيربك، نلز غيلجي: "تاريخ الفكر الغربي، من اليونان القديمة إلى القرن العشرين". ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012، ص 90 .

[4] غاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[5] المرجع نفسه، ص 08.

[6] عبد الهادي مُحَمَّد والي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الاجتماعية الواقعية، وقد نسب إلى هذه الجماعة أنها جعلت من الفرد مقياس كل شيء، فما يراه عدلا فهو عدل"[1].

– "أرادوا غرس فكرة النسبية الاجتماعية مع عدم المساس بالقضايا العامة وفي مقدمتها فكرة المساواة التي دافعوا عنها بشدة، وقد هاجموا مظاهر الظلم وعدم المساواة التي سادت المجتمع اليوناني الأمر الذي تجلى في نقدهم لنظم الرق والعبودية، والظاهرة العنصرية التي كانت تحرم اليونانيين من التمتع بحقوق المواطنة"[2].

– "هاجموا القانون الأخلاقي والتشريع الديني الذي كان يدعم البناء الطبقي السائد ونادوا بضرورة الاهتمام بالقانون الطبيعي، وذهبوا إلى أن القانون الوضعي المدني وضع لحماية ذوي المصالح الخاصة ومن هنا أكدوا أن الخير يكمن في العودة للقوانين الطبيعية التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية"[3].

وعليه فإنه يمكن القول أن "الفلسفة السفسطائية حملت في طياتها تحليلا اجتماعيا واقعيا نقديا يناهض التصورات الميتافيزيقية المجردة، ويطالب بنظرة تلتزم بالواقع الاجتماعي فلا تقبل أية قيمة أو فكرة ما لم تعكس الأوضاع الاجتماعية السائدة"[4].

3.2- أسس الفكر الاجتماعي عند أفلاطون « Platon » (429-347 ق.م):

يتفق كثير من المهتمين بتاريخ الفكر الاجتماعي على أن إسهامات "أفلاطون" في هذا المجال تتجلى بوضوح ضمن كتابه المشهور "الجمهورية"، "وهو كتاب فلسفي ألفه عام 360 قبل الميلاد"، وهو مؤلف رئيسي وسماه "كاليبوس" مقترن بالعدل: ما هي الدولة العادلة؟ ومن هم الأفراد العادلون؟"[5].

وما يجب يتوجب الإشارة إليه هو أنه "في اللغة اليونانية كلمة جمهورية لا تعني بلدا بل تعني الآداب والأخلاق. فالكتاب هو جواب وإثبات أفلاطون على السؤال: أيهما أفضل: أن تكون عادلا أم ظالما؟ والإجابة بسيطة، ولكن الإثبات صعب جدا"[6].

"إن خلاصة أفكار "أفلاطون" نجدها في مؤلفه الرئيسي "الجمهورية الذي يعرض منهجا حقيقيا للفلسفة الاجتماعية، ومن أجل هذا فهو لا يرسم تخطيطا اجتماعيا للمدينة على ما هي عليه، بل على ما يجب أن تكون عليه"[7].

أما عن الأفكار التي أسهم بها "أفلاطون" في مجال الفكر الاجتماعي، فهي تتمثل في:

– تبني العدالة، حسب أفلاطون على أداء وظيفة معينة داخل الدولة (الجمهورية)، حيث يقوم كل فرد وكل طبقة بما عليها من وظائف في ضوء ما هي مؤهلة له. وهو يقول في هذا الصدد: "إن على كل فرد أن

---

[1] المرجع نفسه، ص 91.

[2] المرجع نفسه، ص 92.

[3] المرجع السابق، ص 92.

[4] المرجع السابق، ص 22-23.

[5] أحمد المنياوي: "جمهورية أفلاطون". دار الكتاب العربي، سوريا، ط1، 2010، ص27.

[6] المرجع نسفه، ص 27.

[7] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

يؤدي وظيفة واحدة في المجتمع هي تلك التي وهبته الطبيعة خير قدرة على أدائها وبدون أن يتدخل في شؤون غيره"[1]. والدولة حسبه تنشأ أساسا عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها، ولكي يلبي الفرد حاجاته المختلفة، مادية ومعنوية، ينبغي أن يأتلف مع غيره ليكونوا مجتمعا يقوم كل واحد منهم حسب مؤهلاته ومواهبه الطبيعية بالوظيفة التي تخصه خير قيام. فتتكامل الوظائف في توفير كل ما يطلبه أي فرد في الدولة من حاجات"[2].

ويقسم "أفلاطون" جمهوريته إلى ثلاث طبقات: الصناع، المحاربين والقضاة (الفلاسفة)[3]، وهذا التقسيم الطبقي هدفه أن تؤدي كل طبقة وظيفتها متحلية بالوظائف الأخلاقية"[4]؛ كما ينبغي على الجند أن يقوموا بوظيفة الحراسة على أكمل وجه متحلين بفضيلة الشجاعة، وكذلك ينبغي أن يمارس الحكام مهامهم متحلين بفضيلة الحكمة[5].

وتجدر الإشارة إلى أن "أفلاطون" عندما وضع هذا النظام الطبقي لم يقصد به أن يكون "مغلقا جامدا، بل وضعه نظاما مفتوحا، لأنه أباح فيه الاستثناء إذ يمكن لابن الصانع أن يصبح جنديا أو حاكما إذا توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك... وإذا ما نجح في اجتياز المراحل التعليمية التي تؤهله بصورة لائقة ليصبح أحد أفراد طبقة أعلى، فالحركية الطبقية واردة بين الطبقات بحسب اختلاف المواهب والقدرات وبحسب اكتساب الفرد للقدرات الأعلى بالتعليم"[6].

ولتحقيق جمهورية مثالية طبقية يرضى فيها كل عضو بالطبقة التي ينتمي إليها وضع "أفلاطون" ما يصطلح عليه "بنظرية التربية في الدولة المثالية؛ "وهي تعد بمثابة نظرية شاملة في التربية والتعليم بغرض تخريج طبقة "الحكام الفلاسفة"[7]. وعموما تؤسس هذه النظرية على ما يأتي:

تقوم فكرة "أفلاطون" ضمن هذه النظرية على أن التمييز بين الأطفال وذلك باختيار الأصحاء القادرين على تحمل التمرينات الرياضية بدون نظر إلى أصلهم الطبقي، ويخضعون لبرنامج تربوي موحد لا فرق فيه بين صبي وفتاة"[8].

---

[1] مصطفى النشار: "تطور الفكر السياسي القديم، من صولون إلى ابن خلدون".دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4] مصطفى المنشار، مرجع سبق ذكره، ص71.

[5] المرجع السابق، ص72.

[6] المرجع نفسه، ص73.

[7] المرجع نفسه، ص73.

[8] المرجع نفسه، ص74.

"وتستمر المرحلة الأولى من هذا النظام حتى بلوغ سن الثامنة عشر (18) ويخضعون فيها لنظام غذائي متكامل تحت إشراف طبي مع ممارسة التدريبات الرياضية وذلك لتصح أجسادهم، ويرافق ذلك تعلم الآداب الراقية والاستمتاع إلى الموسيقى الهادئة"[1].

"أما المرحلة الثانية فتبدأ من سن الثامنة عشر (18) حتى بلوغهم سن الثلاثين بعد أن يجتازوا الاختبارات التي تعقد لهم في ختام المرحلة الأولى بنجاح. وهي تبدأ بفترة تستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات يتدربون فيها تدريبا عسكريا إجباريا؛ وإذا ما اجتازوا هذه الفترة من التدريبات العسكرية بنجاح يتحولون بدءا من سن العشرين وحتى الثلاثين إلى دراسة العلوم الخاصة، العلوم الرياضية وهي الحساب والهندسة والفلك والموسيقى، وهذه الدراسة تستهدف أن يتدرب هؤلاء الشباب على التفكير المجرد وعلى إدراك العلاقات المجردة بين الأشياء، وذلك ليتأهلوا بعد ذلك لدراسة الديالكتيك أو الفلسفة"[2].

"وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثالثة من سن الثلاثين حتى الخامسة والثلاثين وهي المرحلة المخصصة لدراسة الديالكتيك، أي لدراسة الفلسفة، وفيها يتعرفون على طريق الوصول إلى اكتشاف الحقيقة المجردة بالجدل الذي يرتفعون به من المحسوس إلى المعقول بدون وساطة أو أي أداة من أدوات الحس"[3].

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فيخضع لها أولئك الذين اجتازوا بنجاح اختبارات المراحل السابقة، وهي تستمر لمدة خمسة عشر عاما أخرى، وقد خصصت للتدريب العملي على ممارسة الوظائف العليا وتولي المهام العسكرية الفعلية، والغرض من ذلك هو اختبار قدرة الأبناء على الصمود أمام المغريات التي تتجاذبهم من جميع الاتجاهات، فضلا عن أن هذه التدريبات تجعلهم يتميزون عن كل ما عداهم في الشؤون العملية وفي المعرفة"[4].

وما يمكن ملاحظته هو أن "الغاية التي سعى إليها "أفلاطون" من نظامه التربوي التعليمي تتمثل في تخريج تلك الفئة الممتازة القادرة على حكم الجمهورية المثالية، وهم أولئك الفلاسفة الذين يستطيعون ممارسة وظيفة الحكم محاولين تحقيق هذه المثل في دولتهم دون سعي إلى تحقيق أي غرض شخصي أو أي مصلحة أنانية"[5].

4.2- أسس التفكير الاجتماعي عند "أرسطو" « Aristote » (384-322 ق.م):

"وهو تلميذ "أفلاطون"، وقد جاءت كتاباته في الفلسفة الاجتماعية أكثر واقعية ووفية من أستاذ... وقد ضمن "أرسطو" أرائه الفلسفية والاجتماعية في كتابه "السياسية"[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص76.

[4] المرجع نفسه، ص76.

[5] المرجع نفسه، ص76.

[6] أحمد رأفت عبد الجواد، "مرجع سبق ذكره"، ص08.

أما عن أهم إسهاماته في مجال الفكر الاجتماعي، فهي تتمثل في:

* تجدر الإشارة في البداية إلى أن أغلب الكتابات المتوفرة في هذا المجال تشير إلى أن إسهامات "أرسطو" تتصل بأربع جوانب هي:

1- "البحث عن الإنسان من حيث إنه عضو في جماعة سياسية.

2- البحث عن الإنسان من حيث هو عضو في جماعة له حقوق وعليه واجبات.

3- البحث عن الإنسان من حيث إنه مفكر.

4- البحث عن الإنسان من حيث إنه مفكر يريد أن يعبر عما يجول في خاطره من صور وحكم"[1].

* لعل أول إسهام قدمه "أرسطو" هو "وصفه للإنسان بأنه حيوان سياسي (L'Homme est un animal politique)، بمعنى أنه مرتبط تمام الارتباط بالحياة في مجتمع، فلا يمكن فهم الإنسان بمفرده معزولا عن الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه، وهذه الحقيقة صحيحة سواء بالنسبة لخلود الجنس أو الدفاع عن الحياة وكمحافظة عليها، أو تطور الآراء والقوى الأخلاقية التي تعتبر نهاية كمال الإنسان، وهو يبرز تأثير المناخ على السيكولوجية الاجتماعية"[2].

* ثاني إسهام قدمه "أرسطو" يرتبط بنظرته للمجتمع ومقوماته، حيث "ينظر للأسرة على أنها الخلية الاجتماعية الأولى (أول اجتماع طبيعي)، حيث هناك ضرورة أولية تؤدي لاجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر، والحياة الاجتماعية لا تتحقق على وجه كامل إلا في إطار أسرة وظيفتها إشباع حاجاته المستمرة. ويؤدي اجتماع عدة أسر إلى نشأة القرية التي تعتبر وحدة اجتماعية أوسع نطاقا، وأكثر تنوعا من الأسرة ذلك أن طبيعة تكوينها تسمح بتقييم العمل. ومن اجتماع عدة قرى تتكون المدينة، أو الدولة"[3].

* ثالث إسهام يخص القواعد التربوية، حيث "ذهب "أرسطو" إلى ضرورة توحيد نظام التربية بالنسبة لجميع الطبقات، وأن التربية ينبغي أن تكون من أول الأمور التي يوليها المشرع اهتمامه، لأن إهمالها يعود بضرر كبير على الدولة، لأن أخلاق الأفراد، وعاداتهم وسلوكاتهم تشكل قوام الدولة ككل وتعطيه مفهومه السليم؛ فالأخلاق الديمقراطية هي التي تحفظ الديمقراطية"[4].

كما أنه "لا ينكر على الآباء قدرا معينا من الحرية في تنشئة أبنائهم كما يترائى لهم، ولكن هناك أمور عامة مشتركة يجب أن تكون مسؤولية الدولة للمحافظة على التضامن ووحدة الأهداف والآمال، وتبتعد الدولة عن مخاطرة الانقسامات التي يسببها اختلاف التربية"[5].

---

[1] أنظر على سبيل المثال كل من: - جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص13.
- محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] جاستون بوقول، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص108.

[4] المرجع السابق، ص114.

[5] المرجع السابق، ص115.

وهو "يقسم مراحل التربية إلى ثلاث: البدنية، الأخلاقية، والعقلية؛ ويرى أن لكل من هذه المراحل نظاما تربويا يتوافق مع طبيعتها. ففي المرحلة الأولى، نعمل على تنمية الطفل جسمانيا وبدنيا. وفي الثانية، يعمل على تقويمه وترويضه على الفضيلة والأخلاق الجيدة وتعليمه بعض الفنون الأولية. وفي المرحلة الثالثة ينال المواطن قدرا من العلوم والفلسفة؛ وقد أضاف إلى كل ذلك التدريب العملي، بحيث تعمل على أن يحتك النشء بالمشكلات احتكاكا مباشرا ويتفهم التطبيقات المفيدة في الحياة الاجتماعية"[1].

* تفرقته بين "الدولة والحكومة تفرقة سديدة، فالدولة في نظره هي مجموع المواطنين. أما الحكومة فهي الفئة التي تأمر وتنظم أمور الدولة وتتولى الإشراف على الوظائف العامة. ويرى أن هذه الهيئة تختلف أشكالها باختلاف الغاية التي ترمي إليها وتختلف كذلك باختلاف عدد الحكام"[2].

* تحديده لأنماط الحكومات وطبيعتها، حيث يؤكد أنه توجد "حكومات صالحة؛ هي تلك التي تعمل لخير الأفراد وغايتها تحقيق سعادة المجموع. وحكومات فاسدة تتوخى مصلحة أفرادها وتدبر مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجموع. والحكومات عنده ستة (06)، ثلاثة منها صالحة: الملكية، الأرستقراطية والديمقراطية؛ وتقابلها ثلاث أشكال فاسدة هي: حكومة الطغيان، الأوليجاركية والديماغوجية"[3].

*دراسة لأسباب الثورات وتحليلها تحليلا دقيقا، حيث توصل إلى أنها تعود إلى "عوامل طبيعية واجتماعية واقعية مثل: الإسراف في عدم المساواة، الظلم الاجتماعي، أو النمو غير المتناسق المجتمع، أو فقدان المدينة لعامل الوحدة الذي يثير تيارات سياسية مخالفة، أو الحسد الاجتماعي، والطمع في الثراء والوصول إلى مراتب الشرف، والرغبة في السيادة. هذا بالإضافة إلى اختلاف الأصول والسلالات التي يتكون منها المجتمع وعدم انصهارها في وحدة واحدة توحد الأجانب والأصليين معا"[4].

* نحى نفس منحى أستاذه "أفلاطون" عندما حاول وضع دعائم ومقومات المدينة الفاضلة، والتي "يعتبرها أرقى صور الحياة السياسية، حيث يستطيع كل مواطن فيها أن يعمل وفقا لقوانينها"[5]. وقد وضع شروطا لقيامها؛ هي:

ا- "يجب أن تكون تربتها خصبة ويسهل استغلالها، وأن تكون محصنة ضد غارات الأعداء وهجمات المغيرين مع كفاءة طرقها الداخلية.

ب- يتوجب أن تكون مساحتها متناسبة مع حاجات المواطنين.

---

[1] المرجع السابق، ص115.

[2] مصطفى النشار، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3] المرجع نفسه، ص112.

[4] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص120.

[5] المرجع نفسه، ص120.

د- حدد الحد الأمثل للمدينة بمائة ألف نسمة، ومن الضروري أن يعرف سكان المدينة بعضهم. وللحفاظ على بعد الأدنى والأقصى والملائمين أباح "أرسطو" بعض الإجراءات غير الإنسانية كالإجهاض، إعدام الأطفال المشوهين وفاسدي الأخلاق، وتحريم الزواج على الشيوخ والعجزة (ممن بلغ سن الخمسين من عمره).
هـ- يحدد البناء الطبقي للمدنية على أنه يتضمن: الزراع، الصناع، التجار، رجال الفن، المحاربين أو الجنود، ورجال القضاء. كما يحدد حق المواطنة"[1].

على الرغم من احتواء الفكر الاجتماعي الإغريقي على نقاط عديدة يمكن انتقادها، إلا أنه يمثل تطورا كبيرا في تاريخ الإنسانية وهو بذلك يختلف عن فكر الحضارات القديمة السابقة لبلوغه مرحلة متقدمة من التجريد والتفكير.

3- الفكر الاجتماعي الروماني والمسيحي:

يؤكد "جاستون بوتول" "أن الرومان لم يأتوا بجديد على المفهوم الأصلي لعلم الاجتماع، ولكن الفكرة الرومانية أدت دورا كبيرا في علم الاجتماع الوصفي، وقد أتاحت لهم فتوحهم والفرصة لدراسة عادات البلاد الأخرى ومنظماتها كفتوح الإمبراطور "تاسيت" (Tacite) بالنسبة للجرمانيين وفتوح "يوليوس قيصر"(Jules César) بالنسبة للغال"[2].

كما كان للرومان دورها في وضع القانون الحديث الذي هجر القانون القديم وشكلياته، ومن المسائل الاجتماعية الهامة التي جذبت إليها اهتمام الفكر الاجتماعي الروماني ظاهرة الديمغرافيا التي ارتبطت بالتنقلات والهجرات البشرية داخل نطاق الإمبراطورية الرومانية"[3].

أما عن أهم ممثلين الفكر الروماني، فنجد:

ا- "**ستيشرون**" **(Cicéron) (106-43 ق.م)**: الذي "أشار إلى دور الهجرة في إحداث لتواصل الثقافي والحضاري والاحتكاك الاجتماعي"[4].

ب- سنكا(Sénèque): 04 ق.م-65 ب.م: وقد ركز اهتمامه على "الآثار الأخلاقية للهجرات البشرية، كما عالج الحوافر والدوافع التي تشجع الناس على التمركز من آثار اجتماعية وثقافية وخاصة إذا كان هذا التمركز ينطوي على تجاوز وتفاعل واحتكاك أو امتزاج عدة عائلات أو سلالات بشرية متباينة في صفاتها العريقة أو الولادية، وفي لهجاتها أو في طقوسها الدينية"[5].

أما إذا انتقلنا إلى الفكر الاجتماعي المسيحي نجد إبراز من يمثل هذا الاتجاه كل من القديس "أوغستين" و"طوماس الاكويني"، وفيما يأتي تفصيل لفكرهما:

---

[1] المرجع نفسه، ص121.
[2] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص19.
[3] محمد علي محمد، المرجع سبق ذكره، ص27.
[4] المرجع السابق، ص27-28.
[5] المرجع السابق، ص28.

1.3. الفكر الاجتماعي عند القديس "أوغسطين" (S.Augustin) "354-430":

تتجلى إسهامات "القديس أوغسطين" في مجال الفكر الاجتماعي بوضوح في كتابه المشهور "مدينة الله" التي صاغ فيها نظريته في التاريخ، وبالتالي عقيدة المدينتين: المدينة الدنيوية، ومدينة الله"[1]. وعموما تتمثل إسهاماته فيما يأتي:

- تكلم عن "الحق الطبيعي والحق الإلهي وشرعية السلطة السياسية الدينية والنزعة الإنسانية ودور العقيدة في إعلاء العلاقات البشرية وفقا للمبادئ الأخلاقية السامية، كما ناقش واجب السلطة السياسية في ضرورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية"[2].

- ينظر للمجتمع على أنه "ليس مجرد حشد من الناس، وإنما يجب أن يرتكز على اشتراك الأفراد في الفكر والعاطفة ليشكلوا وحدة معنوية"[3].

- يتصور "أوغسطين" أن "كل فرد من أفراد المجتمع ينتمي إلى عالمين أو مدينتين هما: المدينة الأرضية العلمانية، والمدينة السماوية الإلهية، وتتجاذب الأفراد قوانين وتشريعات الدولتين؛ الأولى: تحتوي ما يجذب الفرد من مغريات بما تنطوي عليه من آثام وآلام؛ والثانية تحقق تعاليم السماء المقدسة وتجاهد في سبيل تحقيق سعادة الفرد عن طريق ما ينعم به من عدالة إلهية"[4].

- يؤكد أن "الحياة الاجتماعية تعتمد في بدايتها على مبادئ القانون الطبيعي وحينما يقع الناس في الخطيئة يصبح القانون الوضعي ضرورة اجتماعية"[5]. ويصبح تقرير الجزاءات لزوميا، ومن هذه الضروريات استمدت السلطة الزمنية العلمانية مبررات وجودها وبفضلها استطاعت أن تبرز نظم الرق والملكية الفردية وما إليها من النظم التي تعتبر عقوبة من الله على خطيئة البشرية، وهي في نفس الوقت ضرورة من مستلزمات الدولة وركيزة أساسية للتنظيم الاجتماعي"[6].

- تطرق، أيضا، لظاهرة الملكية، حيث "أرجع حق الملكية للذات الإلهية؛ فالله، حسبه، هو المالك الحقيقي، وهو الذي أسبغ هذا الحق على الجنس البشري، فالملكية ليست حقا طبيعيا أو قانونيا ولكنها ترجع لمصدر مقدس، ومع ذلك فإن حماية الملكية من أهم واجبات الدولة"[7].

- تناول "ظاهرة الرق من زاويتين: إنسانية، حيث اعتبره نظام ظالم يجب إلغاؤه، وعقابية، حيث يرى أنه جاء كنتيجة لما وقعت فيه الإنسانية من خطيئة، فهو نظام طبيعي يتمشى مع العدل الإلهي بإيقاع الجزاء الرادع على البشرية نتيجة خطأها، وما دامت الخطيئة باقية في المجتمعات البشرية فسيظل يوجد الألم والمرض

---

[1] غنار سكيربك، نلر غيلجي، مرجع سبق ذكره، ص253.

[2] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[3] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

[4] المرجع نفسه. ص29.

[5] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[6] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

[7] المرجع نفسه، ص141.

والمصائب والآفات، وليس الرق إلا أحد مظاهرها الاجتماعية، فتلاشي نظام الرق مرهون بزوال التسلط والظلم والخطيئة"[1].

– "رأى أن زوال ظواهر التسلط والظلم والخطيئة لا يتم إلا حينما يتولى الله بنفسه السلطة المباشرة الأمر الذي لا يمكن أن يتاح في الحياة الأرضية، بل حينما يرث الله الأرض ومن عليها وينتقل البشر إلى المدينة أو العالم السماوي"[2].

2.3.الفكر الاجتماعي عند القديس توماس الأكويني« St. Thomas D'aquin » "1225–1274م":

تنقسم مؤلفات "توماس الأكويني" الرئيسية إلى ثلاث أنواع: "الشروح، الخلاصات، والمسائل. أما "الشروح" فأشهرها الشروح على مؤلفات "أرسطو" بأكملها التي كانت من أجل تكييفها لكي تتفق والعقيدة المسيحية"[3].

أما "النوع الثاني من مؤلفاته، فنجده يضم خلاصتان رئيسيتان: الخلاصة اللاهوتية، وفيها يعرض بكل وضوح العقيدة الدينية مؤيدة بالبراهين العقلية. والخلاصة الأخرى هي: "ضد الكفار" أو الوثنيين، وفي هذه الخلاصة كان "طوماس" أقرب إلى الناحية الفلسفية لأنه عني بعرض المذاهب الفلسفية والمبادئ الأساسية، في الفلسفة بكل فروعها، عرضا منطقيا عقليا صرفا، ومن هنا عنى عناية كبيرة تجسد البراهين المنطقية، وسردها بطريقة مفصلة ودعمها بكل الأسس العقلية التي تخضع لها"[4].

و"النوع الثالث من كتب "توماس" أقل أهمية من النوعين السابقين، وهو المسائل، وفيها يعرض لمسائل جزئية، ويدخل في هذا الباب أيضا ما يسمونه في العصور الوسطى باسم (Quodlibeta) وهذا نوع من العرض للمسائل بطريقة عامة"[5].

أما عن إسهامات "طوماس" فتتصل بما يصطلح عليه "بنظرية الضرورة الاجتماعية والتي تتفق في عمومها مع رؤية "أرسطو" للكون وأصل الوجود رغم استنادها إلى النص الديني"[6]. وعموما يؤسس فكره الاجتماعي على ما يأتي:

يؤكد أن لدى الإنسان غريزة حب الاجتماع في ظل مجتمع ديني يؤسس على ثلاث أفكار هي:

– "الإنسان اجتماعي بالطبيعة وأن المجتمع هو الوسيلة الطبيعية له لكي يحقق أغراضه.

– المجتمع يقوم على وحدة الغرض وتحقيق الآمال المشتركة التي يستهدفها الأفراد الذين يتكون منهم.

---

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص141.

[3] عبد الرحمان بدوي: "فلسفة العصور الوسطى"، دار القلم، بيروت، ط3، 1979، ص 132- 133.

[4] المرجع نفسه، ص132-133.

[5] المرجع السابق، ص133.

[6] مصطفى النشار، مرجع سبق ذكره، ص194.

– لابد من وجود سلطة عليا لكي توجه المجتمع نحو الصالح ولكي تساعد الحاكم على اصطناع الوسائل للوصول إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية وذلك لا يتحقق إلى بتنظيم سياسي يقوم على اتفاق بين الحاكم والمحكومين. والقانون الذي يخضع الأفراد له لا يمثل رغبة المجموع أو رغبة الأمير الحاكم كممثل للجماعة"[1].

"ولقد شبه "طوماس" تأسيس الدولة والهيئة الحاكمة فيها وكذا تخطيط المدن وبناء القلاع والأسواق ورعاية الأبناء، شبه ذلك بالعناية الإلهية التي يخلق الله بها البشر ويدير أمور حياتهم"[2].

" ويميز "طوماس" بين نوعين من السلطة، الأول هو السلطة المجردة أو السلطة في ذاتها، فهذه السلطة الملموسة، سلطة الحكم التي تتدخل فيها الإرادة الإنسانية ويمارسها الناس عن طريق اختيار البعض منهم ليكونوا هم أداة الحكم"[3].

وهو يؤكد أيضا، أن "السلطة الملموسة (سلطة الحاكم) هي من داخل السلطة المطلقة المجردة، وإن كانت تحدث من خلال إرادة بشرية شعبية، بمعنى أنه إذا وجدنا شعبا يحكمه حاكم فإن هذا الحاكم لم يعينه الله مباشرة حاكما على هذا الشعب، وإنما عين بمقتضى اختيار شعبي بشري بحت، ومع ذلك فإن هذه السلطة التي أكتسبها هذا الحاكم إنما هي حق إلهي، وإن اكتسبه بواسطة الشعب الذي اختاره"[4].

ولعل ذلك الربط بين الحق الإلهي والحق الشعبي كأصلين غير متعارضين عنده للسلطة السياسية بتحقيق الأهداف السامية للمجتمع الإنساني والالتزام بتحقيق الغير لمجموع الشعب"[5].

وفيما يخص "نظام الرق، فقد اعترف به ورأى أنه يحقق دورا اجتماعيا أساسيا وهو عقاب البشر على خطاياهم"[6].

وأخيرا بحث "طوماس" "تأثير الظروف المناخية على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، على غرار ما فعل "أرسطو"، مؤكدا سمو سكان المناطق المتوسطة أو المعتدلة ومستغلا هذه الفكرة للتدليل على تفوق الشعوب المسيحية على غيرها من الشعوب الأخرى"[7].

إن أهم ما يمكن أن يلاحظ على الفكر المسيحي هو انه اهتم في عمومه بظاهرة تحقيق النظام والانتظام والتي هي من بين الأفكار التي شغلت بال المفكرين على مر الزمن، إلا انه يؤسس على مبدأ السعي لتبرير الواقع الاجتماعي لضمان مزيد من الخضوع وبالتالي مزيدا من الاستغلال.

---

[1] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] مصطفى النشار، مرجع سبق ذكره، ص195.

[3] المرجع السابق، ص195.

[4] المرجع نفسه، ص196.

[5] المرجع نفسه، ص196.

[6] عبد الهادي مُحَمَّد والي، مرجع سبق ذكره، ص142-143.

[7] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص31.

4- الفكر الاجتماعي الإسلامي:

يقول "أحمد رأفت عبد الجواد": "وانتقل ركب العلم والحضارة إلى أيدي العرب والمسلمين مع بزوغ فجر الإسلام الذي كان له أكبر الأثر في دعوة المسلمين إلى المساهمة في الكشف عن حقائق هذا الكون، والتعرف على قاموس الحياة التي خلقها الله، والوصول إلى طبيعة العلاقات الإنسانية والمبادئ التي تسير عليها المجتمعات في نشأتها ونموها وانحلالها"[1].

وتتفق أغلب الكتابات المتوفرة حول تاريخ الفكر الاجتماعي على أن أحسن من يمثل المفكرين المسلمين في هذا المجال نجد كل من: الفارابي وابن خلدون، وفيما يأتي تفصيل لإسهامات كل منهما:

4-1- التفكير الاجتماعي عند الفارابي (872-950م):

لعل ما يهمنا من أعمال "الفارابي" هو كتابه المشهور: "أراء أهل المدينة الفاضلة"، أو كتاب "السيرة الفاضلة"، أو "الملة الفاضلة"[2]. وقد "قصد "الفارابي" من كتابه هذا إلى تكوين مجتمع فاضل (Utopie) من نوع المجتمعات التي فكر فيها من قبله طائفة من فلاسفة اليونان كجمهورية "أفلاطون" وغيرها"[3].

والكتاب يتألف من قسمين: الأول، "فلسفي ما ورائي، عرف فيه "الفارابي" بجانب من الفلسفة العقلية على مذهب "أرسطو" (ممزوجة بكثير من مذهب أفلاطون). وأما القسم الثاني فهو الفلسفة السياسية، إذ تعرض فيه للكلام على التعاون بين البشر وعلى أصناف المدن (الدول)"[4].

إن ما يهمنا في هذا الكتاب، وهو ما يقتضيه موضوع الدراسة، هو ما يصطلح عليه محتويات "القسم الاجتماعي الذي يصطلح على تسميته "تصميما"، والذي جاء مشابها في معظم نواحيه لتصميم "أفلاطون" لجمهوريته مع بعض الفروق للسيرة التي تخص تأثره بالدين الإسلامي على الأخص"[5].

أما عن الأسس التي قامت عليها المدينة الفاضلة عند الفارابي، فيمكن إيجازها فيما يأتي:

يقول "الفارابي": "وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه، وكل واحد بالنسبة لكل واحد آخر بهذه الحال"[6].

ويقسم المجتمعات، عامة إلى نوعين: "كاملة، وهي تلك التي يتحقق فيها التعاون الاجتماعي بوجه كامل لتحقيق سعادة الأفراد؛ ومجتمعات ناقصة، لا يتحقق فيها هذا التعاون الكامل ولا تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها"[7].

---

[1] أحمد رأفت، عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] عمر فروخ: "تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون". دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1983، ص356.

[3] علي عبد الواحد وافي: "المدينة الفاضلة للفارابي". نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دون سنة، ص21.

[4] عمر فروخ، مرجع سبق ذكره، ص356.

[5] علي عبد الواحد وافي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[6] مصطفى النشار، مرجع سبق ذكره، ص241.

[7] علي عبد الواحد وافي، مرجع سبق ذكره، ص28.

وتنقسم المجتمعات الكاملة، عنده، بدورها إلى ثلاث مراتب: "المجتمع العالمي، حيث يجتمع العالم في ظله ضمن دولة واحدة وتحت سيطرة حكومة واحدة. والمجتمع الأوسط، الذي يكون باجتماع أمة في جزء من المعمورة تحت سيطرة حكومة مستقلة. والمجتمع الأصغر، ويكون في اجتماع أهل مدينة في جزء من الأمة تحت سلطة رئيس"[1].

أما فيما يخص المجتمعات الناقصة، فقد صنفها، أيضا في ثلاث مراتب: "المجتمع القروي، ويشمل اجتماع أهل القرية وأهل المحلة (والمحلة جزء من المدينة)، وجمع أهل السكة (وهي جزء من المحلة؛ الحي مثلا)، وأحطها جميعا منزلة اجتماع أفراد أسرة في منزل (المجتمع المنزلي الذي يشمل أفراد الأسرة الواحدة)"[2].

والمدينة الفاضلة في نظره هي ما تتحقق فيها سعادة الأفراد على أكمل وجه، ولا يكون ذلك إلا إذا تعاون أفرادها على الأمور التي تنال بها السعادة، واختص كل منهم بالعمل الذي يحسنه وبالوظيفة المهيئة له بطبعه، وهو يقول في هذا الصدد: "فالمدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة هي المدينة الفاضلة... والمدينة الفاضلة تشبه البدن الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها على تتميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه"[3].

وفيما يخص مدى تحقيق المدنية، الفاضلة، "يؤكد "الفارابي" أنه من الصعب تحقيق المجتمع العالمي وكذلك وجه عناية خاصة للمدينة لأن إصلاحها سيؤدي إلى صلاح الأمة، وأول شيء يؤدي إلى كمال المدينة هو التعاون التام بين أفرادها ثم وجود رئيس للمدينة يدير شؤونها على الوجه الأكمل"[4].

وقد اشترط "الفارابي" أن تتوفر في رئيس المدينة صفات فطرية (الفهم، التصور، الحفظ، الفطنة، الذكاء، حب العلم، بغض اللذات، الصدق، الكرم، العدل، العزيمة، القوة، الشجاعة) ومكتسبة (الحكمة، العلم، الثبات... إلخ)"[5].

وقد اعترف "الفارابي" أنه من النادر أن تتوافر هذه الصفات جميعا في شخص واحد، وفي ذلك يقول: "واجتماع هذه كلها في إنسان عسر. فلذلك لا يوجد من فطر على هذه الفطرة إلا الواحد بعد الواحد والأقل من الناس"[6].

---

[1] "المرجع نفسه"، ص28.

[2] أنظر: - المرجع نفسه، ص28.

- مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] علي عبد الواحد وافي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[5] علي عبد الواحد وافي، مرجع سبق ذكره، ص31-32.

[6] المرجع نفسه، ص32.

"وأهم ما تضمنه تحليل "الفارابي" هو إشارته لضرورة بحث أصول النظم الاجتماعية ثم تقريره بشكل ضمني أن الظواهر الاجتماعية لا توجد هكذا كيفما اتفق وإنما تخضع لقوانين وقواعد"[1].

وبناءا على ما سبق "يظهر أن المدينة الفاضلة التي أقام الفارابي قواعدها، هي مدينة يرأسها إنسان لا تقل منزلته كثيرا عن منزلة الأنبياء والملائكة ويتألف أفرادها من قديسين، ومدينة كهذه لا يتاح وجود مثلها في عالمنا الدنيوي"[2].

كما "يؤخذ عليه أنه حاول أن يوفق بين أراء "أفلاطون" و"أرسطو" وبين الآراء الإسلامية وهو ما جعله يجانب الصواب في كثير من هذه المحاولات"[3].

2.4- الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون[4] (1332-1406م):

يؤكد "محمد سعيد فرح" أن "ابن خلدون" "قد سبق"أوجست كونت" مؤسس علم الاجتماع الغربي عند توضيح طبيعة العمران البشري وأنواعه، وقد عرض أرائه الاجتماعية في مقدمته المشهورة والمعروفة باسم "مقدمة ابن خلدون"؛ وهي مقدمة في التاريخ وأخبار الأمم والأيام منذ الخليقة وما يعرض فيها في البدو والحضر والتغلب والكسب، وأن الاجتماع البشري ضروري رغم اختلاف العمران في الخصب والجوع وأثر ذلك في أخلاق الناس وسلوكهم"[5].

إن من أهم مؤلفات "ابن خلدون" مقدمته المسماة: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر؛ ولقد عرض أهم أرائه الاجتماعية ضمنها"[6].

ويمكن إيجار أهم الأفكار الاجتماعية التي قدمها "ابن خلدون" في مقدمته المشهورة ضمن ما يأتي:

- دعوته لقيام علم مستقل للاجتماع؛ "يقول "ابن خلدون" في هذا الصدد: "أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ويميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه أو ما يكون عارضا لا يعتد به وما يمكن أن يعرض له"[7].

---

[1] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] علي عبد الواحد الوافي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص09.

[4] هو عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين ابن خلدون (ولد بتونس) اشتهر بابن خلدون نسبة إلى أول من دخل الأندلس من أجداده وهو خالد بن عثمان؛ أصله يماني يتصل بالصحابي وائل بن حجر. نشا تنشئة إسلامية حيث حفظ القرآن وتعلم علومه في سن مبكرة؛ وقدكانت حياته حافلة بتولي المناصب السياسية، حيث تراوحت بين: كاتب عند أمير تونس، أمينا للسر عند سلطان مراكش، رئاسة الوزراء في بجاية، دَرَسَ في جامع الأزهر إلى أن توفي ودفن في مقابر الصوفية في مصر. أما عن أهم مؤلفاته فيتمثل في: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، والذي اشتهر فيما بعد باسم مقدمة ابن خلدون. وللاستزادة أكثر انظر:

- عبد الرحمان ابن خلدون: "مقدمة العلامة ابن خلدون، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر". دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007. ص 05 -06.

[5] محمد سعيد فرح: "ما ...علم الاجتماع". منشأة المعارف، مصر، 2012، ص172.

[6] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[7] المرجع نفسه، ص33.

أما عن تأسيسه للعلم الجديد، فيقول "ابن خلدون": "وكان هذا علم مستقل بنفسه. فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من الأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا"[1].

ويقسم "ابن خلدون" كتابه إلى "ستة فصول تستوعب تقريبا كل فروع الاجتماع المعروفة ضمن عنصر العمران البشري وأصنافه عند الاجتماعيين المحدثين: العمران البدوي، الأمم الوحشية، الدول والخلافة والملك، العمران الحضري والأمصار، البضائع والمعاش والكسب، وفي العلوم واكتسابها وتعلمها. وهي تقابل علم الاجتماع العام والأنتروبولوجيا والاجتماع السياسي والحضري والصناعي والتربوي"[2].

– تعريفه لعلم التاريخ تعريفا اجتماعيا، حيث يعرفه بقوله انه: "نظر وتحقيق، وتحليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الواقع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق"[3]. ويعلق "محمد علي محمد" بقوله: "يهدف التاريخ إلى إفهامنا الحالة الاجتماعية للإنسان، أعني الحضارة، ويهدف كذلك إلى أن يعلمنا الظواهر التي ترتبط بهذه الحضارة وإلى معرفة الحياة البدائية وتهذيب الأخلاق وروح الأسرة والقبيلة وتباعد وجهات النظر... وجميع التغيرات التي تحدثها طبيعة الأشياء في سلوك المجتمع"[4].

– وضع قواعد جديدة للمنهج لدراسة ظواهر العمران البشري، فبعد تبيانه للأسس التي يقوم عليها علمه الجديد وأصنافه، فقد سعى إلى وضع طريقة جديدة لدراسة ظواهره، وهو يقول: "وبعد أن استوفيت علاجه، وأنرت مشكاته للمستبصرين وأذكيت سراجه، وأوضحت طريقه ومنهاجه"[5].

وحسب، "حسن الساعاتي"، "فالمنهج الذي اعتمده "ابن خلدون" وكشف به علمه الاجتماعي، هو التجريبي والذي يقوم بدوره على ست (06) قواعد أساسية هي: الشك والتحميص، التشخيصي المادي، تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران، القياس بالشاهد وبالغائب، والسبر والتقسيم، والتعميم الحذر"[6].

– تناوله لطبيعة المجتمع البشري، حيث يرى "ابن خلدون" أن "المجتمع الإنساني ضروري للإنسان، لأنه مدني بالطبع، والنظم الاجتماعية تتغير من مجتمع لآخر، بل أنها تختلف من فترة لأخرى وفق ما يكتنفه من عوامل جغرافية وثقافية"[7].

أما عن كيفية نشأة المجتمعات وتطورها، فقد نظر "ابن خلدون" إلى ظاهرة تغير العمران البشري كحقيقة أساسية، فأحوال العالم والأمم وعوائدها ونحلها لا تدوم على وتيرة واحدة، إنما هو اختلاف على الأيام

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون:" المقدمة ". الجزء الأول، تحقيق عبد السلام الشدادي، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، المغرب، ط1، 2005، ص56.

[2] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] مُحَمَّد عابد الجابري:" مرجع سبق ذكره"، ص91.

[4] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص34.

[5] حسن الساعاتي: "علم الاجتماع الخلدوني، قواعد المنهج"، المجلس الإسلامي الأعلى للثقافة، مصر، 2006، ص86.

[6] المرجع نفسه، ص 88-89.

[7] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص35.

والأزمنة وانتقال من حال إلى حال. ويرى أن السبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد هو أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه، كما يقال في الأمثال العامية، الناس على دين ملوكهم"[1].

ويركز في فهمه وتفسيره لتطور العمران وتغيره على ظاهرة العصبية، التي تعرف على أنها: "رابطة اجتماعية– سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمرا يبرز ويشد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كأفراد أو كجماعة"[2]. بل إنه يعتبرها المحرك الأساسي لنشأة وتطور الدول، فكلما كانت العصبية قوية كانت الدولة (المجتمع) كذلك، وكلما كان العكس كان العكس.

وللدولة، حسب "ابن خلدون"، "أعمار طبيعية كما للأشخاص، والمقصود بالأعمار هنا، المراحل التي يجتازها الشخص في حياته من طفولة وشباب وشيخوخة. والدولة، مثل الشخص، تنتقل من طور التأسيس، إلى طور العظمة، إلى الشيخوخة"[3].

والدولة عنده تمر بخمس مراحل منذ نشوؤها إلى حين زوالها واضمحلالها، وهي:

* "طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة السالفة قبلها.
* طور استبداد الملك على قومه والإنفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة.
* طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار..الخ
* طور القنوع والمسالمة.
* طور الإسراف والتبذير"[4].

و"يحدد "ابن خلدون" عمر الدولة، بهذا الاعتبار، في ثلاثة أجيال لا تتعداها في الغالب. والمقصود هنا ليس الأجيال ذاتها، بل حال العصبية في كل مكان. وما ثمة فإن تطور الدولة بهذا المعنى إنما يعني تطور حال العصبية في الأجيال الحاكمة"[5].

– تطرقه لأثر المناخ في الحياة الاجتماعية، حيث فسر "ابن خلدون" كثرة العمران وازدياد السكان بالظروف المناخية، وهو يقول: "وإفراط الحر يفعل في الهواء تجفيفا ويبسا يمنع من التكوين، إذ التكوين لا يكون إلا بالرطوبة، إذا مال رأس السرطان عن سمت الرؤوس نزلت الشمس عن السامته فيصير الحر إلى الاعتدال فيكون التكوين ويتزايد على التدريج إلى أن يفرط البرد في شدته فينقص ويفسد، ولذلك كان العمران في الإقليم الأول قليلا وفي الثاني متوسطا لاعتدال الحرارة وفي الثالث كبيرا لنقصان الحر"[6].

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي:"اتجاهات نظرية في علم الاجتماع". عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 55.

[2] مُحَمَّد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3] المرجع نفسه، ص215.

[4] المرجع نفسه، ص217–218.

[5] المرجع نفسه، ص219.

[6] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ويشير أيضا إلى "تأثير المعتدل من الأقاليم والمنحرف فيها في ألوان البشر والكثير من أحوالهم ويقرر أن الأقاليم المعتدلة يكون سكانها أعدل أجساما وأخلاقا وأديانا"[1].

5- الفكر الاجتماعي في العصر الحديث:

تجدر الإشارة إلى أن جميع "الأبحاث في مجال المشكلات الاجتماعية اتخذت طابع التفاؤل الذي لم تعرفه ولم تتذوقه قط مجتمعات العصور القديمة والوسطى. وقد تميز هذا العصر أولا بالاعتقاد في التقدم، وخاصة في بداية القرن السابع عشر. فقد أحس الناس بأنهم أكثر رقيا وعلوا عما سبقهم من أجيال. وقد رأى هذا الرأي كل من "ديكارت" (Descartes)، "فيكو" (Vico)، "لوك" (Locke) "منتيسكيو" (Montesquieu)، "فولتير" (Voltaire)، و"كوندورسيه" (Condorcet)، هؤلاء الذين لم ينكروا أن من سبقوهم من أجدادهم الفلاسفة العظام، تبؤوا هم كذلك مكانا مرموقا في ميدان علم الأخلاق، ولا ننسى موقف "روسو" وتلاميذه من مهاجمة عقيدة الخطيئة الأصلية ومن دعوته إلى الرجوع إلى الصفاء أو الطهارة البدائية"[2].

وعموما سنطرق، بإيجاز لإسهامات كل من: "ميكيافيلي"، فلاسفة العقد الاجتماعي، "وسان سيمون"

1.5- الفكر الاجتماعي عند "ميكيافيلي" (Michiavel) "1469م- 1527م):

"تختلف دراسة "ميكيافيللي" عن "ابن خلدون" للتاريخ وللظواهر الاجتماعية، فهو يركز دراسته على الدولة فقط او على انواع معينة من الدول القديمة، وخاصة تاريخ ايطاليا في عصره، ثم يحلل شخصية رئيس الدولة وما يتصف به من صفات حسنة أو سيئة. ويمتاز أسلوبه سلامة المنطلق، ودقة العرض والتحليل وصفاء الأسلوب"[3].

"ويستمد "ميكيافيللي" آراءه ونظرياته من حوادث التاريخ القديم وبالأخص حوادث العصر الذي عاشه، فهي حوادث شهدها بنفسه وخبرها ثم بنى عليها أحكاما وقواعد عامة"[4].

وهو "يدعو في فلسفة السياسة إلى النفاق والشح والضعة والقسوة والإرهاب والغدر وعدم الإخلاص وإهدار الصداقة والأمانة والدين، مما يرضي الرغبة في التسلط والشهوة الملحة في السيطرة على الحكم، فهي لا تتنافى مع الخلق والمثل العليا، ومن ثم كان رئيس الدولة الأمثل في نظره من اتصف بهذه الصفات"[5].

أما عن إسهامه في مجال علم الاجتماع فنجد "ف.ج. رايت" يوجزها في النقاط الآتية:

---

[1] المرجع نفسه، ص35-36.

[2] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] المرجع نفسه، ص31.

[5] المرجع نفسه، ص31.

أ- "وجد "ميكيافيللي" أن أسباب ما هي عليه إيطاليا من ضعف، يتبدى في الفساد الداخلي والحروب الداخلية المتلاحقة، إنما تكمن في غياب الوحدة والنقص في النظام وانتفاء الحكومة المركزية القوية، وفي تركها دونما دفاع كاف في وجه الأطماع الخارجية، إضافة إلى ما تتركه الغزوات الأجنبية المتكررة من احتلال وتدمير"[1].

ب- "رأى "ميكيافيلي" أنه لو أتيح للشعب أن يكون صافي الروح مخلصا ومقداما، كما كان في الأيام الخوالي للجمهورية الرومانية، فإن إحياء تلك الجمهورية الموحدة القوية يصبح أمرا ممكنا"[2].

ج- "إلا أنه حيثما هناك فساد ونزاع فلا مفر من الديكتاتورية وسيلة وحيدة للوصول إلى المجتمع القوي، والديكتاتور يجب أن يكون قاسيا ومن دون أخلاق- هو الأمير"[3].

د- "كان علم اجتماع "ميكيافيللي" علم اجتماع تطبيقي في جوهره، ورغم فصله بوضوح بين السياسة والأخلاق، إلا أن ذلك برأيه هو إجراء مؤقت وقصير لابد منه، والطريقة العملية التي جرى بها توحيد إيطاليا مع الملك "فيكتور ايمانويل" لم تكن بالطريقة الفلسفية المثلى، ولا هي بعيدة عن برامج "ميكيافيللي"[4].

وبناءا على ما سبق يتبين أن "ميكيافيللي" كان "أفطن ملاحظ في زمانه للثورة السياسية التي يمثلها الطاغية الحربي...ولعل الشيء الذي حثه على كتابه "الأمير" إنما هو فهمه الظروف الإيطالية المعاصرة ووصفها، وقد جاءت نظريته تعبر عن المجتمع الإيطالي في أيامه، حيث كتب في أحوال السياسة، مبينا أن الدولة لا ترتكز فقط على القوة، بل ينبغي أن تسامر في التوسع أو الاضمحلال"[5].

2.5- فلاسفة العقد الاجتماعي:

"شكلت علاقة الدولة بأفراد الجماعة موضوع البحث الدائم لمئات السنين، وما يزال كذلك إلى اليوم، في المسائل العملية التي تعني الناس العاديين عموما وصولا إلى الناس المعنيين بهذا الحقل أو ذاك"[6].

إن الحديث عن علاقة الدولة بالأفراد وعن طبيعة نظام الحكم الأصلح يجبرنا التطرق إلى ما يصطلح عليهم "فلاسفة العقد الاجتماعي" الذين قدموا إسهامات مهمة في مجال الفكر الاجتماعي، وفيما يأتي إشارة لأعمال كل من: هوبز، لوك، مونستكيو، وروسو.

1.2.5- "توماس هوبز" (T.Hobbes) (1588-1697م):

"جاءت أفكار "هوبز" عن المجتمع والطبيعة البشرية متأثرة بظروف عصره (حرب أهلية في انجلترا)، حيث أكد أن الحياة الاجتماعية هي حالة حرب يدخل فيها الكل ضد الكل. فالإنسان تتملكه غريزة واحدة هي المحافظة على حياته، وهي تدفعه إلى الكفاح طول حياته، فيظل مكافحا حتى يموت، وذلك باستخدام وسائل

---

[1] ف.ج. رايت، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص20.

[4] المرجع نفسه، ص20.

[5] عزة أحمد صيام، "مرجع سبق ذكره" ، ص101.

[6] ف.ج.رايت، مرجع سبق ذكره، ص20.

القوة التي تكفل له الأمان والطمأنينة لنفسه، دون أن يعير غيره أي اهتمام إلا إذا وجد أن بقائهم وطمأنينتهم ضروريتان لبقائه وطمأنينته، ولهذا فالحياة هي حالة حرب مستمرة بين الأفراد والفرد يسعى للحصول على كل ما يشعر أنه في حاجة إليه دون أن يعبأ برغبات الآخرين أو احتياجاتهم، وهذا يؤدي إلى تشابك الناس واصطدامهم بعضهم ببعض"[1].

وفي "وجود هذه الحالة من الحرب تظهر مشكلة في نظام المجتمع ولابد من وجود قوة تضمن للمجتمع قدرا كبيرا من النظام والاستمرار. ورأى "هوبز" أن هذه القوة يجب أن تكون الدولة التي يخضع لها الأفراد خضوعا مطلقا، وهو يتصورها على هيئة عملاق جبار أو وحش هائل (Leviathan) في يده جميع السلطات وتخضع له كل المنظمات التي تتكون منها الدولة"[2].

وعليه فنظرية "هوبز" "تقوم على التقابل بين الطبيعة البشرية القائمة على الغرائز والحرب، والتي تضع أمام الأفراد معضلة تحقيق النظام العام، وبين العقل المهذب الذي يخلق الحل لهذه المشكلة. والحل عند "هوبز" هو القوة القهرية التي تمارسها الدولة على الأفراد، ولكي يكسب "هوبز" القوة القهرية قدرا من الشرعية لجأ إلى نظرية "العقد الاجتماعي". فالمجتمع ينشأ نتيجة عقد يبرم بين الأفراد وبعضهم، وبموجب هذا العقد يتنازلون عن جميع حقوقهم ويتعهدون بالخضوع لشخص واحد، أو لعدة أشخاص يمثلون الحاكم، الذي له حرية التصرف في استخدام القوة التي تمثل القهر. فالأفراد يفعلون ما هو مطلوب منهم لأنهم يرغمون على ذلك بواسطة من يملكون وسائل القهر، وسوف يقابلون بالعقاب إذا امتنعوا عن ذلك. والقوة القهرية هذه تحقق كل جوانب النظام الاجتماعي العام"[3].

وبناءا على ذلك "فالأفراد الذين يخافون العقاب ينفذون التزاماتهم، ويتوقعون من الآخرين نفس الشيء ومن ثم يتحقق بينهم قدر من الترابط والاتساق في المعايير تجعل الحياة الاجتماعية قادرة على الأشرار"[4].

إن أهم ما يمكن أن يستخلص مما تقدم هو أن فكرة العقد الاجتماعي عند "هوبز" تقوم على تبني النظام الملكي الذي يراه انه الكفيل بتحقيق النظام والانتظام الاجتماعي في المجتمع البريطاني.

2.2.5- "جون لوك" (J. Locke) "1632-1704م":

"اشتهر بأنه من رواد الفلسفة التجريبية التي تهدف إلى تطبيق العقل على عدد من الأفكار والأنظمة التي كانت تساند الامتيازات، كما توصف بأنها جاءت لتهاجم التقاليد والحكم التعسفي وسلطة الكنسية. وكانت هذه الفلسفة تعبيرا صادقا عن آمال الطبقة الوسطى رجال الدين"[5].

---

[1] أحمد زايد: "علم الاجتماع، "النظريات الكلاسيكية والنقدية". دار الكتب المصرية، مصر، 1984، ص34-35.

[2] المرجع نفسه، ص35.

[3] المرجع نفسه، ص35-36.

[4] المرجع نفسه، ص36.

[5] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص36.

وقد تصور "لوك" أن "الفرد هو العنصر الأساسي، واعتبر الدولة نتاج عقد اجتماعي بين الأفراد، بحيث تم زوال الحالة الطبيعية. وبهذا المعنى، لا تفيد عقيدة الحالة الطبيعية كعقيدة في نشوء الدولة، وكيف نشأت الدولة فعليا، وإنما كعقيدة تشرح ما هي الدولة، وبذلك تشرعن الدولة أيضا"[1].

"ودعوة "لوك" إلى تنظيم الكنيسة والدولة طبقا للمبادئ التي أثبتت التجارب العلمية أنها تؤدي إلى سعادة المجتمع ورفاهيته، إنما كانت ثورة بمعنى الكلمة على الأفكار الموروثة والتقاليد المرعبة في المجتمع الإنجليزي"[2].

ويهاجم "لوك" "بشدة بعض المساوئ التي يلمسها في مجتمعه الانجليزي، ومنها الاغتصابات التي تقوم أساسا على أفكار قبلية، وهو بذلك ينبذ الأفكار الموروثة التي لا تساير العقل والواقع الذي يعيشه والمبادئ القبلية التي عاشها وشهد مساوئها في المجتمع الانجليزي"[3].

ومن أهم الأفكار التي نادى بها "لوك" تلك الفكرة التي تقول: "إنه عندما تعتدي حكومة ما على حقوق الإنسان الطبيعية أو تفشل في احترامها والمحافظة عليها، تصبح الثورة مشروعة من الناحيتين الطبيعية والعقلية"[4].

وعموما يمكن إيجاز نظرة "لوك" لفكرة العقد الاجتماعي التي تختلف عن تلك التي دعى إليها "هوبز" في النقطتين الآتيتين:

أ- "يجب ألا يمنح للدولة غير الحد الضروري من الحقوق لتسيير شؤون الحكم، وجوهر وظيفتها هي حماية أرواح المواطنين وحريتهم وملكيتهم"[5].

ب- إذا فشلت الدولة في تأمين هذه الوظائف على الشكل الصحيح، فيجب استبدالها بأخرى تقوم بهذه الوظائف (وهو جوهر الإعلان الأمريكي لعام 1776م (الإعلان الأمريكي للاستقلال)"[6].

وبناءا على ما تقدم يتضح أن فكرة "لوك" حول العقد الاجتماعي تختلف بعض الشيء عما دعى إليه "هوبز" حيث يقترح إقامة نظام جمهوري يختار بموجبه الحاكم وفق عقد مسبق قابل للفسخ في حالة عدم ضمانه للعدالة والمساواة.

3.2.5- مونستكيو« Montesquieu » (1689-1755م):

"شغل "مونتسيكيو" منصب مستشار في سنة 1714م ثم منصب رئيس بقبعة في سنة 1916م في برلمان مدينة "بوردو" (Bordeaux)، ثم باع وظيفته في سنة 1728، وارتحل إلى إيطاليا وسويسرا وهولندا

[1] غنار سيكربك، نلز غيلجي، مرجع سبق ذكره، ص466-467.
[2] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص36.
[3] المرجع نفسه ، ص37.
[4] المرجع نفسه، ص 37.
[5] ف.ج.رايت، مرجع سبق ذكره، ص21.
[6] المرجع نفسه، ص21.

وانجلترا، وفي سنة 1734م نشر: "تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم"، ثم نشر سنة 1748م "روح القوانين"، وحرر في الموسوعة رقم 03 مادة "الذوق"[1].

ويتصل إسهامه في مجال الفكر الاجتماعي في كتابه المشهور: "في روح الشرائع" (De l'esprit des lois)، حيث اقترح فيه أطروحة ثنائية تتعلق بالقانون. أطروحة حقوق طبيعية تفيد أن القوانين المختلفة هي صياغات القانون الواحد نفسه، وأطروحة سوسيولوجية تفيد أن تلك الصياغات المختلفة للقانون تحددها أنواع مختلفة من البيئات المحيطة الاجتماعية والطبيعية"[2].

ويوحي "مونتسكيو" "بأن تدرس الروابط المتبادلة بين البيانات المحيطة وصياغات القوانين بطريقة تجريبية حسية؛ وعلى الرغم من أنه لم يمكن تجريبيا- حسيا بشكل كامل في معالجته موضوع البيئات المحيطة، فقد كانت معالجته محدودة بمقدار كبير بحدس صحيح نوعا ما يفيد أن المناخ والتربة وأشكال التجارة وطرق الإنتاج والتقاليد، على سبيل المثال، لها تأثير على السياسة والتشريع"[3].

"وفضلا عن ذلك، وضع "مونتسكيو" عرضا تصنيفيا لثلاثة أشكال من الحكم (الجمهوري، الملكي، والاستبدادي) وثلاثة مبادئ مقابلة (الفضيلة، الشرف، والخوف). وقد تكون هذه القسمة الثلاثية الأخيرة محددة بالمصالح السياسية في زمنه: فالجمهورية هي الصورة المثالية لروما القديمة. والاستبداد هو الصورة المرعبة لما يمكن أن تصبح عليه فرنسا. والملكية تعكس وجهة نظر "مونتسكيو" عن الحكم البريطاني كمثال أعلى لفرنسا، ورغم أن "مونتسكيو" لم ينجح نجاحا كاملا في تطبيق الشروط التي وضعها هو للبحث العلمي، فإنه كان مدافعا مهما عن الحرية وعن الواقعية السياسية والموقف العلمي"[4].

وتكمن الإضافة العلمية التي قدمها "مونتسكيو" في "معارضته لأوتوقراطية "لويس الخامس عشر" من خلال ما وصفه بالفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية، والقضائية والتي كانت سمة لحكم الملك "جورج الثاني في انجلترا"[5].

4.2.5- "جان جاك روسو" « J.J.Rousseau » (1712-1778):

"يعتبر "جان جاك روسو" أول من دعا إلى البحث عن الوسائل الكفيلة برفع مستوى حياة الناس، وعن مبدأ الأخوة، وقد عرض كل آرائه سواء الفلسفية منها أو السياسية أو الاجتماعية في كتابه المشهور: "العقد الاجتماعي"[6].

---

[1] إميل برهييه: "تاريخ الفلسفة". ج05، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، ط2، 1993، ص78.

[2] غنار سكيربك، نلز غيجلي، مرجع سبق ذكره، ص 521.

[3] المرجع نفسه، ص22.

[4] المرجع نفسه، ص522.

[5] ف.ج.رايت، مرجع سبق ذكره، ص21.

[6] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص42.

ويبدأ كتابه بجملته المشهورة: "إن الإنسان ولد حرا، ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان"[1]. ومن هذا المنطلق نجده "يرفض، منذ البداية، الديانة المسيحية كديانة ذات فعالية للدولة، وبأنها ديانة ذات طابع روحي فهي عادة ما تشتغل بالمسائل الروحية، ومن ثم فأرض المسيحية ليست بهذا العالم"[2].

وضمن هذا السياق نجده يقول: "إذا افترضنا أن القانون الاجتماعي لا يمكنه أن يأتي من الطبيعة فإن بعض الناس قد يملكون سلطة تجاه الآخرين، وبذلك قد تأتي هذه السلطة عن طريق حق سابق، أو عن طريق القوة، أو عن طريق فقدان الحرية التي هي في الأصل عبودية. والواقع أن أي فرض من هذه الفروض ليس له سند حقيقي"[3].

وبناءا على ذلك تساءل "روسو" حول مسألة "التحول الجوهري للأفراد من أفراد يتمركزون حول ذاتهم إلى مواطنين يتمتعون بعقلية اجتماعية تتشكل ضمن اتحاد يمكنه أن يذود عن شخص وأموال كل طرف في هذا الاتحاد، ويظل كل فرد، رغم اتحاده مع الآخرين، لا يطيع إلا نفسه، ويبقى حرا كما كان من قبل"[4].

وكانت إجابة: "روسو"، حول هذه المسألة، تكمن في إيجاد عقد اجتماعي جديد، وهو يقول: "لابد لكل فرد أن يكون على استعداد إلى تحويل (أو نقل) كل ماله من حقوق إلى المجتمع، ونظرا لتساوي الجميع أمام هذا الشرط فلن يكون من مصلحة أحد أن يجعل من هذا عبئا على الآخرين"[5].

ويرى أيضا أنه يتوجب "على الناس اعتناق هذا التنظيم الاجتماعي لأنهم يأملون في تحديد أنفسهم كجزء من تنظيم جماعي، وهم في ذلك مستعدون، شأنهم شأن الآخرين عموما، أن يخضعوا إلى قواعد، وأهداف عامة في ظل هذا التنظيم"[6].

أما عن فائدة ذلك على الأفراد، فنجد "روسو" يقول: "عندما يهب كل شخص نفسه للكل فهو لا يهبها لأحد، حيث يصبح الجميع محكومين بنفس الفكرة للصالح العام التي ترى آنذاك نافعة للجميع بها فيهم بالطبع الشخص نفسه، ومن ثم لا يعد أي شخص خاضعا للسلطة المتعسفة للآخر (يسير الجميع في ركب التوجه الأسمى للإرادة العامة)"[7].

"وبجعل الإرادة العامة أساسا لحياة المرء يعود الأفراد ليتصرفوا مع بعضهم البعض كما كانوا عندما كانت المشاعر الأخلاقية الطبيعية للمجتمع البدائي هي التي تملي عليهم طريقة التصرف. وترمز الإرادة العامة هنا إلى الالتزام بإعطاء الأولوية للمصلحة العامة" أو الصالح العام كمقابل للمصلحة الخاصة،

---

[1] المرجع نفسه، ص42.

[2] علي ليلة: "النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة العلاقة الإنسان بالمجتمع". دار المعارف، مصر، ط2، 1983، 86.

[3] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص42.

[4] ستيفين ديلو: "المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية". ترجمة، ربيع وهبة، دون دار نشر، مصر، 2000، ص 229.

[5] المرجع نفسه ص229.

[6] المرجع نفسه، 229.

[7] المرجع نفسه، ص229.

والحقيقة أنه لخلق مجتمع معني بحاجات كل فرد فيه يجب على الجميع أن يخضعوا مصلحتهم الشخصية لخدمة المصلحة العامة"[1].

"ويقصد بالإرادة العامة تلك الإرادة الحقيقية للبشر، والتي توجد في نفس كل منهم، والتي تفرض لكي تتحقق، ضرورة تحرير الإنسان من كل القوى المفروضة عليه، فإذا ما تحقق ذلك تحولت إرادة الإنسان إلى إرادة عامة".[2]

"ولا يعني التحول إلى الإرادة العامة، أن الإنسان قد أصبح تابعا أو معتمدا أخلاقيا، ذلك أن الإنسان قد يفقد القليل في إطار العقد الاجتماعي، غير أنه سيحصل على الكثير، بالنظر إلى المزايا التي سوف يحققها من خلال إحساسه بالأمان والحماية، بواسطة كل قوى المجتمع. وهكذا يصبح الإنسان عضوا في مجتمع إنساني يتمتع الأفراد جميعا بالمساواة... والوصول إلى الهدف الجوهري للمهمة الأساسية للعقد الاجتماعي، والتي تتمثل في القضاء على حالة الفوضى الاجتماعية، وتحقيق المساواة الاجتماعية التي يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق حريته، والحيلولة دون استغلاله"[3].

وفي الأخير، يحذر "روسو" من وجود جماعات ثانوية مسيطرة "في الدولة، فهي تحول بالفعل دون أن تعبر الإرادة العامة عن نفسها حقيقة. ولكن مع التسليم بوجود مثل هذه الجماعات، فمن الضروري العمل على منع التفاوت فيما بينها في قوتها، وأن يكون لكل مواطن رأيه الخاص به وحده. وهذه الاحتياطات وحدها هي ما يكفل للإرادة العامة، الاستنارة دائما، ويحول دون وقوع الشعب في الخطأ"[4].

5-3- "سان سيمون" « S.Simon » (1760-1825م):

"يعد "سان سيمون" من أبرز رواد السوسيولوجيا الوضعية مادام يؤمن بالعلم، والعلمائية، والتقدم، والازدهار، وإخضاع الإنسان للتجريب الوضعي، وهو يقول: "إن أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة، ولا نقصد العالم الكبير وإنما هذا العالم الصغير يعني الإنسان الذي نستطيع إخضاعه للتجربة"[5].

وقد دعى إلى تطبيق المنهج الفيزيولوجي على علم الاجتماع، وسماه بالفيزيولوجيا الاجتماعية، إذ يقول: "تنظر الفيزيولوجية الاجتماعية إلى الأفراد كعناصر في الهيئة الاجتماعية التي تعنى بدراسة وظائفه العضوية بالطريقة نفسها التي تدرس بها الفيزيولوجيا الخاصة وظائف الأفراد"[6].

---

[1] المرجع نفسه، 229-230.

[2] عزة أحمد صيام، مرجع سبق ذكره، ص147.

[3] المرجع نفسه، ص147.

[4] المرجع نفسه، ص150.

[5] جميل حمداوي: "أسس علم الاجتماع". شبكة الألوكة، دون بلد نشر، ط1، 2015، ص68.

[6] المرجع نفسه، ص69.

"هذا ويعد "سان سيمون" أول من قدم تصورات علمية حول الظواهر المجتمعية في بداية القرن التاسع عشر (19م)، وسماها بالفيزيولوجيا الاجتماعية (Physiologie sociale). وقد كانت تعنى بدراسة الذوات المجتمعية في علاقة بتنظيماتها. وبعد ذلك، طور "أوجست كونت" (A. Comte) تصورات "سيمون" وعمقها في إطار تصور علمي ووضعي. ويعني هذا أن "القديس"، في الحقيقة، هو المؤسس الأول لعلم الاجتماع في مفهومه الغربي، بينما يعد ابن خلدون مؤسس علم العمران في الثقافة العربية بل منازع"[1].

"وقد كان تفكير "سان سيمون" منصبا على تحسين مصير الإنسانية ومصير الطبقات الفقيرة عن طريق العلم والصناعة؛ وفي هذه المناسبة يقول: "إن المجتمع الإنساني هو الآن في طريق الانتقال، بل هو يجب أن ينتقل من نظام الحكومة القائمة على حكم الإنسان إلى نظام التسلط على غيره كالمرافق وشؤون المجتمع"[2].

"وطالما أن "سان سيمون" هدفه الأول والأخير رفاهية المجتمع الإنساني ورفع مستواه فهو يعتبر أن من المشاكل الأساسية في المجتمع عدم تنظيم الإنتاج الاقتصادي لذلك يدعو إلى أن يكون الإنتاج الاقتصادي في مصلحة الجميع، وهو يرى أنه كيما ننهض بالتقدم، يجب إلغاء أو تحديد حق الإرث، وتمنح كل فرد في المجتمع على حسب طاقته، ولكل طاقة على حسب إنتاجها"[3].

"ومن هنا يعتبر "سان سيمون" من المنشئين الحقيقيين للاشتراكية التي تأخذ بهذا الشكل "التحكمي"، فهو يدعو إلى مجتمع تحكمه أرستقراطية من الفنيين والممولين والصناع، أي أنه يعتبر أول من دعا إلى إقامة مجتمع من "الفنيين" (Technocrates)، وأول من أعلن عن الدور العام الذي يؤديه "الإداريون" في إدارة المصانع ومدى تأثيرهم على الإنتاج"[4].

"وخلاصة القول أن "سان سيمون" يعد من رواد علم اجتماع الغربي إلى جانب "أوجست كونت" و"إميل دوركايم"، فقد أرسى السوسيولوجيا على دعائم الفيزيولوجيا، وتبنى المنهج الوضعي في دراسة المتغيرات المجتمعية، باستعمال تقنيات الملاحظة والوصف والتجريب والمقارنة، والاستعانة بالعلوم الطبيعية في دراسة ظواهر المجتمع وبناه ووقائعه ونظمه في مختلف تجلياتها المادية والمعنوية"[5].

وتجدر الإشارة إلى أن فكر "سان سيمون" يعد نقطة التقاء بين كل من "كونت" (Comte) و"ماركس" (Marx)، حيث نزع الأول إلى التيار المحافظ الإصلاحي، واتخذ الثاني نزعه راديكالية (التغيير الجذري للواقع الاجتماعي).

---

[1] المرجع نفسه، ص70.

[2] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3] المرجع نفسه، ص61.

[4] المرجع نفسه، ص61.

[5] جميل حمداوي، مرجع سبق ذكره، ص72.

وما يجب التنويه به أيضا، هو أنه توجد هناك الكثير من الأعمال التي تصنف أيضا ضمن تراث الفكر الاجتماعي، والتي ساهمت بطريقة أو بأخرى في دفع عجلته على غرار: "ديكارت" (Descartes) "1596-1650م"، صاحب مقولة: أنا أفكر إذن أنا موجود، و"سبينوزا" (Spinoza) "1632-1677م" (القانون الطبيعي للإنسان والقانون الدولي)، "آدم سميت" (Adam Smith) صاحب كتاب ثورة الأمم، و"كوندورسيه" (Condorcet) "1734-1794م" صاحب كتاب "صورة عن تقدم الفكر الإنساني"، ولا ننسى فلاسفة التاريخ أمثال "فيكو" (J.B.Vico) "1668-1744" صاحب كتاب "مبادئ علم جديد"[1].

ويضاف إلى حركة الفكر الاجتماعي، حدثين هامين مهدتا لظهور علم الاجتماع، وهما الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، "وتعتبر الثورة الفرنسية التي تأسست في 1789م أول هذين الحدتين، حيث عاشت فرنسا في إطار هذه الواقعة عدة سنوات أعقبها عصر من الرعب في أحداثه ونتائجه. وتكشف دراسة الثورة الفرنسية أنها فرضت خطا فاصلا عبر التاريخ العقلي والسياسي لأروبا"[2].

"أما الثورة الصناعية فكان لها آثارها البارزة في هذه المرحلة، حيث تأسس المجتمع الصناعي بنظامه الرأسمالي استنادا إلى منجزات هذه الثورة، غير أن هذه المرحلة لعدة عوامل، أصيبت بحالة من الفوضى، وتأكد للمفكرين أن التقدم الاقتصادي، في ظل الرأسمالية يحدث على حساب الحرية والعقل"[3].

وضمن هذا السياق يؤكد "جان بيار دوران" (Jean-Pierre Durand) وزميله أن القرن التاسع عشر (19) تميز بطرق جديدة للتفكير كانت تنشد مجتمعا جديدا بفعل التفكير السريعة والعميقة التي عرفتها أوروبا، وذلك بتأثير من: المحاولات الثورية التي ارتبطت بالثورة الفرنسية، التقدم الصناعي الذي حفزه المثال "الأنجلو-ساكسوني"، وأخيرا تطور العلوم الطبيعية وتوفيرها لنماذج من الفكر[4].

إذن كانت هذه مسيرة الفكر الاجتماعي والعوامل التي أدت إلى ظهور العلم الجديد (علم الاجتماع) الذي سمي بهذا الاسم من قبل "أوجست كونت" وأصبح، مع "دوركايم"، كتخصص قائم بذاته له موضوعه الخاص به.

ثالثا: موضوع علم الاجتماع:

يقول محمد عاطف غيث: "لازال تقسيم "أوجست كونت" لعلم الاجتماع إلى موضوعين أساسيين: الاستقرار الاجتماعي والتطور الاجتماعي يحظى بموافقة كثيرين من علماء الاجتماع في مختلف أنحاء العالم من حيث الشكل على الأقل، وإن كانت تسمية كل موضوع قد تعدلت إلى تسمية الأول البناء الاجتماعي (Social Structure) والثاني التغيير الاجتماعي (Social Change)"[5].

---

[1] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص ص34-44.

[2] علي ليلة، مرجع سبق ذكره، ص153.

[3] المرجع نفسه، ص154.

[4] Jean-Pierre Durand, Robert Weil : sociologie contemporaine. Edition Vigot, France, 2e Édition, 1997, p 15.

[5] محمد عاطف غيث: "علم الاجتماع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987، ص 21.

ويرى "علي المكاوي" أن علماء الاجتماع اختلفوا فيما بينهم حول موضوع علم الاجتماع، "حيث انقسموا إلى ثلاثة طوائف: تذهب الطائفة الأولى إلى أن موضوعه هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ولذلك يعرف رجال هذه الطائفة بأصحاب "مدرسة العلاقات"، غير أنهم يدرسون هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاتها، بدون النظر إلى مادتها وإلى ظواهرها المختلفة، وصورها المتعددة، والقوالب التي تتشكل فيها، ويتزعم هذه المدرسة المفكر الألماني "جورج سيمل" (G.Simmel)، الذي ترتكز نظريته على التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية من الناحية الصورية المجردة، وبين ما تنطوي عليه من أشياء اجتماعية، ووظيفة علم الاجتماع هي تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية، حتى نصل إلى مقوماتها الأساسية وخصائصها الذاتية، ثم محاولة تفسيرها في صورها المجردة بعيدا عن مادتها المتغيرة أو عن تجسداتها الاجتماعية. ويعد أيضا كل من "ألفرد فركانت" (A.Vierkandt) و"ماكس فيبر" (M.Weber) من أنصار ودعائم هذه المدرسة"[1].

أما الطائفة الثالثة فتتمثل في "أصحاب الآراء الخاصة، وهؤلاء لا يمثلون اتجاها واحدا، ولكنهم يمثلون وجهات نظر خاصة، فمنهم من يذهب إلى أن علم الاجتماع ينبغي أن يكون فرعا من علم الحياة العام (هربرت سبنسر " H. Spencer" ومدرسته)؛ ومنهم من يرى أنه يجب أن يكون مبحثا من مباحث علم النفس (تارد "Tarde" ومدرسته)؛ ومنهم من يرى أنه علم النظم الاجتماعية؛ ومنهم من يذهب إلى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة المبادئ التي تؤدي إلى الوحدة في المجتمع والقوى التي تدفع إلى التطور والتغير، وأثر ذلك في التنظيم والعلاقات والوظائف وأشهر المؤيدين لهذا الرأي العلامة الأمريكي "ماكيفر" (Maciver)، ويذهب بعضهم إلى القول بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التراث الاجتماعي من عادات وعرف وتقاليد ومظاهر الفولكلور، وأشهر أنصام هذا الاتجاه "سيمول (Small) وسنمر(Sumner) "[2].

رابعا: رواد علم الاجتماع:

تجدر الإشارة إلى أنه لن تتطرق إلى إسهامات "ابن خلدون" من منطلق أنه تم التطرق لأهم إسهاماته، ضمن عنصر تاريخ الفكر الاجتماعي، في مجال علم الاجتماع، وعليه ضمن هذا العنصر سنولي العناية لمفكرين آخرين على غرار: أوجست كونت، كارل ماركس، ماكس فيبر، ودوركايم.

[1] علي المكاوي، كمال التابعي:" علم الاجتماع العام". دون درا نشر، مصر، دون سنة، ص09.

[2] المرجع نفسه، ص11-12.

1. "أوجست كونت « A. Comte »[1] (1798-1857م):

"ليس بوسع شخص بمفرده، بطبيعة الحال، أن يؤسس مجال دراسي. وقد أسهم عدد من الباحثين في بواكير التفكير الاجتماعي، غير أن الأولوية تعطى في العادة للكتاب الفرنسي "أوجست كونت"، إن لم يكن لشيء فلأنه ابتكر للمبحث الجديد باسمه الشائع الآن "علم الاجتماع (Sociologie). وقد سمى كونت هذا الموضوع أول الأمر "الفيزياء الاجتماعية" إلا أن بعض منافسيه المثقفين كانوا يستخدمون هذا الاصطلاح في ذلك الوقت. وحاول "كونت" أن يميز أرائه عن مفاهيمهم فنحت مصطلح "علم الاجتماع" لوصف ميدانه البحثي"[2].

"إن رؤية "كونت" لعلم الاجتماع كانت رؤية علمية "وضعية" وكان ينبغي على علم الاجتماع، في اعتقاده، إن يطبق المنهجيات العلمية الصارمة نفسها في دراسة المجتمع، كما هو الحال في الأساليب التي تنتهجها الفيزياء والكيمياء في دراسة العالم الطبيعي. وترى المدرسة الوضعية أن على العلم أن يعنى بالكيانات العينية التي يمكن ملاحظتها واختبارها بالتجربة فحسب"[3].

ويؤمن "أوجست كونت" بالوحدة الإنسانية والاجتماعية (L'unité humaine et sociale)، وكذا بوحدة التاريخ البشري (L'unité de l'histoire)، وهو يرى أن هناك نموذج واحد فقط من المجتمعات يتوجب على البشرية جمعاء تبنيه"[4].

وقد قسم "كونت" علمه الجديد (Sociologie) إلى "شعبتين: الأولى سماها "الديناميكا الاجتماعية" (Dynamique Sociale)، وتدرس "الاجتماع الإنساني" من حيث تطوره، وتغيره من حال إلى حال. وتهتم الثانية بدراسة المجتمعات الإنسانية في حالة استقرارها"[5].

وتهتم "الاستاتيكا الاجتماعية"، حسب "كونت" بدراسة الجانب الثابت من المجتمع، وكأنها تريد الإجابة عن السؤال الذي مؤداه: مما يشكل المجتمع؟ وهو يقول في هذا الصدد: "يتمثل الجانب الاستاتيكي لعلم الاجتماع في دراسة قوانين الفعل ورد الفعل التي تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعي"[6].

---

[1] ولد بمدينة "مونبولييه" (فرنسا)، من أسرة كاثوليكية تنتمي إلى الطبقة البرجوازية المتوسطة؛ كان تلميذا متفوقا بمدرسة "البوليتيكنيك" (polytechnique)، لكنه طرد منها رفقة دفعته لقيامهم باحتجاجات حول أستاذ يدرسهم. وبعد ذلك تابع محاضرا حول: الفيزياء، الكيمياء، والطب. وخلال سنة 1817م أصبح سكرتيرا ل" سان سيمون" (s. Simon) ثم انفصل عنه في 1824م، وعكف على إلقاء سلسلة من المحاضرات حول الفلسفة الوضعية؛ وقد جمعت فيما بعد ونشرت ضمن مشروعه العلمي الذي اشتهر به تحت عنوان: "دروس في الفلسفة الوضعية" (cours de philosophie positive) سنة 1830م. لمعرفة سيرته المفصلة انظر:

- August comte : cours de philosophie positive, 1re et 2e leçons. édition électronique a été réalisée par Jean-Marie, Chicoutimi, Québec, 2002, p04-05(in)
http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html, date de visite :20/04/2018, a :12 :10.

[2] أنتوني غدنز: "علم الاجتماع". ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005، ص61.

[3] المرجع نفسه، ص62.

[4] Raymond Aron : les étapes de la pensée sociologiques, Edition 6, Gallimard, France, 1976, p 79.

[5] أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص14.

[6] أليكس انكلز: "مقدمة في علم الاجتماع". ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، مصر، ط6، 1983، 35.

أما الديناميكا الاجتماعية فتهتم بدراسة حركية المجتمعات ومختلف المراحل التي تمر بها واكتشاف والقوانين الاجتماعية التي تحكمها، وهو يقول في هذا الصدد: "يجب أن نتذكر أن قوانين الديناميكا الاجتماعية تبدو أكثر إيضاحا عندما ننظر إليها في ضوء مجتمعات كبيرة"[1].

وهو يرى، في إطار الديناميكا الاجتماعية، أن التطور الفكري للمجتمع يمر، تاريخيا، في مراحل ثلاث:

أ. "**المرحلة اللاهوتية**؛ أو الصورية: تفسر الظاهرة الطبيعية في هذه المرحلة بواسطة قوى الأرواح أو الآلهة أو حتى بواسطة مفهوم القوة نفسه"[2].

ب. "**المرحلة الميتافيزيقية**؛ أو المجردة: وفي هذه المرحلة تحل التجريدات أو الأفكار الميتافيزيقية المجردة في عقل الفرد محل الأرواح والآلهة سببا لظواهر الطبيعية؛ وتنسب للقوى الميتافيزيقية نفس التأثيرات التي كانت تنسب في المرحلة الأولى للآلهة وللقوى الفوق طبيعية"[3].

ج. "**المرحلة الوضعية**؛ أو العلمية: حيث باتت الظواهر تفسر وفق المبادئ العلمية"[4].

ومن بين الإسهامات التي قدمها "أوجست كونت" ما يصطلح عليه بالنظام المتسلسل للعلوم أو "النظام الهرمي للعلوم، حيث صنفها إلى خمس مجموعات، بدأ ترتيبها من الأبسط إلى الأقل بساطة بادئا بالفيزياء السماوية، والأرضية، تليها الفيزياء الميكانيكية والكيميائية ثم الفيزياء العضوية، فالفيزياء النباتية والحيوانية، وأخيرا الفيزياء الاجتماعية التي غير اسمها إلى علم الاجتماع"[5].

وإذا كان للتفكير الوضعي "أساسه المعرفي، فإنه له كذلك أساسا منهجيا، وهو يتخذ من مناهج العلوم الطبيعية مثالا ونموذجا، ويطبق طرق البحث المستخدمة فيها، ويتوسع في استخدام النتائج التي تنتهي إليها كدلائل هادية لدراسة الظواهر الإنسانية. ويعني ذلك تطبيق أفكار العلوم الطبيعية ونظرياتها في دراسة الظواهر الإنسانية"[6].

ويرتكز "المنهج الوضعي" الذي دعى "كونت" إلى اعتماده على: "الملاحظة والتجربة التي تقوم على منطق المقارنة بين الظاهرات والمجتمعات، وأخيرا التحليل التاريخي المنطلق من دراسة الأفكار وتحليلها كمقدمة أساسية لفهم التطور الاجتماعي"[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص36.

[2] ف.ج.رايت، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] المرجع نفسه، ص25.

[5] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[6] عبد الله إبراهيم: "علم الاجتماع (السوسيولوجيا)". المركز الثقافي العربي، المغرب، ط02، 2006، ص 32.

[7] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص62.

ورغم أن رؤية "كونت" لإعادة بناء المجتمع لم يقدر لها التحقق والنجاح، إلا أن إسهامه في تنظيم علم المجتمع وتوحيده كان مهما للجهود التي قامت بعده لوضع الأسس المهنية لعلم الاجتماع باعتباره منهجا أكاديميا"[1].

2- "كارل ماركس" « K.Marx »[2] (1818-1883م):

إن اغلب إسهامات "ماركس" في مجال علم الاجتماع ترتبط بكتابه المشهور "رأس المال" (Le capital) الذي احتوى سبعة أقسام، هي: السلع والنقود (marchandise et monnaie)، تحويل النقود إلى رأسمال (la transformation de l'argent en capital)، إنتاج فائض القيمة المطلق (la production de la survaleur absolue)، إنتاج فائض القيمة النسبي (la production de la survaleur relative)، إنتاج فائض القيمة المطلق والنسبي (la production de la survaleur absolue et relative)، الأجر(le salaire)، عملية تراكم رأس المال (le procès d'accumulation du capital).[3]

و"قد تأثر "كارل ماركس" بالفلسفة المنطقية للفيلسوف "هيجل" (Hegel) وبالفلاسفة الإنجليز الكلاسيكيين، ولذلك فقد استند إلى أن التاريخ لا يمكن أن ينشأ عن طريق حوادث استبدادية مستقلة عن إرادة الإنسان، بل هو خاضع لإرادة تحددها دوافع"[4].

"وتتطور الصور الاجتماعية تبعا لبعض القوانين، وبالوقوف على حقيقة هذه القوانين، فإن ذلك يعني في الوقت نفسه تلمس هذا التطور والتكهن بالمستقبل. وحتى يومنا هذا، يعتبر التاريخ جميعه تاريخ صراع الطبقات؛ وهو يقول: الإنسان الحر والرقيق وصاحب المهنة، ومن لا مهنة له، والأمير والعبد ورئيس العمل والعامل، كل هؤلاء بالاختصار ظالمون ومظلومون، أقام كل منهم ضد الآخر قضية لا نهاية لها. وقد أعلن هؤلاء فيما بينهم صراعا مستمرا، صراعا خفيا تارة ومكشوفا تارة أخرى، صراعا ينتهي بانقلاب ثوري للمجتمع كله، أو بتحطيم الطبقتين معا"[5].

وعموما يمكن حصر أعمال "ماركس" التي تصنف ضمن طائفة علم الاجتماع فيما يأتي:

---

[1] أنتوني غِدنز، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] ولد "ماركس" في ألمانيا، وهو ابن محام يهودي، درس التاريخ والفلسفة والقانون ومارس العمل في الصحافة وشارك في الإعمال الثورية السياسية بما في ذلك تكوين الرابطة الدولية للعمال. وقاوم الضغوط السياسية والاقتصادية التي شهدتها ألمانيا في عصره. انظر:

- جراهام كيلنوتش: تمهيد في النظرية الاجتماعية، تطورها ونماذجها الكبرى. ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 120؛ وهناك من يعتبره: "منظر سياسي" (théoricien politique)، فيلسوف واقتصادي؛ من أهم مؤلفاته: "الايدولوجيا الألمانية (l'idéologie allemande) سنة 1845، بيان الحزب الشيوعي (manifeste du parti communiste) سنة 1848، نقد الاقتصاد السياسي (critique de l'économie politique) سنة 1859، إلا انه اشتهر بكتاب: رأس المال (le capital) الذي ضم عدة أجزاء من سنة 1867 إلى 1894. انظر:

- Madeleine Grawitz : méthodes des sciences sociales, op cit, p 850.

[3] Karl Marx : le capital, Critique de l'économie politique. Ouvrage publié sous la responsabilité de Jean-Pierre Lefebvre, Presses universitaire de France, paris, Quatrième édition allemande, 1993.

[4] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص83.

[5] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص83.

– "رفض "ماركس" استخدام تسمية علم الاجتماع في أي من كتاباته، لا لأنها تسمية غير موفقة فحسب، وإنما لارتباطها بالفلسفة الوضعية التبريرية التي روج لها "كونت" والتي مازالت تسم علم الاجتماع الإنجلو أمريكي في معظمه تسمية التبرير لا التفسير العلمي، وبالمحافظة على النقد العلمي الاجتماعي، فضلا عن مزج التحليل السوسيولوجي بمحاكاة ومماثلة بين الظاهرة المجتمعية والظاهرة الطبيعية، ولهذا فضل تسمية العلم بـ"علم المجتمع"، وحدد موضوعه الأساسي بدراسة المجتمع الإنساني ككل تاريخي متغير، من خلال دراسة القوانين الاجتماعية لتطور التكوينات الاجتماعية والاقتصادية"[1].

– "يتألف الفكر الماركسي من مكونين أساسيين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية، وهذه الأخيرة تمد علم الاجتماع بإطاره الأساسي، الذي يقدم إجابة علمية على المسألة السوسيولوجية المعرفية الأساسية، وهي العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، ذلك الوجود الذي تعده المادية التاريخية واقعا موضوعيا مستقلا عن الوعي، وترى الوعي انعكاسا قد يكون أقل أو أكثر دقة ووضوحا له. وعليه فالمادية التاريخية هي إطار علم الاجتماع العلمي الذي يدرس القوانين العامة للتطور الاجتماعي وصور حدوثها وتجسداتها من خلال النشاط الاجتماعي التاريخي للإنسان"[2].

– طرح "ماركس" نموذجا عاما، في إطار المادية التاريخية، لتطور المجتمعات الإنسانية محددا بذلك خمس مراحل، اختلف فيها النظام الاجتماعي للناس، وبالتالي اختلفت فيها حياتهم السياسية والثقافية والفكرية وهي كالآتي:[3]

أ.مرحلة الإنتاج (المشاعية): واتسمت بملكية الإنتاج الجماعي، وبدائية أدوات الإنتاج. واعتمد الإنتاج على جمع الثمار والصيد البري والبحري، وهو عمل مشترك بين جميع أفراد المجتمع الخالي من الطبقات الاجتماعية.

ب.مرحلة العبودية: واتسمت بملكية وسائل الإنتاج وأدواته المصنوعة من المعادن؛ وفي هذه المرحلة تحول الفقراء إلى رقيق ملزمين بالعمل في الأرض.

ج. مرحلة الإقطاع: أصبح فيها الإقطاعي يملك وسائل الإنتاج وخاصة الأرض. ويعمل الأقنان في الأرض مقابل نصيب معين يستلموه من الإقطاعيين. ولم يعرف الاقتصاد الإقطاعي الأجور مقابل العمل، وأقام الإقطاعيون من الأجهزة والنظم ما حافظ لهم على مصالحهم، ولكن التطور العلمي والصناعي أدى إلى بروز المصانع وازدهار التجارة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة حكم الإقطاع، والتي احتوت الأقنان الفارين من أراضي الإقطاع.

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص70.

[3] كعباش رابح: " علم اجتماع التنمية".مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص115-116.

د.مرحلة الرأسمالية: مع أفول النظام الإقطاعي برز على أنقاضه نظام إنتاجي جديد هو الرأسمالية الصناعية، وفيه حلت البرجوازية محل الإقطاع، وقد ظهر العمل مقابل أجر فقط حينما أصبح هناك تركز للثروة الخاصة، التي يتم استثمارها في أعمال إنتاجية. وقد استخدم العمل مقابل أجر وتم ذلك على أوسع نطاق من أجل إحداث تراكم رأسمالي، وهكذا ظهر النظام الرأسمالي، وقد اتسم المجتمع الرأسمالي بوجود طبقتين هما البرجوازية والبروليتارية. فالبرجوازي هو مالك وسائل الإنتاج الأساسية، والبروليتاري هو المحروم من هذه الملكية. وفي اعتقاد "ماركس" أن هناك ثلاث قوانين تعجل بتدهور النظام الرأسمالي هي: قانون فائض القيمة، قانون تراكم رأس المال، وقانون الإفقار المطلق. وهذه القوانين هي التي تظهر التناقضات الكافية في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك إلى إسقاطه. وبذلك تنبأ بظهور المرحلة الخامسة.

هـ.مرحلة الاشتراكية: تصبح في هذه المرحلة وسائل الإنتاج ملكا للمجتمع، ويعتقد "ماركس" بأن يصبح المجتمع خاليا من الطبقات الاجتماعية وتختفي الدولة، وبذلك تتطور وسائل الإنتاج لطبقة حرة.

– أما عن الأساس المنهجي الذي اعتمده "ماركس" للوصول إلى المادية التاريخية فيتمثل في المنهج الجدلي، حيث يؤكد أن "جميع الظواهر والقضايا والمشكلات والحياة الاجتماعية بصورة عامة تتطور على أساس مجموعة من قوانين الجدل الرئيسية والتي تتمثل فيما يعرف: بوحدة وصراع الأضداد، قانون التحول الكمي وتغيره إلى كيفي، وقانون نفي النفي"[1]. كما اعتمد "ماركس" المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الاجتماعية، لفهم عملية تقسيم العمل الاجتماعي وتطور المجتمع البشري، الذي تم خلال مجموعة من المراحل التاريخية والاجتماعية"[2].

– أما عن "وظيفة علم المجتمع فهي علمية ومجتمعية، وكلاهما تنمي الأخرى وتثريها وتعمل على تطويرها. فإذا كان مسعى البحث السوسيولوجي الماركسي هو الكشف عن تجسدات القوانين العامة والقوانين النوعية للتطور الاجتماعي، فإن القصد من هذا هو توفير أرضية علمية للنبؤ بالمسار الاجتماعي، الذي يفيد في إعادة النظر فيما هو قائم، وما يمكن أن يؤول إليه لو ترك على تلقائيته وما يقتضيه الأمر من تخطيط وتدخل له لتجاوز تناقضاته وسوءاته، سواء ما يتعلق بالاستغلال أو الاغتراب أو أية صورة من صور استلاب الإرادة الإنسانية المبدعة، ولهذا كان الرجل حريصا على تأكيد أهمية إسهام العلم والبحث في إحداث التغيير المقصود حين قال في رده على "فيورباخ": "لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة، غير أن المهم في الأمر هو تغييره"[3].

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: "النظرية في علم الاجتماع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص386.

[2] المرجع نفسه، ص395.

[3] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره. ص73.

وكمناقشة لأراء وأفكار "ماركس" يرى النقاد أن أغلب أعماله تركزت على "القضايا الاقتصادية، غير أن حرصه على ربط المشكلات الاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية قد أثرى الطروح السوسيولوجية التي تضمنتها مؤلفاته العديدة، ولا يمكن الإقرار إلا بأن أعماله تمثل إسهاما مهما في تطور علم الاجتماع"[1].

3- "ماكس فيبر"[2](Max Weber)"1864-1920م":

يؤكد "عبد الله محمد عبد الرحمان" أن كتابات "فيبر" جاءت "لتتوج علم الاجتماع الألماني بالكثير من الخصائص والسمات التي تميز هذا العلم مقارنة بغيره في العديد من الدول الأوروبية الغربية أو تأثيره المباشر إلى ظهور وتأسيس علم الاجتماع الأمريكي بواسطة "تالكوت بارسونز" (T. Parsons)، الذي يعد من أهم شرائح نظرية "فيبر" السوسيولوجية، تلك النظرية التي وضعت الخطوط الأولى لأفكار "بارسونز" والنظرية البنائية الوظيفية المعاصرة بصورة عامة"[3].

ويؤكد "عبد الباسط عبد المعطي" أن "المجلد الأول من كتاب" "فيبر" (الاقتصاد والمجتمع) يكاد يحوي معظم التصورات والأفكار الفيبرية حول علم الاجتماع وقضاياه، خاصة جزأه الأول الذي حوى المفهومات السوسيولوجية الأساسية التي عدت أدوات "فيبر" التحليلية للمجتمع وأنساقه وأفعاله الاجتماعية"[4].

ويوصف هذا الكتاب بأنه من أضخم مؤلفات القرن العشرين، حيث جاء في جزأين: الأول، كان عنوانه: "الاقتصاد والمجتمع، فئات علم الاجتماع"[5]. أما الثاني، فقد وسم ب: الاقتصاد والمجتمع، التنظيم وقوى المجتمع في علاقتها مع الاقتصاد[6].

وعموما يمكن إجمال أعمال "ماكس فيبر"، في مجال علم والاجتماع، فيما يأتي:

* يدرس علم الاجتماع، حسب "فيبر"، المجتمع في بعده الثقافي والأخلاقي، وليس المادي والتقني، وذلك من محاولة فهم العمليات الاجتماعية عن طريق المشاركة فيها والنظر لها لا على أساس أنها أحداث غريبة عن

---

[1] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] اقتصادي وعالم اجتماع ألماني، من أسرة موسرة درس في مطلع حياته القانون والاقتصاد؛ وبعد إنهائه لدراسته عين كأستاذ للاقتصاد في جامعة "فرايبورغ" (Freiburg)، ثم انتقل إلى جامعة "هايدلبرغ" (Heidelberg)؛ وقد أصيب بانهيار عصبي حاد، أقعده عن نشاطه الأكاديمي لم يستطع العودة بسببه إلى التدريس إلا في سنة 1918م. للاستزادة انظر:

- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعته وتطورها"، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990 ص 252.

أما عن أهم مؤلفاته فهي تتمثل في: الأخلاق البروتستانتية ورح الرأسمالية (l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme)سنة 1904، العالم والسياسة (le savant et la politique) سنة 1968، وقد اشتهر بكتاب: الاقتصاد والمجتمع (économie et société) الذي ضم عدة أجزاء (1922). أنظر:

- Madeleine Grawitz : méthodes des sciences sociales, op cit, p 856-857.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[5] Max weber : économie et société, les catégories de la sociologie. Tome 1, traduit par julien Freund et alter, librairie polon, France, 1995.

[6] Max weber : économie et société, l'organisation et les puissances de la société dans leur rapport avec l'économie. Tome 2, traduit par julien Freund et alter, librairie polon, France, 1995.

الباحث[1]. وهو بذلك يدرس ما يصطلح على تسميته "الفعل الاجتماعي"، الذي يعرف "بوصفه نتاجا للمعنى الذاتي الذي يخلعه الأفراد على سلوكهم، سواء كان هذا المعنى واضحا أو كامنا"[2].

*وقد حاول "فيبر" حصر جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد داخل المجتمعات ضمن ما اصطلح على تسميته أنماط الفعل الاجتماعي، وهي أربعة:

أ. "الفعل التقليدي الذي يتعلق بالعادات والتقاليد؛ فالأنشطة اليومية مثل الأكل بشوكة أو التحية بالأيدي تتأتى من الفعل التقليدي"[3].

ب. "الفعل الوجداني الذي توجهه العواطف؛ فهاوي المجموعات أو اللاعب يفعلان بهذا الشكل"[4].

ج. "الفعل العقلاني؛ هو أداتي هدفه نفعي، وينطوي على الموائمة بين الغايات والوسائل"[5].

د. "الفعل الأخلاقي العقلاني (القيمي)؛ وهو فعل يتجه صوب القيم، له درجة عالية من الوعي ويرتبط بهدف ما ضمن نظام القيم، مثل: ربان السفينة الذي يغرق مع سفينته، حين استحالة إنقاذها (فعل التضحية)"[6].

* أعلن "فيبر" في كتابه "الاقتصاد والمجتمع" عن منهجه السوسيولوجي بقوله: "نسمي علم الاجتماع...العلم الذي يأخذ على عاتقه النشاط الاجتماعي بالتأويل، بتأويله ثم بتفسير مساره ومفاعيله "تفسيرا سببا"[7].

وبناءا على ذلك يمكن تحديد ثلاث خطوات منهجية هي: الفهم، التأويل، والتفسير[8].

ويقصد بالفهم، "فهم فعل الفرد في إطار نظرية التأثير والتأثر أو في إطار نظرية التفاعل الاجتماعي. أي فهم المعاني التي يتخذها الفعل داخل المجتمع المعطى"[9].

أما التأويل، "فيتمثل في إدراك حقيقة الواقع أو العالم الموضوعي، ويعني هذا أن فهم الفاعل الفردي لا يمكن أن يتحقق إلا بمعرفة الأحكام المسبقة، وتحديد السياق المجتمعي، والانطلاق من المعرفة الخلفية، والبحث عن جميع المصادر التي تساعدنا على فهم ذلك الفعل، واستجلاء المعنى الذي يصدر عنه"[10].

أما المبدأ المنهجي الثالث، فيقوم على "التفسير السببي والعلي كربط الفعل ببنية المجتمع، أو تفسير الظواهر المجتمعية تفسيرا ترابطيا وسببيا"[11].

---

[1] M. Boutefnouchet : Introduction A La sociologie « les fondements », O.P.U, Alger. 2004, P 61.

[2] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص92.

[3] فليب كابان، جان فرانسوا دوريته: "علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات". ترجمة إيناس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص48.

[4] المرجع نفسه، ص48.

[5] المرجع نفسه، ص48.

[6] جميل حمداوي: "جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا"، شبكة، الألوكة، المغرب، ط1، 2015، ص31.

[7] المرجع نفسه، ص16.

[8] المرجع نفسه، ص16.

[9] المرجع نفسه، ص16.

[10] المرجع نفسه، ص17.

[11] المرجع نفسه، ص18.

* "وقد تمثل "فيبر" النموذج المثالي منهجا تفسيريا لفهم الظاهرة المجتمعية على أساس علي وسببي، وهو (النموذج المثالي) بناء علمي مجرد لوصف الظواهر وتفسيرها بغية الحصول على الحقيقة، كما أنه بناء منطقي عقلاني بنيوي وكيفي لجرد العناصر المهيمنة والثانوية المتعلقة بظاهرة مجتمعية ما. ويقوم هذا النموذج التفسيري على المقارنة، وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، ثم تبيان علاقة التأثير والتأثر"[1]. ولكن "فيبر" "يعطي الأولوية للفهم في دراسة الظواهر المجتمعية، على أساس أن الفهم هو الذي يساعدنا على تقديم تفسير أفضل، والحصول على تأويل أفضل. لذا ارتبط منهجيا بمبدأ الفهم"[2].

"ويتسم هذا التوجه المنهجي بالطابع الدلالي والتفهمي والتأويلي، والتركيز على الذات بدل الموضوع. أي: دراسة الفرد في علاقته بأعضاء الجماعة التي ينتسب إليها أو علاقاته مع المجتمع في كليته، بالتوقف عند مختلف الدلالات والمعاني والمقاصد والغايات والنوايا التي يعبر عنها هذا الفعل الإنساني والسلوكي، في علاقته بأفعال الآخرين، ضمن الكينونة المجتمعية نفسها"[3]. "فالمقاربة التفهمية عند "فيبر" تسعى لفهم الظاهرة المجتمعية باستخلاص دلالات أفعال الأفراد، واستكشاف معانيها ومقاصدها وغاياتها ونواياها"[4].

* وبناءا على هذه التصورات المنهجية توصل إلى وضع النموذج المثالي الذي "يعد بمثابة قالب للتوصيف والتجريد والتعقيد والتصنيف والنمذجة، وتحويل الواقع إلى قوانين وبناءات لها قيمة كشفية كبيرة جدا. أي: يقوم على ربط النظرية بالواقع بغية تحديد الأشكال والمفاهيم المجردة، وصولا إلى تصنيف نوعي، وتبيان للمكونات الجوهرية، وتحديد للسمات الثانوية وتصنيف للأنماط. ومن هنا فإن النظام المنطقي للمفاهيم من جانب، والترتيب التجريبي لما هو خاضع للتصور في إطار الزمان والمكان إلى جانب الترابط السببي من جانب آخر، كل ذلك سيبدو مترابطا إلى درجة أن محاولة الإساءة إلى الواقع، لتؤكد فيه القابلية الفعلية للبناء، ستبدو محاولة لا يمكن مقاومتها"[5].

* وضع نظرية في التنظيم "تستند وبصفة أساسية على مفهوم السلطة، حيث ميز فيها بين ثلاثة أنماط هي: الكاريزمية؛ المستندة إلى الإلهام والتي تنسب إلى وجود قائد ملهم له خصائص نادرة بمقتضاها يضحي قائدا أو زعيما. ويمثل النمط الثاني في السلطة التقليدية؛ التي تستند إلى قدسية التقاليد والإيمان بخلود الماضي، وبمقتضاها ينظر الناس للنظام الاجتماعي القائم بوصفه مقدسا خالدا وغير قابل للانتهاك. أما النمط الثالث والأخير فيستند إلى الإيمان بسيادة القانون، ومن ثم يوسم بالسلطة القانونية التي تفترض وجود مجموعة رسمية من المعايير المستقرة نسبيا، والتي تسعى إلى تنظيم السلوك كي يكون سلوكا رشيدا"[6].

---

[1] المرجع نفسه، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] المرجع نفسه، ص20.

[4] المرجع نفسه، ص20.

[5] المرجع نفسه، ص30.

[6] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص93-94.

*"وضع "فيبر" نموذجا يحدد مفهوما مثاليا للبيروقراطية يتفق مع التوجهات التي كانت سائدة في عصره، وقد أصبح هذا النظام من أكثر الأنظمة الإدارية الشائعة بعد الثورة الصناعية... وتبين أنه من الصعوبة بمكان أن يستطيع شخص واحد القيام بأعمال متعددة ومعقدة في آن واحد، وهذا كان من المبررات المختلفة، فقام بتحديد المهام والأدوار والصلاحيات لكل شخص ضمن نظام هرمي، بحيث يكون الفرد ضمن هذا التنظيم تابعا لرئيس واحد، ويتبعه في الوقت نفسه مجموعة من المرؤوسين بدقة ضمن لوائح وإجراءات وقواعد مكتوبة، وبذلك تتحكم في سلوك الجماعة البيروقراطية مجموعة ضوابط مقننة جامدة"[1].

"وتقوم البيروقراطية على العلاقات السلطوية، واحترام مجموعة من الإجراءات والقواعد الرسمية والتنظيمية التي تتحكم في العمل، ومراعاة السلم الإداري، والأخذ بالتراتبية الإدارية الهرمية من الرئيس إلى المرؤوس، أو من القمة إلى القاعدة، أو من المركز إلى غير المركز، والاحتكام إلى الخبرة والكفاءة والاستحقاق، دون اللجوء إلى العلاقات الإنسانية والشخصية، واحترام التسلسل الإداري، وهذا كله من أجل خدمة المصلحة العامة، وتحسين الأداء وتنظيمه كما وكيفا. ويعني هذا أن البيروقراطية وجدت من أجل تسريع العمل وتقليل الأخطاء والدقة في الإنجاز والمحافظة على حقوق الموظف والصالح العام"[2].

"وعليه يعد "فيبر" رائد الأسلوب البيروقراطي، حيث ربطه بالسلطة العقلانية الشرعية المنظمة من جهة، "والهرارشية" من القمة إلى القاعدة من جهة أخرى، لما لها من فوائد عملية في رفع الإنتاج والمردودية الكمية والكيفية، وتحقيق الفاعلية، واحترام اللوائح القانونية والتنظيمية غير الخاضعة لمزاج الرئيس أو المدير الإداري، علاوة على وحدة الأمر، ونطاق الإشراف، ومبدأ التدرج الهرمي"[3].

* قام "فيبر" بدراسة تقع في مجال علم الاجتماع الديني بعنوان: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"[4]، وقد ذهب، من خلال هذا الكتاب إلى أن "الرأسمالية عبارة عن مشروعات هادفة إلى الربح، وترتبط فيما بينها بعلاقات سوقية، وقد نمت وازدهرت في أماكن كثيرة عبر التاريخ. ولكن الرأسمالية الحديثة شيء مختلف، فهي تتميز بالطابع العقلي الرشيد للعمل الحر، ومن هنا ينتقل "فيبر" إلى أن الرأسمالية الحديثة كانت نتاجا لظهور البروتستانتية وخاصة "الكالفينية" (نسبة إلى "حنا كلفن")، ويفترض أن المناطق الألمانية التي تسودها البروتستانتية أكثر ثراء من المناطق الكاثوليكية، ثم حاول التأكد من هذا الفرض فتوصل إلى وجود ارتباط سببي بين نمو الرأسمالية الحديثة والبروتستانتية"[5].

---

[1] جميل حمداوي: "جهود "ماكس فيبر" في مجال السوسيولوجيا". مرجع سبق ذكره، ص40-41.

[2] المرجع نفسه، ص41-42.

[3] المرجع نفسه، ص42.

[4] لقد ترجم هذا الكتاب إلى مختلف لغات العالم بما فيها الفرنسية؛ للاستزادة انظر:

- Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme. Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay (in) http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html, date de visite :22/04/208 a : 11 :20.

[5] عبد الهادي محمد والي: "المدخل إلى علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص283-284.

"ولإثبات العلاقة السببية بين روح الرأسمالية الحديثة، وروح البروتستانتية أشار إلى الروح على أنها نسق السلوك الإنساني. ويذكر أن البروتستانتية، وخاصة المذهب "الكالفني" لا يشجع التملك بشكل مباشر، ولكن يؤكد على ضرورة الخلاص، وهذا الخلاص يعتمد على المصير الذي تحدده إرادة الله أي أن الإنسان لا يستطيع أن يفعل شيئا لتحقيق هذا الخلاص، ولما كان الخلاص هو بؤرة الحياة الدينية للإنسان، فإنه سيسعى بالضرورة لمعرفة ما إذا كان من المختارين أولا، لأن النجاح في الأمور الدنيوية والتي ترتبط بالعمل، يعتبرا دليلا قاطعا على أن الشخص من بين المختارين، ومهما كان العمل الذي يناسب الشخص فإنه يتحتم أن يكون له نظاما محددا، وأن يؤديه بصفة منظمة"[1].

وهكذا فإن "فيبر" "يعتبر أن هناك اتفاقا بين غايات السلوك الديني، والسلوك العلماني، بحيث يمكن القول أن نشأة التوجيه الأخلاقي البروتستانتي كان شرطا ضروريا، لظهور الرأسمالية الحديثة أي أن غايات الفعل في "الكالفينية" توجه المؤمنين إلى إتباع سلوك يتفق مع الروح الرأسمالية الحديثة"[2].

وبناءا على ما سبق "فالرأسمالية الحديثة، حسب فيبر، نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية، ولقد وجدت "الأخلاقيات الاقتصادية" في نطاق الديانة البروتستانتية، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها"[3].

4- "إميل دوركايم" « E. Durkheim »[4] (1858-1917م):

"احتل "دوركايم" مكانة بارزة في تاريخ علم الاجتماع، ذلك أن بحوثه العلمية تمثل نشأة علم الاجتماع في العصر الحديث وهو رائد المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع، وقد ترك ثروة علمية هائلة في شكل بحوث ومؤلفات منها "تقسيم العمل الاجتماعي"، "قواعد المنهج في علم الاجتماع"، "الانتحار"، "الأشكال الأولية للحياة الدينية". فضلا عن المقالات التي نشرها في المجلة التي أنشأتها"[5].

وعموما يمكن حصر أهم إسهامات "دوركايم" في مجال علم الاجتماع فيما يأتي:

---

[1] المرجع نفسه، ص284.

[2] المرجع نفسه، ص285.

[3] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص328.

[4] ولد "دوركايم" بمدينة "ايبينال" (Epinal) بمقاطعة اللورين في الجنوب الشرقي لفرنسا عن أسرة يهودية. وبعد استكماله لدراسته بمدرسة المعلمين بباريس، سافر إلى ألمانيا لدراسة الاقتصاد، الفولكلور، والانثروبولوجيا الثقافية؛ عُين أستاذا بجامعة "بوردو" (bordeaux) عام 1887، ثم التحق بجامعة باريس عام 1902م. كما أسس الحولية الاجتماعية (année sociologique) عام 1896. انظر: - نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص 168. كما يعتبر من بين العلماء الذين وضعوا أسس علم الاجتماع الحديث، وذلك من خلال مؤلفاته القيمة: "في تقسيم العمل الاجتماعي" (de la division du travail social) سنة 1893، "قواعد المنهج في علم الاجتماع" (les règle de la méthode sociologique) سنة 1894، "الانتحار" (le suicide) سنة 1897، "الأشكال الأولية للحياة الدينية" (les formes élémentaire de la vie religieuse) سنة 1912م. انظر:

- Madeleine Grawitz : méthodes des sciences sociales, op cit, p 842.

[5] عبد الهادي محمد والي: " المدخل إلى علم الاجتماع". مرجع سبق ذكره، ص210.

* أول إسهاماته يمكن أن نصطلح عليه تسمية سعيه إلى وضع أسس علم الاجتماع من خلال كتابه المشهور: "قواعد المنهج في علم الاجتماع"؛ والذي تناول فيه المحاور الآتية: معنى الظاهرة الاجتماعية، قواعد ملاحظة الظاهرة الاجتماعية، قواعد التمييز بين الظواهر الاجتماعية العادية والمعتلة، قواعد تحديد نماذج الظواهر الاجتماعية، وقواعد إقامة البراهين[1].

ووفقا لتصوراته المنهجية، ومحاولة تفسيره لكل من الفرد والمجتمع ركز على ثلاثة افتراضات أساسية هي: أن هناك وحدة في الطبيعة، وأن الظواهر جزء من العالم الموضوعي أو هي واقعية، وأخيرا تخضع هذه الظواهر لقوانين ومبادئ خاصة هي قوانين طبيعية، ومن ثم فهي تخضع للبحث العلمي، الذي يجب أن يسترشد بدوره بمجموعة قواعد محددة تتلخص في: تعريف موضوع الدراسة على أساس الملاحظات الواقعية، وصف النماذج السليمة والمعتلة بعد دراسة حالات كثيرة، التصنيف إلى أنواع وأجناس، البحث السببي والمقارن عن أسباب التباين، ثم أخيرا التوصل بعد ذلك كله إلى قانون عام"[2].

"ومعنى ذلك كله أن علم الاجتماع يسلم بحقيقة أساسية وهي أننا إذا أردنا أن نعرف الإنسان فعلينا أن نعرف أيضا ما هو "المجتمع"، ذلك أن كل صور التغيير في العالم راجعة إلى التفاعل بين وحدات نسق معين، طالما أن التغيير عملية تلقائية تظهر بفعل ظروف معينة تمر بها عملية التفاعل. والمجتمع هو واقع متميز، له شعوره الخاص به، والذي ينشأ بدوره عن التفاعل بين الأفراد، فهناك تساند متبادل بين الضمير الفردي والضمير الجمعي، فكل ضمير فردي نعبر عنه بلفظ "أنا" هو في الحقيقة "نحن"، وهكذا فإن القواعد الأخلاقية، والقانونية وغيرها هي مظاهر موضوعية لواقع جمعي له خصائص تعلو فوق الأفراد. والمجتمع، وإن كان يتكون من الأفراد، إلا أنه يشكل واقعا قائما بذاته، بمعنى أن كل فرد يولد ويجد الإطار الاجتماعي الذي يصبح مجرد عنصر فيه، فالمجتمع إذن واقع لم تختلقه أية إرادة فردية فشخصية الفرد نفسه هي نتاج للمجتمع، وهذا هو ما يفسر لنا القول بأن المجتمع يعلو فوق الأفراد لأنه لا يعتمد في وجوده على أي فرد معين"[3]. "وهكذا يحدد "دوركايم" علم الاجتماع بوصفه الدراسة العلمية للنظم من حيث نشوئها وتطورها ووظائفها"[4].

ويقسم "دوركايم" علم الاجتماع إلى ثلاثة أقسام، هي:

1."المورفولوجيا الاجتماعية؛ التي تعنى بالقاعدة الجغرافية للشعوب وعلاقتها بأنماط المؤسسات الاجتماعية، ومشكلة توزع السكان تقع في هذا الإطار"[5].

---

[1] Emile Durkheim : les règles de la méthode sociologique. Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, Chicoutimi, Québec, 2002 (in)
http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html, date de visite le :22/04/2018 A :10 :17.

[2] مُحَمَّد علي مُحَمَّد: "المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي".دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص98.

[3] المرجع نفسه، ص98-99.

[4] المرجع نفسه، ص100.

[5] ف.ج. رايت، مرجع سبق ذكره، ص30.

2."الفيزولوجيا الاجتماعية؛ هي الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية، بحيث يتناول الواحد منها فئة معينة من المعطيات والوقائع، مثل: الأخلاقيات، القانون، والاقتصاد"[1].

3."علم الاجتماع العام؛ هو تركيب للنتائج التي تبلغها العلوم الاجتماعية المتخصصة مثل: الاقتصاد، والمؤسسات الاجتماعية، بمقدار ما تكشف عن وجود معطيات اجتماعية، ويبحث بالتالي في إمكانية قيام قوانين عامة تتعلق بهذه المعطيات"[2].

أما عن الموضوع الذي يتوجب على علم الاجتماع أن يدرسه فيقول "دوركايم": "إنه ينبغي على علم الاجتماع أن يعد طرائقه العلمية، وألا يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق المصادفة ويتحكم عليه بعد أن يضع في الأصل "نوعية" المجتمع تحديد الحقيقة الاجتماعية"[3].

"والحقيقة الاجتماعية، حسب "دوركايم"، تعرف بخاصيتها الواقعية. وفي الواقع، إنها لا تعتمد علينا في تغييرها إلى حسب هوانا، بل هي تمثل حقيقة خارجة عن لفرد، وفي مواجهة الفرد، تعرف الحقيقة الاجتماعية عن طريق القهر، ويمكن دراستها موضوعيا، شأنها في ذلك شأن دراستنا للأشياء"[4].

وهو يحدد مجموعة من السمات التي تميز الحقائق الاجتماعية، وهي كالآتي:

أ. "إنسانية؛ تميز المجتمع الإنساني عن الحيواني، وهي تختلف من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع من حقبة زمنية لأخرى. وهي بذلك مكتسبة وليست فطرية (تتناقلها الأجيال المختلفة). وتحكمها قوانين شأنها في ذلك شأن ظواهر العلوم الأخرى، ودراستها تشكل موضوع علم مستقل هو علم الاجتماع"[5].

ب. "العمومية؛ بمعنى أنها تلاحظ في معظم أجزاء المجتمع، وهي تحدث وتتكرر وفقا لقوانين عامة، ويمكن إحصائها وقياسها ومقارنتها"[6].

ج. "إلزامية (قهرية، جبرية)؛ بمعنى أن الفرد يشعر بأنه مجبر على الالتزام بها، والجبر هنا هو إلزام أخلاقي أو معنوي ويطلق عليه القهر الاجتماعي"[7].

د. "تاريخية؛ بمعنى أنها توجد في فترة تاريخية من حياة المجتمع، فهي سلسلة ذات بداية ونهاية وتتوالى في أطوار متتابعة من تاريخ المجتمع، وهي تتضمن تاريخا طويلا وعادات وتقاليد"[8].

---

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص30.

[3] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص120.

[4] المرجع نفسه، ص121.

[5] عبد الهادي محمد والي: "المدخل إلى علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص213.

[6] المرجع نفسه، ص213.

[7] المرجع نفسه، ص213.

[8] المرجع نفسه، ص214.

هـ. "الشيئية (خارجية)؛ أي أن الظاهرة الاجتماعية موجودة في المجتمع خارج شعور الفرد كحقيقة موضوعية دائمة، وهي تنتقل من جيل لجيل وثابتة لا تتغير إلا في حدود ضيقة، وهي سابقة على الوجود الفردي، لأن الأفراد يولدون ويخضعون منذ البداية لنظم وظواهر اجتماعية سابقة على وجودهم في الحياة"[1].

و. "الظاهرة الاجتماعية؛ ليست من وضع الفرد أو مجموعة من الأفراد ولكنها من صنع المجتمع، وتظهر فيه بصورة تلقائية بفعل العقل الجمعي. ومن هنا يتطرق "دوركايم" إلى القول بثلاث طبائع مختلفة للإنسان يجب ألا تختلط ببعضها البعض لأن كلا منها يعبر عن ناحية تلقائية في الإنسان، ولكل طبيعة علم خاص بها، فالطبيعة النفسية يدرسها علم النفس، والطبيعة الحيوية يدرس علم الحياة، والطبيعة الاجتماعية يدرسها علم الاجتماع"[2].

ز. "موضوعية؛ لأنها تشبه الظواهر الأخرى التي تدرسها علوم أخرى غير علم الاجتماع"[3].

* كتابه الأول كان بعنوان: "في تقسيم العمل الاجتماعي" (De la Division du travail social) سنة 1893م[4]؛وقد شكل هذا الكتاب الموضوع الأساسي في الفكر الدوركايمي، والذي يدور حول دراسة العلاقة بين الأفراد والجماعات؛ كيف يمكن لجماعة من الأفراد أن يشكلوا مجتمعا"[5].

ويجيب "دروكايم" عن هذه المسألة من خلال تمييزه بين نوعين من التضامن (Solidarité): الآلي (Mécanique) و العضوي(Organique) [6] . ولتوضيح المقصود يقول "دوركايم": "إن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون لأن تقييم العمل هناك في حالته البسيطة الأولى، ولذلك يرتبط الأفراد بما سماه "التضامن الآلي" الذي يتميز بخضوع الأفراد لما يمليه الرأي العام والتقاليد، وتكون المسؤولية في مثل هذا المجتمع جمعية، ويكون المركز الاجتماعي موروثا"[7].

"أما في المجتمعات المتحضرة، التي ينمو فيها تقسيم العمل ويتطور، فتكون شخصيات الأفراد متعددة ومتنوعة في ذات الوقت، ويرجع ذلك الاختلاف في الخبرات والوظائف التي يمرون عليها أو يقومون بها. ومن ثم يرتبط الأفراد في مثل هذه المجتمعات بتضامن آخر هو "التضامن العضوي" الذي ينجم عن حاجتهم إلى خدمات بعضهم البعض، ولهذا تكون الفردية هي السمة الغالبة"[8].

---

[1] المرجع نفسه، ص214.

[2] المرجع نفسه، ص215.

[3] المرجع نفسه، ص215.

[4] هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراه "دوركايم حلل من خلالها ظاهرة تقسم العمل ؛ وقد تضمن ثلاثة أجزاء : الأول كان عنوانه: وظيفة تقسيم العمل؛ أما الثاني فبحث الأسباب والشروط. أما الثالث، فقد تناول الأشكال غير العادية (les formes anormales)؛ للاستزادة انظر:

- Emile Durkheim : de la division du travail social. Presses universitaires de France, France, 2e édition, 1991.

[5] Raymond Aron, op cit, p 319.

[6] Ibid., p 319.

[7] مُحَمَّد عاطف غيث: "مرجع سبق ذكره"، ص27.

[8] المرجع نفسه، ص27.

ويفسر السبب الذي من أجله ظهر تقسيم العمل في المجتمعات الإنسانية بقوله: "إن تقسيم العمل في المجتمعات يرجع إلى التغييرات التي تحدث في البناء الاجتماعي نتيجة للزيادة في الكثافة المادية (والخلقية). فالزيادة المستمرة في السكان تزيد من التنافس، ومن ثم يضطر الأفراد، إلى التخصص من أجل أن يعيشوا"[1].

*عمل آخر مهم جدا قام به "دوركايم" ويتمثل نشره لكتابه المشهور: "قواعد المنهج في علم الاجتماع" (Les Règles de la Méthode sociologique) سنة 1895م الذي يعتبر أحد المؤلفات الكلاسيكية في العلوم الاجتماعية، فقد حافظ فيه على التقليد الذي بدأه "كونت" من قبله والذي يطالب بضرورة اعتبار علم الاجتماع علما وضعيا شأنه شأن العلوم الطبيعية الأخرى، وحتى يستطيع علم الاجتماع أن يصل إلى هذه الغاية يتعين أن نتعرف تماما على مناهج هذه العلوم، وأن ندرك بوضوح كيفية استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية"[2].

أما عن المبادئ المنهجية التي تضمنها هذا الكتاب، فهي تتمثل فيما يأتي:

أ. "التحديد الموضوعي لمادة البحث؛ يجب أن يتعلق الأمر بحيثية اجتماعية يمكن ملاحظتها خارج الوعي الفردي، بحيث لا يجب أن يتضمن التحديد أي فرض مسبق تستنتج منه إلى هذا الحد أو ذاك نتائج الدراسة"[3].

ب. اختيار قرينة موضوعية أو أكثر، ففي كتابه الأول "درس "دوركايم" الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعي من خلال القانون. كذلك يبحث عن أسباب الانتحار بمعالجة نسبة الانتحار"[4].

ج. "تمييز الطبيعي عن المرضي؛ هناك حالات عارضة ومؤقتة تشوه انتظامية الوقائع؛ يجب التمكن من تمييز الحالات الطبيعية، والتي عليها وحدها يجب تأسيس الخلاصات النظرية ويمكن مقاربة هذه الفكرة مع طريقة النمط المثالي "لماكس فيبر"؛ فالواقعي دوما أصيل ظاهريا في تعقيده، لكن يمكن البحث عن البنية فيما وراء الفرادة"[5].

د. "تفسير الاجتماعي بالاجتماعي؛ لا يفسر الاجتماعي من خلال الإرادات الفردية الواعية، بل من خلال حيثيات اجتماعية أخرى سابقة. كل حيثية مشتركة لها دلالة ضمن منظومة تفاعلية وضمن تاريخ. وهذا هو المنهج الوظيفي"[6].

هـ. "الاستخدام الانتظامي للمنهج المقارن؛ هذا هو شرط كل ما أتينا على ذكره. وحدها طريقة المقارنة في المكان والزمان يمكن أن تسمح بالوصول إلى دلالة اجتماعية"[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص27.

[2] مُحَمَّد علي مُحَمَّد: "تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة". مرجع سبق ذكره، ص198.

[3] فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] المرجع نفسه، ص61.

[5] المرجع نفسه، ص61.

[6] المرجع نفسه، ص61.

[7] المرجع نفسه، ص61.

* دراسة أخرى لا تقل أهمية عما سبق، وهي نشره لكتابة الموسوم بـ"الانتحار" "Le suicide "[1]، "وتعد هذه الدراسة، حسب المتابعين، أول نموذج متكامل للبحث الاجتماعي، بل أن التأريخ للبحث الاجتماعي يتعين أن يبدأ من هذه الدراسة، إذ لا ترجع أهمية هذا الكتاب للمنهج الإحصائي الذي يستخدم فيه ببراعة فحسب، وإنما لقدرة "دوركايم" الفائقة على تدعيم موقفه النظري بالبيانات والشواهد الواقعية، وما انطوى عليه تحليله من دلالات فلسفية وأيديولوجية"[2].

"لقد أجريت دراسات عن الانتحار قبل "دوركايم" غير أنه هو الذي أصر على تقديم تفسيرات سوسيولوجية لهذه الظاهرة. كما اعترفت الكتابات السابقة بتأثير العوامل الاجتماعية على الانتحار، غير أنها تطرقت إلى اعتبارات من نوع العرق، المناخ والاضطرابات العقلية لتفسير ميل فرد ما إلى الإقدام على الانتحار. أما بالنسبة "لدوركايم"، فالانتحار هو حقيقة اجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بحقائق اجتماعية أخرى، فالانتحار أكثر من مجرد تجميع لحقائق مفردة، لأنه يمثل ظاهرة تحمل أنماطا من الخصائص"[3].

"ويبدأ "دوركايم" كتابه بتوسيع فكرتين: الأولى تتعلق بالانتقال من المعنى المبهم الملازم لكلمة انتحار إلى تعريف دقيق له، والثانية تتعلق بإبراز صحة المقارنة السوسيولوجية بواسطة الدراسة المفصلة للوائح الانتحار التي توفرها الإحصاءات الرسمية"[4].

ويعرف "دوركايم" الانتحار بقوله: "يشير الانتحار إلى كل حالات الموت التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفعل سلبي أو ايجابي قام به المنتحر نفسه، وهو يعلم أنه سيؤدي إلى هذه النتيجة"[5].

"ويبدو أن العدد المطلق لحالات الانتحار هو ثابت بشكل ملحوظ في مجتمع معين، كما أنه يتغير على شكل قفزات في حالات الأزمات الاجتماعية وإذا رحنا إلى أبعد من ذلك ووضعنا معدلات للانتحار نلاحظ أن هذه المعدلات الثابتة داخل المجتمع نفسه يمكنها أن تتغير بنسبة ثلاثة أضعاف من مجتمع لآخر، فبتحويل الانتحار إلى كمية محددة ظهرت له إذن خصائص متميزة لا يمكن تحويلها إلى مجرد مجموع تصرفات "صدفوية": فالمعطيات الإحصائية هنا لا تقدم إيضاحات في خدمة أطروحة معنية وإنما المادة المشغولة التي تبنى منها في آن معا الفرضيات والتحقق منها"[6].

---

[1] يعتبر هذا الكتاب من بين الأعمال السويولوجية التي وظفها "دوركايم" ليبين أسس الدراسات السوسيولوجية (تفسير الاجتماعي بالاجتماعي)؛ كما انه بين من خلاله عن إمكانية استعمال الإحصاء (هو جزء من الرياضيات) في مجال علم الاجتماع؛ وعموما فقد جاء هذا المؤلف في ثلاثة أجزاء: الأول كان بعنوان العوامل الاجتماعية؛ أما الثاني، فعنون ب: الأسباب والأشكال الاجتماعية. وأخيرا: الانتحار كظاهرة اجتماعية بصفة عامة. للاستزادة انظر:

- Emile Durkheim : le suicide, étude de sociologie. Édition Félix alcan, France, 1997.

[2] مُحَمَّد علي مُحَمَّد: "تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة". مرجع سبق ذكره، ص204.

[3] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره. ص66.

[4] جان ميشال برتيلو: "بناء علم الاجتماع". ترجمة جورجيت الحداد، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، ط1، 1999، ص39.

[5] مُحَمَّد علي مُحَمَّد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، "مرجع سبق ذكره"، ص 205.

[6] جان ميشال برتيلو، مرجع سبق ذكره، ص40.

"وقد اعتمد في هذه الدراسة على الإحصائيات التي أجريت في البلاد الأوربية ما بين عام 1840 و 1890م، خاصة في فرنسا، انجلترا، ايطاليا، وألمانيا...فبحث عن العوامل الاجتماعية الكامنة في طبيعتها، وهذه العوامل ترجع لأسباب خارجة عن ذوات الأفراد وتنشأ من طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع، وهي أسباب عامة بصرف النظر عن تجسداتها الفردية أو الطرق الشخصية التي تتحقق فيها الظاهرة وتتشكل بها، وقد تكون هذه الأسباب الاجتماعية مرتبطة بالأسباب الاقتصادية، الدينية، السياسية، وانهيار روابط الأسرة والحروب، والثورات وما إلى ذلك من الأمور العامة في المجتمع"[1].

وقد توصل "دوركايم: إلى تحديد ثلاث أنواع من الانتحار، هي:

أ."الانتحار الأناني (égoïste)؛ توصلت دراسة مقارنة دقيقة لنسب الانتحار تبعا للتبعية الدينية في بلدان أوروبية مختلفة (ألمانيا، انكلترا، الدانمارك، فرنسا، ايطاليا) إلى النتيجة التالية: ينتحر البروتستانت زيادة عن الكاثوليك، واليهود هم الأقل انتحارا. إن تفوق البروتستانتية من جهة الانتحار يأتها من أنها كنسية أقل تغلغلا من الكنسية الكاثوليكية"، وبتفحصه لمستوى التعليم استخلص أنه إذا كان الميل للانتحار في الأوساط المتعلمة مرتفعا، فهذا الارتفاع يعزى تماما إلى ضعف المعتقدات التقليدية وإلى حالة النزعة الفردية الأخلاقية الناجمة عنها"[2].

ب."الانتحار الإيثاري (Altruiste)؛ بالمقابل عندما يكون الاندماج الاجتماعي مفرطا، ويكون الفرد مبتسرا بشكل زائد (غير ناضج)، يمكن أن تنجم عن ذلك "ايثارية شديدة" تقوده أيضا إلى الانتحار"[3]. و"لكن إذا كان المجتمع الحديث قد ترك أكبر مكان للفردية، فإن الأشكال القديمة للرابط الاجتماعي لم تختف تماما، وهناك زمر تحتل فيها هذه الأخلاقية البدائية أهمية كبرى. وهكذا أمكن "لدوركايم" الانتباه إلى حيثية انه، في عمر مماثل، تكون نسبة الانتحار بين الجنود المتطوعين أعلى بشكل صريح منها عند المدنيين"[4].

ج."الانتحار الأنومي (Anomique)؛ خلال عملية التنشئة الاجتماعية إذا شابت الاندماج الاجتماعي عيوب من حيث الزيادة أو النقصان، فالأمر ذاته كما في وضع الضوابط الاجتماعية، عندما تضعف سلطة الزمرة، يكون الفرد في مواجهة رغباته وشغفه، إن فقدان التوازن هذا يقود إلى الأنوميا، أي إلى التفكك الاجتماعي؛ هناك تنظيم اقتصادي عندما يطمح كل واحد إلى امتلاك الخيارات المادية التي يستطيع بشكل عقلاني أن يأمل بها تبعا لموقعه في المجتمع. والحال، خلال القرن 19 كان التقدم الاقتصادي يقوم بشكل رئيسي على تحرير العلاقات الصناعية من كافة الضوابط. لم تعد الدولة تنظم الحياة الاقتصادية وأصبحت دوغما المادية الاقتصادية الغاية الأسمى الأفراد والمجتمعات"[5].

---

[1] عبد الهادي، محمد والي:" المدخل إلى علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص227-228.

[2] فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] المرجع نفسه، ص63."

[4] المرجع نفسه، ص63.

[5] المرجع نفسه، ص63.

"وينجم من ذلك هيجان الرغبات وحالة ثابتة من الأزمة ومن الأنوميا. ثم المهن الصناعية هي التي تمس أكثر. يمكن أن يتحرض الانتحار الأنومي أيضا عن طريق اختلال الحياة الزوجية: ينظم الزواج العلاقات العاطفية ويصبح انتشار الطلاق مؤشرا للأنوميا الزوجية"[1].

وبناءا على ما سبق "توصل "دوركايم" إلى قانون اجتماعي مؤداه أن الميل للانتحار يتناسب عكسيا مع درجة التكامل في البيئة الدينية. وكذلك مع درجة التماسك في الأسرة ومع درجة الوحدة في الهيئة السياسية، فكلما قويت هذه الهيئات الثلاث: الدين، الأسرة، والدولة، واشتدت سلطتها على الأفراد الذين ينتمون إليها كلما قل عدد المنتحرين والعكس صحيح، وعلى هذا فعدد المنتحرين يتزايد كلما ضعفت الروابط التي تربط الأفراد بمجتمعهم، ويقل هذا العدد إذا قويت الروابط واتجهت نحو التكامل، وقد أيد "دوركايم" هذا القانون ودعمه بالإحصاءات التي أضفت عليه صيغة علمية"[2].

* أما فيما يخص اهتمامه بالجوانب الدينية، فقد رفض التفسير الفردي والاجتماعي للظاهرة الدينية فاعتبرها ظاهرة اجتماعية، يمكن دراستها دراسة علمية موضوعية، كما يبدو ذلك جليا في كتابه: "الصور الأولية للحياة الدينية"[(3)] الذي ظهر سنة 1912م"[4].

"وتدور فكرته الأساسية حول: "إن الدين يعتبر" شيئا اجتماعيا"، وهذا بالتالي يتضمن فكرتين: الأولى، أن الأفكار والممارسات الدينية إنما تشير أو ترمز إلى الجماعة الاجتماعية. والثانية، أن التجمع هو المصدر، أو المنبع الأصلي، أو السبب النهائي للخبرة الدينية"[5].

ويبدأ "دوركايم" دراسته بتقديم تعريف اجتماعي للدين بقوله: "هو نسق موحد من المعتقدات والممارسات التي تتصل بشيء مقدس، أي كل ما هو محرم، وهذه المعتقدات والممارسات تتحد في مجتمع أخلاقي واحد وفريد يسمى الكنسية، ويضم كل الذين يرتبطون به"[6].

إن من بين ما يمكن استخلاصه من هذا التعريف هو "انقسام الأشياء والظواهر إلى مجموعتين مختلفتين تماما هما: المقدس والدنس"[7]. و"يشير المقدس إلى كل الأشياء التي وضعها الإنسان وتتضمن المعتقدات الدينية، الطقوس، والمعبودات. أو أي شيء عرف اجتماعيا على أنه يتطلب معالجة دينية خاصة.

---

[1] المرجع نفسه، ص63.

[2] عبد الهادي محمد والي: "المدخل إلى علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[3] جاء هذا الكتاب في ثلاث أجزاء: تضمن الأول، تساؤلات أولية، فيما خصص الثاني لدراسة المعتقدات الأساسية. أما الأخير فقد تناول المواقف الشعائرية الرئيسية. انظر:
- Emile Durkheim : les formes élémentaires de la vie religieuse. Presse universitaire de France, 2e édition, 1990.

[4] جميل حمداوي، أسس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص84.

[5] محمد علي محمد: "المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي"، مرجع سبق ذكره"، ص 128.

[6] المرجع نفسه، ص128.

[7] المرجع نفسه، ص128.

كما يتكون أيضا من التصورات الجمعية التي تعبر على الحقائق المجتمعية؛ والمقدسات لا يمكن أن تتخذ بصورة قاطعة في كل مكان وزمان، ذلك أنها تختلف طبقا لاختلاف الديانات"[1].

"وتكمن أهمية المقدس في تمييزه عن الدنس، ويظهر ذلك في عديد من الصور، مثل الفصل بين أماكن أداء الوجبات الدينية، وأماكن النشاط المدنس العادي، وفي تحريم استخدام أماكن معنية لشؤون الحياة اليومية، وفي فصل الزمن المخصص للمقدس، عن ذلك المحدد للنشاط العادي"[2].

وبعد ذلك قام بانتقاد "النظريات الفردية والسيكولوجية عن الدين، وخاصة النزعة الحيوية عند "تايلور" و"سبنسر"، والنظرية الطبيعية عند "ماكس مولر" (M. Muller)، والتي حاولت تفسير ظهور المعتقدات الدينية عن طريق العوامل الاجتماعية والبيولوجية، كالأحلام، الموت الاضطرابات النفسية، وبعض الظواهر الأخرى العضوية النفسية، أو حتى عن طريق عبادة الأشباح في المجتمعات البدائية، وكذا العوامل الطبيعية الكونية (عبادة الشمس، القمر...الخ)"[3].

ولتفنيد الأطروحات النظرية السالفة، وتقديم نظرية اجتماعية عن الدين حاول أن يدرس أبسط الصور الدينية؛ وهو يقول في هذا الصدد: "إننا نحاول أن ندرس أبسط الديانات البدائية كما هي معروفة واقعيا. وكما توجد في مجتمع لم يسبقه أي مجتمع آخر من حيث البساطة"[4]. وبناءا على هذا الطرح اختار "قبيلة استرالية تدعى "أريونتا" (Arunta)، ويستند هذا الاختيار على الافتراض الذي مؤداه أن "الأريونتا" تمثل مرحلة أولية في النمو التطوري، ومن ثم فسوف يساعد هذا المجتمع البدائي في معرفة الممارسات الدينية في أبسط صورها الطبيعية الأصلية"[5].

وقد "ذهب "دوركايم" إلى أن التوتمية" هي الصورة الأولية للحياة الدينية، وإلى أن جميع الطقوس والمعتقدات "التوتمية"، كلها مظاهر دينية، تتضمن تقسيم الأشياء إلى مقدس وغير مقدس، وبذلك تكون الديانة "التوتمية"، في زعم "دوركايم"، هي أقدم أشكال الديانات، وأكثرها بساطة وأشدها بدائية"[6].

و"التوتم" هو اسم أو رمز أو شعار للعشيرة، فهو العّلم الذي يعبر عن شخصية العشيرة، ويميزها عن غيرها من سائر العشائر، ويعتبر أفراد العشيرة أنفسهم مرتبطين برباط القرابة فيما بينهم، ولم تنشأ هذه الرابطة القرابية عن صلات الدم أو المصاهرة، وإنما نشأت أصلا عن اشتراكهم في اسم واحد. وهذا الأخير الذي تحمله العشيرة هو اسم نوع معين من النبات أو الحيوان أو الجمادات يعتقد أن له أوثق الصلات. وهذا النوع النباتي أو الحيواني هو التوتم"[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص128.

[2] المرجع نفسه، ص128-129.

[3] المرجع نفسه، ص129.

[4] المرجع نفسه، ص129.

[5] المرجع نفسه، ص129.

[6] قباري محمد إسماعيل: "إميل دوركايم، مؤسس علم الاجتماع المعاصر، نظريا وتطبيقيا". منشأة المعارف، مصر، 1976، ص230.

[7] المرجع نفسه، ص232.

وبعد أن يقدم "دوركايم" تحليلا دقيقا للصور الأولية للظواهر الدينية ينتهي إلى صياغة نظرية عن أصل الدين، ويقرر في هذا الصدد: "إن حياة الجماعة هي المصدر المنشئ، أو السبب الكافي للدين، كما أن الأفكار والممارسات الدينية إنما تشير أو ترمز إلى الجماعة الاجتماعية، فالرموز الدينية لا يمكن أن تشير إلى البيئة الخارجية الطبيعية، أو الطبيعة الإنسانية الفردية، ولكنها تشير فقط إلى الواقع الأخلاقي للمجتمع، ففي المجتمع نجد أصل الدين، والتصورات الدينية لا شيء أكثر من رموز لخصائص المجتمع، فمصدر موضوع الدين مستمد من الحياة المجتمعية، والمقدس مشخص في قاع المجتمع، والوظيفة للدين هي خلق وتدعيم التضامن الاجتماعي، وسوف يبقى الدين ببقاء المجتمع؛ وهو يقول في هذه الصدد "إن التصورات الدينية هي تصورات جمعية عن الحقائق الجمعية، والطقوس هي طريقة للسلوك تتسبب في حالات عقلية معينة. إن الحياة الدينية هي التعبير الصريح للحياة الجمعية، لأن فكرة المجتمع هي روح الدين، والقوى الدينية هي في الحقيقة قوى إنسانية وقوى أخلاقية"[1].

ومما سبق يتبين أن "دوركايم" سعى إلى تشييد نظريته العلمية في دراسة الظاهرة الدينية، حيث "يقرر أن لله هو المجتمع نفسه، الذي يتصف بسمات الألوهية؛ فهو الذي يجرنا إلى خارج أنفسنا، ويلزمنا بالتوافق مع مصالح أخرى غير مصالحنا، وهو الذي علمنا كيف نسيطر على شهواتنا وغرائزنا، وأن نضع لها القوانين، وهو الذي علمنا أن نتضايق وأن نمتنع وأن نضحي وأن نخضع غاياتنا لغايات أكثر سموا"[2].

5. رواد آخرون:

لقد أضفنا هذا العنصر من منطلق أن يوجد رواد آخرون، ممن كانت لهم إسهامات بارزة وتركوا بصماتهم في مجال علم الاجتماع، لم يذكروا ضمن البرنامج الموجود في "الكنفا" التي تحدد بدقة مواد التدريس ومحتوياتها، وعموما يمكن الإشارة ضمن هذا السياق إلى:

1.5- "هربرت سنبسر"(H. Spencer)[3] 1820-1903م:

لقد بشر "سبنسر" لمشروعه العلمي الذي نقله من مجال علم الأحياء، متأثرا بداروين، إلى العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة من خلال كتابه المعنون ب: "المبادئ الأولى" الذي تضمن قسمين: الأول عنى بالمجهول (l'inconnaissable)، أما الثاني فقد اهتم بالمعلوم (le connaissable)[4].

---

[1] محمد علي محمد: "المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي". مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] جميل حمداري: "أسس علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3] عالم اجتماع انجليزي؛ لم يلتحق قط بأي مدرسة رسمية، بل تلقى تعليما منزليا ودرس لفترات قصيرة بالمدارس الخاصة تعلم فيها الرياضيات دون غيرها من العلوم الأخرى كالطبيعة والأدب والتاريخ. وقد عمل في مجال في مجال هندسة السكك الحديدية، ثم انتقل إلى الصحافة، حيث أصبح رئيس تحرير مجلة "الايكونوميست" (Economiste)، ثم استقال منها ليعمل كاتبا مستقلا. وقد نشرت أعماله الكبرى على دفعات. انظر: - نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص 63. أما عن أهم مؤلفاته، فهي تتمثل في: "مقالات علمية" (Essays scientific)،"سياسة ومضاربة" (Political and speculative) نشر في جزأين (1858-1863)، دراسة علم الاجتماع (The study of sociology)سنة 1873، "مبادئ علم الاجتماع" (Principes de sociologie) تضمن ثلاث أجزاء (1876-1896). انظر: - Madeleine Grawitz : méthodes des sciences sociales, op cit, p 855 .

[4] Herbert spencer : les premiers principes. Traduit par M. Guymiot, Chicoutimi, Canada, 2006 (in) http ://bibliotheque.uqac.ca/, date de visite le :22/04/2018 A : 14 :45.

وتقوم "نظريته التطورية على فكرة أن التطور يحدث لكل شيء إلى أن يحدث نوع من التوازن يليه التحلل ثم التكامل من جديد ثم التوازن فالتحلل إلى ما لا نهاية. وقد طبق هذه النظرية على المجتمع الإنساني من جماعات أشبه بالقطعان، ثم تنقسم ويزداد تقسيمها إلى أن تصل إلى المدنيات المعقدة التي تمثل تطور العقائد والأعمال وفئات المجتمع المختلفة"[1].

و"المجتمع عند "سبنسر"، شأنه شأن أي كائن حي، يبدأ متجانسا، ثم يميل إلى التعقيد واللاتجانس، ويبدأ الانتقال من التشابه، والتماثل عنده ينطبق على كل الظواهر السياسية وظواهر الأخلاق، والعادات والقانون"[2].

وقد حاول "سبنسر" أن يستخلص قانونا عاما لتطور المجتمعات؛ فهو يبين أن هناك قانونا عاما يحكمها، وهو يبين أن هناك نموذجين:

أ. "النموذج العسكري الذي يغلب فيه الإكراه والقوة ويمثل الإقطاع.

ب. النموذج الصناعي القائم على تقسيم العمل الذي يغلب عليه ظهور العلماء والمهندسين ورجال الصناعة"[3].

أما عن إسهامه في مجال النظرية السوسيولوجية فهي "ترتبط بنظريته التطورية، ولكنه مع ذلك قدم نظرية أخرى لعبت دورا هاما في نسق أفكاره، وهي المقابلة (المماثلة) بين المجتمع والكائن الحي"[4].

2.5- "فلفريدو باريتو" [5](F.Pareto)1848-1923م":

يقول "جميل حمداوي": "إذا كان ابن خلدون لا يفصل بين التاريخ وعلم الاجتماع، وإذا كان "هربرت سبنسر" أيضا لا يفصل علم الاجتماع عن البيولوجيا، فإن "فلفريد باريتو" لا يفصل علم الاجتماع عن علم الاقتصاد، ويعني هذا أن "باريتو" من دعاة علم الاقتصاد الاجتماعي. ومن ثم فهو يميز بين الأفعال المنطقية التي يدرسها علم الاجتماع، كما يتضح ذلك جليا في كتابه "مختصر علم الاجتماع" الذي صدر سنة 1916م"[6].

---

[1] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] عبد الهادي محمد والي، مرجع سبق ذكره، ص233.

[3] جاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص91.

[4] محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص17.

[5] ولد بباريس (من أب ايطالي وأم فرنسية)؛ عاد إلى ايطاليا في سن الحادية عشر من عمره؛ وبعد إتمامه لدراسته تخرج من معهد الهندسة في "تورين" (Turin)، وعمل لعدة سنوات في وظيفة مهندس استشاري بالسكك الحديدية، ثم عين بعد ذلك مراقبا لمناجم استخراج الحديد. وقد تمكن خلال تنقله بين هذه الوظائف من أن يطور اهتماماته بالمشكلات الاقتصادية. انظر: - نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص238. أما عن أهم مؤلفاته فهي تتمثل في:"محاضرات في الاقتصاد السياسي" (Cours d'économie politique) سنة 1896، "الأنظمة الاشتراكية" (Les systèmes socialistes) سنة 1902، "مقرر الاقتصاد السياسي" (Manuel d'économie politique) سنة 1909، "كتابات حول منحنى توزيع الثروة" (Écrits sur la courbe de la répartition de la richesse) نشر سنة 1965، و "مختصر علم الاجتماع العام" (Traité de sociologie générale) نشر سنة 1968م. انظر: جميل حمداوي: أسس علم الاجتماع.، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[6] حمداوي جميل: "ميادين علم الاجتماع"، الجزء الأول، شبكة الألوكة، المغرب، ط 01، ص94.

وعموما يمكن حصر إسهامات "باريتو" فيما يأتي:

* يؤكد "باريتو" أن أهم ما "يميز علم الاجتماع هو الطابع العلمي (الإمبريقي)، بمعنى ضرورة استخدام المنهج التجريبي المنطقي الذي يعتمد أساسا على الملاحظة والاستنتاج المنطقي وفقا لقواعد الاستقراء الأساسية التي حددها "جون سيتوارت ميل" (J.S.Mill)"[1]. وذلك يكون عن "طريق إخضاع الظواهر التي لا تنتمي إلى العالم التجريبي (القابل للقياس) على غرار: "الأفكار، المجردات، الآراء، المعتقدات والعواطف"[2].

والأسلوب العلمي، حسب "بارتيو"، يجب أن "يقوم على تفسير ما هو غير معروف على أساس ما هو معروف، ومعنى ذلك أن تفسير الماضي من خلال الحاضر هو أفضل من تفسير الحاضر على ضوء الماضي"[3].

* تصوره للمجتمع على أنه نسقا (System) "يتألف من أجزاء متساندة، بحيث أن التغيير في جزء معين يؤثر على بقية الأجزاء والكل معا. أما "العناصر المادية" أو "الجزئيات" التي يتألف منها النسق فهي، في رأي "باريتو"، تتكون من الأفراد الذين يخضعون لتأثير قوى اجتماعية ذات سمات عامة أو ثابتة"[4].

* ميز "باريتو" بين نوعين من السلوك (الفعل): "المنطقي، والذي يستطيع أن يحقق غاية بطريقة موضوعية عن طريق وسائل تتفق موضوعيا مع الغاية ضمن أفضل معرفة متاحة. أما الأفعال غير المنطقية، فهي كل السلوكات المخالفة أو المضادة للمنطق"[5].

* أكد أن الفعل غير المنطقي يرتبط بكل من "الرواسب" (Résidus) والمشتقات (Dérivations)، والرواسب "هي ميول نفسية ثابتة تتوسط العلاقة بين العواطف والفعل. وبتعبير آخر، هي مجموعة من الدوافع والحوافز الغريزية غير المنطقية التي تؤثر في سلوك الشخص، عندما لا يستطيع التحكم فيها"[6].

أما المشتقات فلها علاقة وثيقة بالرواسب، "وهي تبريرات عقلية للرواسب. ومن ثم فوظيفتها هي إضفاء المعقولية والطابع المنطقي على الرواسب أو الأفعال غير المنطقية"[7].

* قدم نظريته المشهورة حول دورة الصفوة، فالنخبة جسه، "تتألف من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجالاتهم المتخصصة"[8].

---

[1] نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص239.

[2] المرجع نفسه، ص240.

[3] المرجع نفسه، ص240.

[4] المرجع نفسه، ص240-241.

[5] المرجع نفسه، ص242.

[6] جميل حمداوي: "أسس علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص188.

[7] المرجع نفسه، ص189.

[8] نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص246.

"وهناك فئتان أساسيتان من الصفوة هما: النخبة الحاكمة، التي تضم الأفراد الذين يؤدون دورا بارزا في ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أفراد لديهم القدرة، وليسوا في مراكز قوة"[1].

"ويحتل تباين انتشار الرواسب بين الصفوات أهمية خاصة بالنسبة للمسائل الاجتماعية يفوق مدى انتشارها بين الجماهير. وفي ضوء مبلغ سيطرة الرواسب على الطبقة الأولى أو الثانية، نستطيع أن نميز بين نوعين من الأفراد، الأول يمثل المفكرون والثاني يمثل المحافظون"[2].

"وحينما يسيطر المفكرون على الصفوة الحاكمة يمر المجتمع بتغير سريع نسبيا، بينما يكون التغير بطيئا حينما يسيطر عليها المحافظون"[3].

"ويذهب "باريتو" إلى أنه يوجد لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين النوعين في شغل مراكز القوة السياسية، فحينما لا تشغل إحدى هاتين الطبقتين مركز الحكم، تتجلى دائما سمات تفوقها بينما على العكس من ذلك تتضح باستمرار جوانب النقص في الطبقات الحاكمة"[4].

3.5- "جورج زيمل" (George Simmel)[5] (1858-1918م):

"يعتبر "جورج زميل" من وجهة نظر علماء الاجتماع الزعيم الفعلي للمدرسة الألمانية في علم الاجتماع، فقد كان من بين العلماء الذين انتقلوا بهذا العلم من التقليد الكلاسيكي إلى عصر النهضة في أواخر القرن التاسع عشر (19م)، وذلك في مجال النظرية والبحث السوسيولوجي على حد سواء، وفضلا عن ذلك فإنه ينظر إليه على أنه زعيم الاتجاه الصوري أو المدرسة الشكلية في علم الاجتماع"[6].

وعموما يمكن إجمال إسهامات "زيمل" في النقاط الآتية:

* يؤكد "زيمل" أن موضوع علم الاجتماع يتمثل في "دراسة العلاقات الاجتماعية في صورها الخالصة، أي دراسة أشكال التفاعلات الاجتماعية المتبادلة التي تحدث في كل ميادين الحياة الاجتماعية، ولا يدرس هذا

---

[1] المرجع نفسه، ص246.

[2] المرجع نفسه، ص246-247.

[3] المرجع نفسه، ص247.

[4] المرجع نفسه، ص247.

[5] عالم اجتماع ألماني الأصل ينتمي إلى أسرة يهودية. درس الفلسفة بجامعة "برلين"، ثم أمضى عدة سنوات كمحاضر في نفس الجامعة. وكانت آخر وظيفة شغلها في سنوات حياته العلمية أستاذ بجامعة "ستراسبورج" (Strassburg). وقد حقق شهرة كبيرة بين علماء الاجتماع بعد نشر مجموعة مقالات ممتازة عام 1890. انظر: - نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص 157. أما عن أهم أعماله فهي تتمثل في: "الاختلاف الاجتماعي" (Über sociale Differenzierung) سنة 1890، "فلسفة النقود" (philosophie de l'argent) نشر بالفرنسية سنة 1987، "علم الاجتماع والابستيمولوجيا" (sociologie et épistémologie) نشر بالفرنسية سنة 1989، "علم الاجتماع وتجربة العالم الاجتماعي" (sociologie et l'expérience du monde social)سنة 1986، "علم اجتماع الجمالي" (Esthétique sociologique) سنة نشر سنة 2007، "فلسفة الموضة" (philosophie de la mode) نشر سنة 2013، "مشكل علم الاجتماع ونصوص أخرى" (textes Le Problème de la sociologie et autres). انظر: - جميل حمداوي: أسس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 162-163.

[6] عبد الهادي محمد والي:" المدخل في علم الاجتماع". مرجع سبق ذكره، ص.269

العلم الحقائق المادية التي تنطوي عليها الظواهر، فهذه متروكة أو يجب أن تترك للعلوم الاجتماعية الخالصة التي تعالج مختلف ميادين النشاط الاجتماعي. أما مهمة علم الاجتماع فهي مهمة تجريدية مقصورة على الوصول إلى أشكال العلاقات الاجتماعية"[1].

* أكد "زيمل" أن عملية "فهم المجتمع ودراسته وتحليله، باعتباره وحدة سوسيولوجية مستقلة عن عقول الأفراد، تعد عملية صعبة وعسيرة وبعيدة أيضا عن الواقع، ولاسيما، أن أفكار الأفراد وعقولهم لا يمكن تشكيلها إلا من خلال ذرات اجتماعية،أو مادة عضوية أو بيولوجية أو طبيعية يتكون منها المجتمع"[2].

* "يطلق "زيمل" تسمية "الأشكال الاجتماعية" على منتج الأفعال المتبادلة. يمكن لهذا التبلور أن يأخذ أشكالا رسمية بشكل عابر، أو على العكس، أن يتكلل باكتساب الصفة الموضوعية"[3]؛ "فالعلاقات الصغيرة الزائلة التي تقوم بين الأفراد لها أهمية كبيرة في تفسير المجتمع في حالته الفطرية"[4].

* "يرى "زيمل" أن المجتمع بالمعنى الواسع للكلمة يوجد حيث ما وجد فعل متبادل بين الأفراد، فالمجموعات الاجتماعية المختلفة (طائفة دينية، مدارس فنية، مجموعة عائلية، وما إلى ذلك) يمكنها أن تقدم نفس أشكال الهيمنة والخضوع، والتنافس، والتقليد وما إلى ذلك"[5].

* "وقد فهم "زيمل" علم الاجتماع على أنه علم يطبق المناهج العلمية، والمنهج الأساسي، في رأيه، يتعين أن يكون مقارنا. غير أن المقارنة هنا تختلف عن تلك التي كان يقصدها بعض العلماء التطويريون أمثال "سبنسر". ويرجع ذلك إلى أن عالم الاجتماع لا يعنى بشكل مباشر بالظروف الواقعية للحالات التي يقوم بدراستها، بل إن عليه أن يختار لدراسة حالات معنية، قد تكون محتوياتها أو المصالح التي تتضمنها متضاربة، إلا أن صور التفاعل تظل متماثلة. وعلى الرغم من ذلك فإن "زيمل" لم يقدم أية قاعدة بسيطة لعملية المقارنة، وإن كان يعتقد أن هذا المنهج قد يكشف عن تحيز ذاتي أو حسي"[6].

* لقد قام "زيمل"، فيما يخص التقنيات، باعتماد "الملاحظة بالمشاركة بدقة، ويتبدى ذلك بوضوح في مقالاته وبحوثه عن الصراع، والمنافسة، والعلاقات الرئاسية، ودور الغريب، والمدينة الحديثة، بل يبدو ذلك أيضا في معالجته لموضوع مثل التغير في عضوية الجماعة من عضوين إلى ثلاثة أعضاء. ومن ثم نجده يدخل في مناقشة محتويات العلاقات مناقشة واقعية للغاية في كتاباته"[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص270.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان،"مرجع سبق ذكره"، ص308.

[3] فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، "مرجع سبق ذكره"، ص72.

[4] توماس بوتومور: "تمهيد في علم الاجتماع". ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، مصر، ط3، 1978، ص81.

[5] جان بيار دوران، روبير فايل: "علم اجتماع المعاصر". ترجمة طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012، ص 47.

[6] نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص161.

[7] المرجع نفسه، ص161.

يتضح مما سبق أن علم الاجتماع جاء كنتيجة لإسهامات العديد من العلماء حيث كان لكل منهم زاوية نظر تخصه فيما يتعلق بأسلوب الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية؛ وهذا الاختلاف أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية في مجال علم الاجتماع.

خامسا: المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع:

من منطلق أننا تكلمنا ضمن العنصر السابق عن رواد علم الاجتماع، وبما أن أغلبهم يمثل هذه المداخل النظرية الثلاث (الإسلامي "الخلدوني"، الوضعي، الماركسي)، فإننا لن نفصل كثيرا، بل سنقتصر على أهم القضايا النظرية التي قام عليها كل مدخل، وفيما يأتي توضيح لذلك:

1. المدخل الخلدوني (الإسلامي):

تجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف بين الباحثين حول ما يسمى بالنظرية الخلدونية، حيث يرى الأستاذ "ساطع الحصري" أن فكرة "العصبية" هي المحور الذي يدور حوله معظم المباحث الاجتماعية في مقدمة ابن خلدون، لأنها تؤلف أنظومة (System) قائمة التكوين في الاجتماع بوجه عام، وفي الاجتماع السياسي بوجه خاص"[1].

ويؤكد "طه حسين" أن موضوع النظرية عند ابن خلدون "يدور حول موضوع الدولة، وهو يرى أنه لا يجوز منحه لقب عالم اجتماع لأن موضوع الدولة، حسبه، أضيق من أن يصلح موضوعا لعلم الاجتماع"[2].

أما عن وجهة نظر "علي الوردي"، فهي تدور حول موضوع أوسع نطاقا وأكثر شمولا من موضوع العصبية أو موضوع الدولة؛ وهو يقول: "إنها حسبما أظن تدور حول البداوة والحضارة وما يقع بينهما من صراع. ويمكن القول أن لها جانبين: أحدهما سكوني (Static) والآخر حركي (Dynamic)؛ فالجانب السكوني منها يتمثل في تعيين خصائص البداوة والحضارة في كل منهما على حدة. أما الجانب الحركي من النظرية فيتمثل في دراسة التفاعل والتصارع بين البداوة والحضارة وما ينتج عن ذلك من ظواهر اجتماعية مختلفة"[3].

ويمكننا حصر المدخل الخلدوني وفق أساسيين (معرفي ومنهجي)؛ وفيما يأتي تفصيل لذلك:

1.1. الأساس المعرفي: يقوم المدخل الخلدوني على الأطروحات الآتية:

* يعتبر "ابن خلدون" أول من تكلم عن قهرية الظواهر الاجتماعية، وفي هذا الصدد نجد "عبد الرحمان وافي" يقول: "....لم يفطن أحد من قبل "ابن خلدون" إلى جبرية حوادثها وخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين التي تخضع لها ظواهر الطبيعة والرياضة، وبالتالي لم يعن أحد من قبله بالكشف عن هذه القوانين"[4].

* أشار "ابن خلدون" إلى أن المبدأ التطوري هو الذي يؤطر حركية الحياة الاجتماعية بصفة عامة، وهو يقول: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف

---

[1] علي الوردي: "منطق ابن خلدون". دار الكنوز الأدبية، لبنان، ط2، 1994، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص74.

[3] المرجع نفسه، ص74.

[4] عبد الرحمان بن محمّد بن خلدون: "المقدمة". الجزء الأول، تحقيق وتعليق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، ط07، مارس 2014، ص185.

على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول"[1].

* أما عن إسهامات ابن خلدون التنظيرية فيما يخص: المجتمع تطوره وأصنافه، فيمكن حصرها في:

– أول إسهام يخص هذا الجانب يتمثل في تكلم "ابن خلدون" عن حتمية الاجتماع الإنساني، حيث يقول: "الاجتماع الإنساني ضروري. ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: "الإنسان مدني بالطبع"، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران"[2].

– أما فيما يخص أنماط المجتمعات فيقسمها ابن خلدون إلى: بدوية؛ ويصفهم بقوله: "وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولابد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والغدن والمسارح للحيوان وغير ذلك"[3]. وحضرية، ويصفهم بقوله: "أهل الأمصار والبلدان، ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة. وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو، لأن أحوالهم زائدة عن الضرورة ومعاشهم على نسبة وجدهم"[4].

– ويشير "ابن خلدون" إلى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه، وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لهما، وهو يقول: "فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا. فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة".[5]

* أما عن النظرية السياسية عند "ابن خلدون" فهي تقوم على الدعائم الآتية:

– يشير "ابن خلدون" إلى أن الملك والدولة العامة إنما يحصلان بالقبيل والعصبية؛ وهو يقول في هذا الصدد "إن المغالبة والممانعة إنما تكون بالعصبية لما فيها من النعرة والتذامر واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه"[6]. والعصبية، على حد تعبير الجابري، هي: "رابطة اجتماعية سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كأفراد أو كجماعة"[7].

– وبعد تشكل الدول واستقرار يذهب "ابن خلدون" إلى أنها تعيش أطوارا تختلف وتتحول باختلاف أخلاق أهلها؛ وهو يقول: "اعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة، ويكتسب القائمون بها في كل

---

[1] المرجع نفسه، ص197.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون: "مقدمة العلامة ابن خلدون، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، مرجع سبق كره، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص134.

[4] المرجع نفسه، ص135.

[5] المرجع نفسه، ص36.

[6] المرجع نفسه، ص166.

[7] مُحَمَّد عابد الجابري، "مرجع سبق ذكره"، ص168.

طور خلقا من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر، لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه"[1].

ويحدد خمسة أطوار، هي كالأتي:

أ. "**طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع**، والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة السالفة قبلها؛ فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة عن الحوزة والحماية، لا ينفرد دونهم بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها"[2].

ب. "**طور الاستبداد على قومه والإنفراد دونهم بالملك** وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة والمساهمة ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنيا باصطناع الرجال واتخاذ الموالي والصنائع، والاستكثار من ذلك لجدع أنوف أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له في نسبه، الضاربين في الملك بمثل سهمه"[3].

ج. "**طور الفراغ والدقة لتحصيل ثمرات الملك** مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت؛ فسيتفرغ وسعه في الجباية وضبط الدخل والخرج وإحصاء النفقات والقصد فيها، وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعة، وإجازة الوفود من أشراف الأمم ووجوه القبائل وبت المعروف في أهله، هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشيته في أحوالهم بالمال والجاه واعتراض جنوده وإدرار أرزاقهم وإنصافهم في أعطياتهم لكل هلال، حتى يظهر أثر ذلك عليهم في ملابسهم وسكنهم وشاراتهم يوم الزينة فيباهي بهم الدول المسالمة، ويرهب الدول المحاربة"[4].

د. "**طور القنوع والمسالمة**، ويكون صاحب الدولة في هذا قانعا بما بنى أولوه، سلما لأنظاره من الملوك وأقتاله، مقلدا للماضين من سلفه، فيتبع آثارهم حذو النعل بالنعل، ويقتفي طرقهم بأحسن مناهج الاقتداء، ويرى أن في الخروج عن تقليدهم فساد أمره وأنهم أبصر بما بنوا من مجده"[5].

هـ. "**طور الإسراف والتبذير**، ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، واصطناع أخدان السوء وخضراء الدمن وتقليدهم عظيمات الأمور التي لا يستقلون بحملها، ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها، مستفسدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه، حتى يضطغنوا عليه، ويتخاذلوا عن نصرته، مضيعا من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته، وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده؛ فيكون مخربا لما كان سلفه يؤسسون، وهادما لما كانوا يبنون، وفي هذا الطور

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون: "مقدمة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن معاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مرجع سبق ذكره، ص186.

[2] المرجع نفسه، ص186.

[3] المرجع نفسه، ص186-187.

[4] المرجع نفسه، ص187.

[5] المرجع نفسه، ص187.

تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، ولا يكون لها معه برء، إلى أن تنقرض"[1].

ويؤكد "ابن خلدون" أن للدولة أعمار طبيعية كما للأشخاص؛ وهو يقول في ذلك: "وما أعمار الدول وإن كانت تختلف بحسب القرانات، إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو ثلاثة أجيال. والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته"[2]. وبذلك يكون عمر الدولة، حسبه، 120 سنة (ثلاثة أجيال).

– أما عن تأثير البيئة الطبيعية في المجتمع الإنساني وما يحويه فنجد ابن خلدون يقول: "اعلم أن هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش، بل فيها ما يوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاء المنابت واعتدال الطينة ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لا تنبت زرعا ولا عشبا بالحملة، فسكانها في شظف من العيش: مثل أهل الحجاز، وجنوب اليمن..... وتجد مع ذلك هؤلاء الفاقدين للحبوب والأدم من أهل القفار أحسن حالا في جسومهم وأخلاقهم من أهل التلول المنغمسين في العيش: فألوانهم أصفى، وأبدانهم أنقى، وأشكالهم أتم وأحسن، وأخلاقهم أبعد من الانحراف؛ وأذهانهم أثقب في المعارف والإدراكات"[3].

أما عن سبب تأثير المناخ في سكان مختلف الأقاليم فيعود، حسب ابن خلدون إلى: "أن كثرة الأغذية وكثرة الأخلاط الفاسدة والعفنة ورطوباتها تولد في الجسم فضلات رديئة ينشأ عنها بعد أفطارها في غير نسبة، ويتبع ذلك انكشاف الألوان وقبح الأشكال من كثرة اللحم كما قلناه، وتغطي الرطوبات على الأذهان والأفكار بما يصعد إلى الدماغ من أبحرتها الرديئة، فتجيء البلادة والغفلة والانحراف عن الاعتدال بالجملة"[4].

* أما عن علاقة الاقتصاد بالمجتمع، "فأول من قرر موضوعية الاقتصاد واستقلاليته كموضوع من مواضيع العمران الواسع هو "ابن خلدون"[5].

أما عن القوانين الاقتصادية التي كان "ابن خلدون" سباقا إليها من قبل الاقتصاديين الغربيين فيوجزها "عبد المجيد مزيان" فيما يأتي:

1– "إثبات موضوعية الحياة الاقتصادية.

---

[1] المرجع نفسه، ص187–188.

[2] المرجع نفسه، ص181– 182.

[3] المرجع نفسه، ص103.

[4] المرجع نفسه، ص103–104.

[5] غربي علي: "علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية– الحديثة". منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص262.

2- الإلحاح على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض، وهذا فيما يخص تاريخية هذه الحياة وأسس انطلاقها، مع الإقرار بأنه قد يصل شبه استقلال عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيرا على اختراعات الإنسان.

3- التأكيد على أن العمل الإنساني هو تقريبا كل المعاش، وأنه لا معنى للخيرات الأرضية بدون عمل إنساني.

4- تصنيف أعمال الناس إلى أعمال طبيعية، وهي الأعمال المنتجة. وغير طبيعية، وهي الأعمال التي يعتمد أصحابها على استغلال إنتاج الآخرين.

5- ثبات أن الحياة المعاشية تمتد آثارها إلى مختلف النشاطات والميادين المجتمعية الأخرى من سياسة وسلوك أخلاقي وتنظيمات.

6- التأكيد على ديمومة الصراع بين المجموعات التي يتباين ويتناقض معاشها، كالصراع المستمر بين البدو ذوي المعاش الزراعي والرعوي المقتصر على الضروري، وما دونهم من الطبقات التي تعتمد المعاش الحضري المترف المستمد ترفه من استغلال الطبقات المنتجة"[1].

إذن كان هذا الأساس المعرفي الذي قامت عليه مجالات محاولات التنظير لدى ابن خلدون، بقي الآن علينا أن نستعرض (نوضح) الأساس المنهجي الذي قامت عليه أعماله.

2.1. الأساس المنهجي:

يؤسس المنهج الخلدوني في دراسة العمران البشري والتاريخ الإنساني على ستة قواعد أساسية؛ هي:

أ. "الشك والتمحيص؛ حيث يخدر "ابن خلدون" من مغبة الوقوع في المغالط والأكاذيب التي قد تتناقل مع أخبار المؤرخين، ويعدد أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك فيما يلي: التشيعات للآراء والمذاهب، التقرب لأصحاب التجلة والمراتب وتلوين الحقائق، الثقة الزائدة بالناقلين، الذهول عن المقاصد، ولوع النفس بالغرائب وسهولة التجاوز على اللسان، التأسي بالقوم فيما يأتونه من طاعة لذاتهم وبالتالي تلفيق الحقائق، القياس والمحاكاة، الجهل بتطبيق الأحوال على الواقع، والجهل بطبائع الأحوال في العمران"[2].

ب. "الواقعية الاجتماعية المتشخصة بموادها؛ وتعني النظر إلى الحقائق الاجتماعية ومحاولة الكشف عما يعرض لها لذاتها ووفق طبيعتها بموضوعية، وفكرة التشخص المادي لظواهر الاجتماع الإنساني والعمران البشري، لا تعني الوضعية كما جاء بها "أوجست كونت" فحسب وإنما، هي الموضوعية كما عبر عنها "دوركايم" لاحقا"[3].

---

[1] "المرجع نفسه"، ص262-263.

[2] "المرجع نفسه"، ص271.

[3] "المرجع نفسه"، ص 271- 272.

ج."**تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران**؛ وذلك لمعرفة الغث من السمين من الروايات والأخبار التي يتناقلها المؤرخون حول العمران. فكل حادث لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عرافا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب"[1].

د. "**القياس بالشاهد والغائب**؛ القياس هو تقدير الشيء بغيره، أو الاستنتاج غير المباشر. فقياس الشاهد على الغائب مبني على قاعدة أن حكم الشيء حكم مثله وذلك لمعرفة الأسباب والبرهان على القضايا المختلفة. واعتبار الغائب بالشاهد طريقة من طرق الاستدلال باستخدام ما يعرف بقياس التمثيل والتعليل. فالنفس تحكم بواسطة علمها أن ذلك الغائب مثل هذا الشاهد. والمبدأ الذي يستند إليه القياس هو المبدأ القائل بأن ما يصدق على الجنس يصدق على النوع وعلى جميع أفراده"[2].

هـ. "**السبر والتقسيم**؛ وتعد هذه القاعدة أهم القواعد المنهجية التي أقام عليها ابن خلدون علمه الجديد. فالتقسيم هو حصر الأوصاف التي توجد في الأصل والتي تصلح للعلية في بادئ الرأي. أما السبر فهو إبطال ما لا يصلح من العلل والأوصاف. وقد تفطن إلى أن السبر هو عملية عقلية تسبق التقسيم؛ انه حصر الفكر في البحث في المعلومات الحاضرة في الذهن عن أقسام العلة أو الأوصاف التي تصلح للعلية والتقاطها، والتقسيم هو تصنيف هذه الأقسام أو الأصناف وإبطالها واحدا واحدا إلى أن يبقى قسم هو الوحيد الذي تنحصر فيه العلة، أو وصف هو الفريد الذي يصلح للعلة"[3].

و."**الحيطة عند التعميم**؛ وتعني التحفظ عند إصدار التعميمات المختلفة. ولذلك نجده يستعمل كثيرا من الاصطلاحات الحذرة مثل: في الأكثر، قد، في النادر الأقل[4].

يتبين مما سلف الأسس التي قام عليها المدخل النظري الإسلامي (الخلدوني)، حيث ارتبطت المحاولات التنظيرية لدى ابن خلدون بمواضيع: العصبية، الدولة وأطوارها، تأثير البيئة الطبيعية وغيرها في التجمع الإنساني عموما؛ وقد كانت هذه الإسهامات بمثابة الانطلاقة لظهور مداخل نظرية أخرى على غرار الوضعية والماركسية وكل التيارات الأخرى التي جاءت كامتدادات لكليهما.

2. المدخل الوضعي في علم الاجتماع:

"يعود مصطلح الوضعية إلى المذهب الفلسفي الذي يقيم المعرفة على نطاق الخبرة الحسية، وأما أن يكشف ما يجاوز الخبرة فمعرفته مستحيلة أو خالية من المعنى، ثم نشأت عنه الوضعية المنطقية التي ترجع

[1] "المرجع نفسه"، ص272.
[2] المرجع نفسه، ص272.
[3] المرجع نفسه، ص272.
[4] المرجع نفسه، ص273.

استحالة معرفة الإنسان لما يجاوز خبرته إلى منطق اللغة نفسه لا إلى أساس سيكولوجي"[1]. وعموما قد ظهرت اتجاهات فرعية شكلت ما يسمى الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع؛ وفيما يأتي ذكر لها:

1.2- الوضعية التقليدية:

"يتفق أغلب الكتاب بأن هذا الاتجاه يتصل بأعمال "أوجست كونت" (A. Comte) الذي اتسمت نظرته بالرؤية العلمية الوضعية، حيث كان يعتقد أنه يتوجب على علم الاجتماع أن يطبق المنهجيات العلمية الصارمة في دراسة المجتمع، كما هو الحال في الأساليب التي تنتهجها الفيزياء والكيمياء في دراسة العالم الطبيعي؛ وترى المدرسة الوضعية أن على العلم الذي يعني بالكيانات العيانية التي يمكن ملاحظتها واختبارها بالتجربة فحسب"[2].

"وقد تأسست الوضعية عند "كونت" كمرحلة لاحقة للفلسفة النقدية السالبة. وتعرف الوضعية بالايجابية لكونها تتخذ موقفا إيجابيا من الواقع الراهن وذلك بعدم محاولة رفضه مثلما يفعل التنويريون؛ والتحول من نفي الواقع إلى الإيمان به والرغبة في تنظيمه. وهي كذلك وضعية لأنها ترضى بما هو قائم وتحاول تنظيمه على أساس من الإدراك المنظم للعقل الباحث، أي بواسطة العلم. فالوضعية تسعى إلى وصف وتحليل الظواهر في إطار وجودها كأمر واقع دون محاولة تغيير هذا الواقع"[3].

ويعتقد أصحاب المذهب الوضعي في علم الاجتماع "أن إنتاج المعرفة عن المجتمع ممكنة إذا ما اعتمدنا على الدلائل التجريبية (الإمبريقية) المنتقاة من الملاحظة والمقارنة والتجربة"[4].

أما عن الكيفية التي يتم من خلالها استقاء المعرفة، حسب "كونت"، فهي ترتبط بأربعة إجراءات هي:

أ. "**الملاحظة:** وتقوم على الحواس الفيزيائية، ويمكن تنفيذها بنجاح إذا وجهت عن طريق نظرية"[5].

ب. "**التجربة:** وهي ملاحظة مضبوطة"[6].

ج. "**المقارنة:** وتؤسس على مقارنة المجتمعات الإنسانية بالحيوانية، وبين المجتمعات التي تعيش زمنا بعينه وبين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد"[7].

د. "**المنهج التاريخي:** ويعنى بالبحث عن القوانين العامة للتغيير المستمر في الفكر الإنساني"[8].

---

[1] بوجلال مصطفى: "علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005. ص53.

[2] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] غربي علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[4] أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص62.

[5] نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص51.

[6] المرجع نفسه، ص52.

[7] المرجع نفسه، ص52.

[8] المرجع نفسه، ص52.

وكامتداد لهذا الاتجاه ظهرت تيارات أخرى سارت على نهجه مع محاولتها لتحديثه وجعله متماشيا مع التغيرات التي عرفتها المجتمعات ولعل أهمها: الوضعية المحدثة، الوظيفية، البنيوية، ونظرية الفعل، وفيما يأتي توضيح لأهم الأسس التي قامت عليها:

2.2- الوضعية المحدثة:

"هي اتجاه نظري في علم الاجتماع يعود أول استعمال لها كمصطلح بهذه التسمية إلى "نيقولا تيماشيف" وقد جاء استعمال صفة "المحدثة" أو "الجديدة" لتوضيح مدى التشابه والاختلاف مع أو عن وضعية "أوجست كونت" والتي تعرف بالوضعية الكلاسيكية أو التقليدية"[1].

وتنظر "الوضعية الجديدة في الأشياء كما هي وتهتم بها وصفا وتدركها إدراكا حسيا جزئيا معزولا عن سياقها التاريخي، وعن إطارها البناء، والوقوف على الأوضاع القائمة وكأنها نهاية النهاية بل نهاية التاريخ الاجتماعي للإنسان ومجتمعه"[2].

وهي تتميز عن "الوضعية التقليدية" من منطلق "أنها تتبنى نفس المنهج (الوضعي) الذي يقوم على: الملاحظة، التجربة، المقارنة، والمنهج التاريخي؛ ولكنها تختلف عنها في كون روادها استبدلوا المنهج التاريخي عند "كونت"بالمناهج الإحصائية والرياضية. كما اختفت المماثلات العضوية التي قدمها "كونت" بما في ذلك ما أطلق عليه بالفيزياء الاجتماعية ليحل محلها اعتمادا متزايدا على المناهج الرياضية المستخدمة في علم الفيزياء الحديث. وأيضا فقد استبدلت قضية التقدم الاجتماعي التي أثارها "كونت" وغيره من الأوائل بنمو تراكمي في النظرية السوسيولوجية العلمية، مع ظهور هدف واضح محدد، وهو إقامة نماذج طبيعية قد تكون مضللة"[3].

أما عن أهم ممثلي الوضعية المحدثة، فنجد كل من "جورج لندبرج" (G. Lundberg)، "سيتوارت دود" (S. Dodd)، "وليام أوجبرن" (W.Ogburn) والذين دعوا إلى ضرورة اعتماد القياس الكمي (الأساليب الإحصائية والرياضية) عند دراسة الظواهر الاجتماعية[4].

إن أهم ما يلاحظ على هذا الاتجاه هو تأثره بأطروحات "أوجست كونت" بدليل أن رواده اتفقوا معه في اغلب الإجراءات المنهجية التي يقوم عليها المنهج الوضعي وتحفظوا على المنهج التاريخي (المنهج السامي)، حيث دعوا إلى تغييره بالأساليب الإحصائية؛ وقد تأثروا في ذلك بالاتجاه الامبريقي الذي ازدهر في أمريكا في الربع الأول من القرن العشرين.

---

[1] المرجع نفسه، ص48.

[2] بوجلال مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3] غربي علي، مرجع سبق ذكره، ص54.

[4] للاستزادة أنظر: نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص ص285-310.

3.2- الوظيفية:

يقصد بالوظيفية تلك "المدارس المنبثقة عن الأنتروبولوجيا الثقافية الأنجلوساكسونية في بداية العشرينات من القرن العشرين التي طبعت بعمق السوسيولوجيا الأمريكية حتى السبعينات"[1].

"إن نشأة الاتجاه الوظيفي واتساع نطاقه، قد تأثر إلى حد كبير بالاهتمام الواضح بين العلماء بفكرة الوظيفية وقد تحددت معالمها في إطار علم الاجتماع إلا أنها واضحة وسابقة في علم البيولوجيا وعلم النفس والأنتروبولوجيا الثقافية، وذلك لأن علم البيولوجيا يتناول الوظائف التي تقوم بها أعضاء الكائن للحفاظ على بقائه"[2].

أما عن مصدر مفهوم الوظيفة؛ "فهو قديم في علم الاجتماع، فقد بدأ التفكير فيه مع "هربرت سنبسر" (H. Spencer) ثم تواصل مع "أوجست كونت" وتطور مع "إميل دوركايم" (E. Durkheim) و"مارسيل موس" (M. Mauss) وأيضا "سان سيمون" (S. Simon)، كل هؤلاء هم ممثلي المدرسة الوظيفية الفرنسية؛ لاشك أن هذين المرجعيتين (الطبيعة والبيولوجيا) أرستا مبدأين أساسيين انطلقت منهما المقاربة الوظيفية، هما:

أولا: أن المجتمع مثل الجسم البشري كلية متكاملة.

الثاني: أن كل عضو من أعضاء هذا الجسم لا يمكن فهمه إلا في إطار كلية"[3].

وإلى جانب علماء الاجتماع التقليديين الذين مثلوا الاتجاه الوظيفي (سبنسر ودوركايم) فقد ظهر من بعدهم منظرين آخرين حملوا لواء ما سمي لاحقا "البنائية الوظيفية"؛ وهي امتداد للأولى، على غرار "روبرت ميرتون" (R. Merton) "وتالكوت بارسونز" (T. Parsons)، الذي أصبح مرادفا للوظيفة بكل معنى الكلمة، بينما يعد "ميرتون" أقرب إلى الواقع في طروحاته وأكثر المساهمين في إثراء النظرية الوظيفية مفهوميا وتحليليا[4].

لقد تطورت الوظيفية في علم الاجتماع خاصة مع أعمال "دوركايم" الذي انكب على دراسة الظواهر الاجتماعية التي تمارس قهرا اجتماعيا على الأفراد والجماعات؛ بمعنى انه عكف على بحث وظيفة الحادثة الاجتماعية لذلك وسم بأنه وظيفي. فضلا عن انه عكف على تطهير وضعية "كونت" من الشوائب خاصة نظرته للدين الذي نظر له على انه ظاهرة اجتماعية عكس "كونت" الذي كانت بدايته نقد للدين، ولكنه أنهاه بالدعوة لدين جديد (ديانة الإنسانية). وبناءا على هذا الإرث النظري ظهرت اتجاهات أخرى.

---

[1] جان بيار دوران، روبير فايل، "مرجع سبق ذكره"، ص181.

[2] بوجلال مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص101.

[3] المرجع نفسه، ص102.

[4] للمزيد أنظر: غربي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص97-112.

4.2- البنيوية:

"يمكن تعريف البنيوية بأنها البحث عن القوانين العامة والثابتة للإنسانية التي تنطبق على جميع مستويات الحياة الإنسانية من أشدها بدائية إلى أقصاها تقدما"[1].

وقد "تأثرت البنيوية، شأنها في ذلك شأن الوظيفية، بكتابات "دوركايم" مع أن القوى الأساسية الدافعة التطورها تكمن في علم اللغة. وكانت أعمال عالم اللغة السويسري "دي سوسير" (1857-1913م) أهم المصادر المبكرة للأفكار البنيوية. وعلى الرغم من أن "سوسير" كتب في اللغة فقط، فإن الرؤى التي طورها أدمجت في مجالات عديدة في العلوم الاجتماعية إلى جانب الإنسانيات"[2].

و"يستخدم الاتجاه البنيوية على نطاق أوسع في الأنتروبولوجيا عنها في علم الاجتماع خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ واقتداءا ب: "ليفي شتراوس" ،الذي أشاع مصطلح البنيوية، يستخدم التحليل البنيوي في دراسة القرابة والأساطير والدين وغيرها من المجالات. ومع ذلك فقد تأثر عديد من الكتاب في نظرية علم الاجتماع بالأفكار المستمدة من البنيوية. وعلى الرغم من أن "ميشيل فوكو" لا يحب أن يطلق عليه "بنيوي"، فقد استخدم أفكارا أساسية عديدة من التفكير البنيوي. وتطبق المفاهيم البنيوية على دراسة وسائل الإعلام (الصحف، المجلات، والتلفزيون) والإيديولوجيا والثقافة بصفة عامة"[3].

وعموما "يعاني التفكير البنيوي من نقاط ضعف تحد من مكانته كإطار مرجعي نظري عام في علم الاجتماع. ويعود منشأ البنيوية إلى دراسة اللغة، إلا أنها برهنت على أنها أكثر صلة من أطر نظرية أخرى بتحليل جوانب معنية من السلوك الإنساني. وتبدو البنيوية مفيدة في دراسة الاتصال والثقافة، إلا أنها أقل تطبيقا على مجالات عملية للحياة الاجتماعية مثل النشاط الاقتصادي أو السياسي"[4].

إن أهم ما يمكن تسجيله حول هذا الاتجاه هو أنه طور في مجال الانثروبولوجيا خاصة مع أعمال "كلود ليفي ستراوش" ثم نقل إلى مجال اللغة، ولكنه لم يلقى صدى كبيرا في مجال علم الاجتماع إلا فيما يتعلق بأعمال بعض المفكرين الماركسيين على غرار "بورديو".

5.2- نظرية الفعل:

"إذا كانت المنظورات الوظيفية والصراعية تؤكد أهمية البنى التي توجه المجتمع وتؤثر في السلوك البشري، فإن نظريات الفعل الاجتماعي تولي قدرا أكبر من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين هذه البنى، وبرز دور علم الاجتماع هنا في استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفعل الاجتماعي والتفاعل، لا تفسير طبيعة القوى الخارجية التي تدفع الناس إلى نمط معين من الأفعال. وإذا كانت المقاربات الوظيفية والصراعية تطرح النماذج النظرية حول الطريقة التي يعمل بها المجتمع برمته، فإن الملتزمين بنظرية

---

[1] مصطفى خلف عبد الجواد: "قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع". مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2002، ص320.

[2] المرجع نفسه، ص395.

[3] المرجع نفسه، ص397.

[4] المرجع نفسه، ص397.

الفعل الاجتماعي يركزون على تحليل الأسلوب الذي يتصرف به الفاعلون (الأفراد) أو يتفاعلون به فيما بينهم وبين المجتمع من جهة أخرى"[1].

"ويشار إلى "فيبر" (Weber) في أكثر الأحيان باعتباره الداعي إلى تبني منظور الفعل الاجتماعي. فرغم أنه اعترف بأهمية البنى الاجتماعية مثل: الطبقات والأحزاب السياسية وأصحاب المكانة وآخرون، فإنه اعتقد في الوقت نفسه أن الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هي التي تخلق مثل هذه البنى، وقد جرى في وقت لاحق تطوير هذا الموقف بصورة منهجية في أوساط المدرسة التفاعلية الرمزية التي برزت وشاعت في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، وتأثرت هذه المدرسة بصورة غير مباشرة بأفكار "ماكس فيبر" غير أن أصولها المباشرة كانت في أعمال الفيلسوف الأمريكي "جورج هربرت ميد" (G.H.Mead) (1863-1931م)"[2].

ويهتم علم الاجتماع لدى "فيبر" "أساسا بدراسة أفعال الأفراد الموجهة لبعضهم البعض أي الفعل الاجتماعي. ويمكن النظر إلى هذه الأفعال باعتبارها مجموعة من الوسائل تهدف إلى تحقيق غايات معنية، سواء كانت تلك الغايات لها فوائد عملية أو تهدف إلى الحصول على قيم عليا، أو كلاهما معا. ويجب أن تفهم هذه الأفعال ضمن سياق المعاني التي يضيفها الأفراد عليها"[3].

وعليه فنظرية الفعل تهتم بدراسة كل الأفعال التي يأتيها الفاعل؛ والفاعل قد يكون: فردا، جماعة، مجتمعا، حضارة. وذلك عن طريق منهج الفهم الذي يبنى على بحث المعاني التي يضفيها الفاعل على كل ما يقوم به.

3. المدخل الماركسي:

سنتناول ضمن هذا العنصر الأسس التي قام عليها هذا الاتجاه وتفرعاته، وفيما يأتي تفصيل لذلك:

1.3.النظرية الماركسية الكلاسيكية:

"بدأ "ماركس" (Marx) بدراسة الأوضاع التي كانت سائدة في بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر (19م)، معتبرا أياها نموذجا عاما للبلاد الصناعية الرأسمالية. ومن خلالها استخلص نموذجا نموذجا يفسر من خلاله تطور المجتمعات الإنسانية. ولقد استند في دراسته على منهجية محددة تعرف بالمنهج الجدلي او الديالكتيكي؛ وهذه المنهجية التي استوحاها من الفلسفة الهيجلية المثالية التي تدرس الأشياء كحقائق في حركة دائمة غير منقطعة، تقوم على أساس مبدأ النفي"[4].

"ويتألف الفكري الماركسي من مكونين أساسيين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية. ويؤكد رواد هذه النظرية أن المادية التاريخية تمد علم المجتمع بإطاره الأساسي، الذي يقدم لهذا العلم إجابة علمية على

---

[1] غدنز أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص76

[3] كعباش رابح: "الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع". مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص57.

[4] غربي علي، مرجع سبق ذكره، ص133.

المسألة السوسيولوجية المعرفية الأساسية، وهي مسألة العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، ذلك الوجود الذي تعده المادية التاريخية واقعا موضوعيا مستقلا عن الوعي، وترى الوعي انعكاسا قد يكون أقل أو أكثر دقة ووضوحا له. وعلى هذا فالمادية التاريخية هي إطار علم الاجتماع العلمي الذي يدرس القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وصور حدوثها وتجسداتها من خلال النشاط الاجتماعي التاريخي للإنسان"[1].

ويرى "ماركس" ضمن الحادية التاريخية، أن "التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراعات بين الطبقات، حيث استقصى وتتبع أطوار نمو المجتمعات على مر التاريخ. فالنظم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط إنتاج إلى آخر. بصورة تدريجية أحيانا وعن طريق الثورة أحيانا أخرى نتيجة للتناقضات الكامنة في اقتصاداتها. وحدد "ماركس" ملامح التقدم في هذه المراحل التاريخية التي بدأت بمجتمعات الصيادين والحصادين البدائية الشيوعية، وانتقلت عبر نظم العبودية القديمة ونظم الإقطاع القائمة على تقسيم العمل بين ملاك الأراضي وعمال السخرة. وكان ظهور التجار والحرفيين مؤشرا على بداية نمو الطبقة التجارية أو الرأسمالية التي أخذت تحل محل ملاك الأراضي من النبلاء. وبموجب هذه النظرة إلى التاريخ كان "ماركس" يعتقد أن نظاما جديدا يسجل بدلا من النظام الرأسمالي بالطريقة نفسها التي اتحد بها الرأسماليون للإطاحة بالنظام الاقطاعي.... وإقامة مجتمع جديد لا طبقات فيه، أي لا يتسع فيه التقسيم والفصل بين الأثرياء والفقراء"[2].

"وتتطور جميع الظواهر والقضايا والمشكلات والحياة الاجتماعية بصورة عامة وطبيعة الوعي بهذا الواقع أو الوجود الاجتماعي على أساس مجموعة من قوانين الجدل الرئيسية والتي يتمثل البعض منها فيما يعرف بوحدة وصراع الأضداد وقانون التحول الكمي وتغيره إلى التغير الكيفي، وقانون نفي النفي"[3].

وبناءا على إسهامات "ماركس" التي ركزت على ما يصطلح عليه بالحتمية الاقتصادية التي تجاوزها الزمن ونقضها (رفضها) الواقع ظهر الكثير من العلماء الذين تأثروا به وسعوا إلى تحديث أفكاره لتصبح مسايرة للتغييرات التي طرأت على المجتمعات، وقد صنفت إسهاماتهم ضمن ما يسمى بالماركسية المحدثة أو الجديدة.

2.3. الماركسية المحدثة:

يطلق مصطلح الماركسية المحدثة على أولئك المفكرين المتمسكين بالماركسية التقليدية كما جاءت عند "ماركس"– كإطار نظري ومنهجي، ولكنهم ينتقدونها في بعض الجوانب"[4]. وما يجب الإشارة إليه هو أنه

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص69-70.

[2] غدنز. أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص386.

[4] علي غربي، مرجع سبق ذكره، ص146.

ظهرت العديد من الأعمال التي شكلت ما يسمى بالماركسية المحدثة، وسنقتصر المفكرين الذين يصنفون ضمن نطاق علم الاجتماع، وفيما يأتي تفضيل لذلك:

1.2.3- نظرية التبعية:

من أهم رواد هذه المدرسة نجد "سمير أمين" و"فيرناندو هنريك كاردوسو"(F.H.Cardoso) "[1] ، وتقوم هذه النظرية على فكرة "أن الأمم الفقيرة أو العالم الثالث هو بؤرة الثورة والتغيير، وهذه الرؤية تتطابق مع الاتجاه السياسي الذي ظهر خلال الستينات من هذا القرن، وهو الاتجاه الذي كان يعتبر أن بلدانا مثل كوبا وفيتنام والصين وموزامبيق والجزائر هي أكثر البلدان تقدما في ضوء السياسات الثورية حتى وإن كانت متخلفة اقتصاديا. وقد ركز البعض الآخر أيضا على الطبيعة الدولية للرأسمالية لكنهم ذهبوا إلى أنه حين تنتشر الرأسمالية في العالم ككل فإن الاشتراكية سوف تظهر على أساس عالمي"[2].

2.2.3- مدرسة فرانكفورت:

"تثير النظرية النقدية إمكانية نقد الطريقة التي تسير بها الأمور من وجهة نظر أخرى، وقد كان "هربرت ماركيوز" (H. Marcuse) مفكرا نقديا حتى وفاته عام 1979م، حيث هاجم الواقع الرأسمالي خاصة من زاوية أنه يقمع الطبقة العاملة بصفة خاصة... وقد تأثر تأثيرا كبيرا ب"فرويد" (Freud) و"ماركس" (Marx) ووفق بين أرائهما بطريقة أثرت خيال كثير من الطلاب الراديكاليين في الستينات"[3].

ويزعم "هابرماس" (Habermars) أن الرأسمالية فشلت في تعزيز الحوار العقلاني المفعم بالثقة، ويرفض إمكانية قيام مجتمع أكثر حرية وعقلانية".[4]

3.2.3- البنيوية الماركسية:

"تمثل البنيوية الماركسية الاتجاه الثالث من الاتجاهات المعاصرة للماركسية وهي ترتبط ارتباطا خاصا بالماركسيين الفرنسيين: "ألتوسير" (Altuser) و"بورديو" (Bourdieu). ويرى البنيويون أن هناك توافقا شديدا بين البناء التحتي والفوقي، وبعبارة أخرى فإنهم ينظرون إلى الثقافة في أدنى مراتبها على أنها تعبير حر، وفي أعلاها على أنها مجال يترسخ فيه، الامتثال الإيديولوجي للمجتمع الرأسمالي"[5].

إذن كانت هذه، باختصار، أهم المداخل النظريات الكبرى وتفرعاتها في مجال علم الاجتماع، حيث وبمجرد تقادم أحداها وتراجع أفكارها حتى يظهر متتبعوها ويقومون بتحديثها لكي تتماشى والتغيرات الحاصلة. وهذا الاختلاف والتنوع أدى إلى تشعب علم الاجتماع وتعدد فروعه ومجالاته.

---

[1] للمزيد أنظر: علي غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص156-174.

[2] عودة محمود، "أسس علم الاجتماع". دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة، ص112.

[3] مصطفى خلق عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص148.

[4] المرجع نفسه، ص149.

[5] المرجع نفسه، ص149.

سادسا: مجالات علم الاجتماع:

مع ظهور علم الاجتماع واتساع مجال بحثه، من منطق أنه يبحث المجتمع وما يقع فيه من ظواهر اجتماعية، ظهرت الدعوة لإقامة تخصصات فرعية يهتم كل واحد منها بجانب بحد ذاته؛ وعموما تتفق أغلب الكتاب في هذا المجال على أن علم الاجتماع يضم الفروع الآتية:

1.علم الاجتماع العام: "وهو يتمثل في العلم بفروعه المتعددة والذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمع وقد اتسعت وتشعبت مجالات العلم بعد ذلك، وبدأت بعض الفروع التي تهتم بطائفة من الظواهر في الاستقلال النسبي، وتبدو في صورة علم اجتماع فرعي"[1]

2.علم الاجتماع الحضري (المدنية): "وهو العلم الذي يهتم بتأثير حياة المدنية في أنماط السلوك والعلاقات والنظم، كما يدرس أنماط المدن ونشأتها ومشكلاتها، ويدرس الظواهر الاجتماعية الحضرية"[2].

3.علم اجتماع الصناعي: "ويهتم بدراسة البيئة الصناعية والعلاقات الاجتماعية في الصناعة والمجتمع والمصنع، وما يتميز به هذا المجتمع والعلاقات المتبادلة خلال عملية الإنتاج وغير ذلك"[3].

4.علم الاجتماع العائلي: "وهو العلم الذي يبحث في الأسرة والعائلة وتكوينها ووظائفها وصراع الأجيال فيها، وغيرها"[4].

5.علم الاجتماع القانوني: "ويهتم بدراسة القانون ودوره في المجتمع، ومدى تعبيره عن حاجات أفراد هذا المجتمع، ودوره في عملية الضبط الاجتماعي"[5].

6.علم الاجتماع السياسي: "ويدرس بناء القوة في المجتمع وعلاقة الحكومة بالمجتمع، وتعبيرها عن حاجاته وجماعات الضغط في المجتمع ودورها في الأحداث الاجتماعية"[6].

7.علم الاجتماع الريفي: "هو العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجماعة الإنسانية التي تعيش في بيئة ريفية، ويبحث في خصائص المجتمعات الريفية من حيث نمط المعيشة أو نظام الإنتاج فيها والسمات التي تميزها عن الحضر، ودوافع الهجرة إلى المدينة وكيفية الحد منها"[7].

8.علم الاجتماع التربوي: "يهتم بدراسة النظم التربوية، وأثر التربية في المجتمع والعكس، والبحث عن الوظائف التي تقوم بها التربية مثل حل المشاكل بطريقة علمية تربوية كمشكلة الأمية، التوجيه والإرشاد التربوي"[8].

---

[1] عبد الهادي محمد والي، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] فراس عباس البياتي، مرجع سبق ذكره ص25.

[3] عبد الهادي محمد والي، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] إسماعيل محمد الزيود: "علم الاجتماع". دار كنوز المعرفة كالنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص18.

[5] عبد الهادي محمد والي، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص30-31.

[6] المرجع نفسه، ص31

[7] فراس عباس البياتي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[8] المرجع نفسه، ص26.

9.علم الاجتماع الديني: "والذي يتعلق بالفلسفة الدينية والنظم الدينية والمعتقدات"[1].

10.علم اجتماع المعرفة: "هو العلم الذي يقوم بدراسة العلاقات بين الأنماط الفكرية في المجتمع وطبيعية الأحكام والمفاهيم السائدة من جهة أخرى"[2].

11.علم اجتماع السكان: "ويستخدم مفهوم السكان بمعنى أكثر شمولا واتساعا لأنهم لم يقصروه على جوانب محددة من السكان وبخاصة الخصوبة العالية ومعدلات النمو، وإنما أضافوا له جوانب أخرى كثيرة مثل: الوفيات والاختلاف في معدلاتها، والصحة ومعدل الإصابة بالمرض. وأيضا جوانب تكوين السكان بما في ذلك التكوين العمري ودرجة التجانس أو عدم التجانس في السكان من أنواع العرف والجنس والثقافة والدين وأيضا جوانب توزيع السكان الإقليمي والحضري والريفي"[3].

12.علم الاجتماع الطبي: "إن دراسة المرض من الناحية السوسيولوجية تعد من أهم مبادئ علم الاجتماع الطبي الذي يدرس توزيع الأمراض وعلاقتها بنظام المجتمع، فضلا عن أنه يدرس البناء التنظيمي للمرض"[4].

إذن كانت هذه أهم مجالات علم الاجتماع، لكن كيف تتم دراسة هذه الظواهر من الناحية المنهجية.

سابعا: علم الاجتماع والمنهج العلمي:

إن إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والمنهج العلمي تعود إلى فترة "اعتلاء" "إميل دوركايم" لكرسي علم الاجتماع في جامعة السربون، حيث هوجم من قبل "شارل بيقي" (Ch.Pegy) الذي كتب، في الكراس الثالث لجامعة السربون، المجلد الثامن في 04 نوفمبر 1906م، "أناس لم يدرسوا العلم مطلقا ولا يعرفون عنه كلمة، لم يدرسوا قط الرياضيات والكيمياء والبيولوجيا فوقعوا في خطأ فادح إذ اعتبروا الشمع أنوارا والآداب علوما وبهذا سيضيعون الآداب ولا يتحكمون في العلم"[5].

و"منذ ظهور بعض الدراسات الجدية في هذا الاتجاه مثل تقسيم العمل الاجتماعي "لدوركايم"، المنطق الاجتماعي "لغابريال طارد" (G.Tarde)، الجماعة والمجتمع "لفرديناند طونيز (F.Tonnies)، وكذلك أعمال كل من "جورج سيمل" (G.simmel)، و"شارل بوت" (Ch.Booth) و"ماكس فيبر" (M.weber) وغيرها.... ولما فرض هذا العلم مكانته في ساحة العلوم الأخرى بواسطة تدقيق أدواته المنهجية وتوسيع ترسانته المفهمية

---

[1] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره،ص19.

[2] فراس عباس البياتي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص19

[4] فراس عباس البياتي: مرجع سبق ذكره، ص27.

[5] جلالي عبد الرزاق: "علم الاجتماع بين الالتزام والآداتية". **مجلة المجتمع**، العدد 01، نوفمبر 1990، وحدة البحوث والدراسات في علوم الإنسان، قالمة، الجزائر، ص37.

بصقلها وتهذيبها أكثر فأكثر من جراء احتكامه للواقعي وللموجود"[1]. أصبح مستقلا وله مناهج يعتمدها كغيرة من العلوم الأخرى.

قبل استعراض أسس المناهج المعتمدة في علم الاجتماع فانه يتطلب توضيح قضية مهمة تتمثل في ضرورة التفريق بين: المدخل المنهجي (المدخل المنهجي الماركسي، الخلدوني، الفهمي، التفسيري..الخ)، المنهج (أو الأسلوب)، وأخيرا التقنية؛ فالأول يكون ذو بعد فلسفي معرفي، أما الثاني فيتصل بالإجراءات التطبيقية، أما الثالث فيرتبط بوسائل جمع المعطيات على غرار الملاحظة والمقابلة...الخ. وبما أننا بصدد كتابة سلسلة من المحاضرات التي وجهت لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية في إطار مقياس: مدخل إلى علم الاجتماع، وليس المنهجية، فإننا سنشير إلى أهم الأساليب المنهجية المتعارف عليها في مختلف الجامعات ونترك هذا العمل (التعمق في كل ما يتعلق علم المناهج) للأعمال البيداغوجية التي يقع ضمن نطاقها.

وفيما يأتي ذكر مختصر لأهم المناهج المتداولة:

1. المنهج التاريخي:

يُعتمد المنهج التاريخي عندما يكون هدف "البحث الاجتماعي تعقب التطور التاريخي لإعادة بناء العمليات الاجتماعية، وربط الحاضر بالماضي، ولفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية"[2].

أما عن خطوات هذا المنهج فهي تتمثل في:

- "تحديد مشكلة البحث (لا ينبغي أن تخرج عن الإطار التاريخي).
- جمع البيانات المتعلقة بالمشكلة (ويكون البحث مرتبطا بالمصادر الأولية والثانوية).
- صياغة الفروض (لتحديد اتجاه ومسار البحث).
- تصنيف البيانات وتحليلها والربط بينها (تصنيف الحقائق في محاور متجانسة على أساس المكان والزمان).
- عرض النتائج (بصورة منطقية متماشية مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول إليها)"[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص38.

[2] سلاطنية بلقاسم، الجيلاني حسان: "منهجية العلوم الاجتماعية". دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص155.

[3] المرجع نفسه، ص ص158-165.

2- المنهج الوصفي:

"من رأي "هويتني" أن معنى المنهج الوصفي يجب أن يكون قاصرا أو مختصا ببحث الظواهر أو الوقائع في الوقت الراهن. كما أنه يتضمن دراسة الحقائق الوقتية المتصلة بمجموعة من الأوضاع أو الأحداث أو الناس"[1].

أما عن الخطوات التي يقوم عليها هذا المنهج، فتتمثل فيما يأتي:

- "الشعور بمشكلة البحث وجمع البيانات والمعلومات التي تساعد على تحديدها.
- تحديد مشكلة البحث.
- وضع فرضية أو مجموعة فروض.
- وضع الافتراضات أو المسلمات التي سوف يبني الباحث عليها دراسته.
- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة.
- اختيار أدوات البحث.
- جمع البيانات والمعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.
- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات منها.
- صياغة توصيات البحث والاقتراحات المختلفة"[2].

3- المنهج التجريبي:

"يحاول الباحث في إطار المنهج التجريبي أن يحدد العلاقة العلية أو السببية بين المتغيرات التي يدرسها في نطاق الظاهرة، حيث يعمل الباحث على خلق مواقف، كأن يثبت بعض المتغيرات، ويحرك البعض الآخر، ومن خلال ذلك يتوصل إلى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة"[3].

أما عن خطوات هذا المنهج، فهي تتمثل في:

* "التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.
* صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها.
* وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام بما يأتي:

- اختيار عينة تمثل مجتمعا معنيا.
- تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة.

---

[1] صلاح مصطفى الفوال: "منهجية العلوم الاجتماعية". عالم الكتب، مصر، 1982، ص58.

[2] سلاطنية بلقاسم، الجيلاني حسان، مرجع سبق ذكره، ص170-171.

[3] عبد الهادي محمد والي، "المدخل إلى علم الاجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص82-83.

– تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها.

– تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها.

– القيام باختبارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجودة في الوسائل والمتطلبات أو في التصميم التجريبي.

– تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها.

– القيام بالتجربة المطلوبة.

– تنظيم البيانات وتحديدها بشكل يؤدي إلى تقدير جيد وغير متحيز.

– تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة والدراسة"[1].

4– المنهج المقارن:

يعرفه "إميل دوركايم" (E. Durkheim) بقوله: "إنه الطريقة التي بها نعرف أن ظاهرة ما، هي نتيجة لظاهرة أخرى، وذلك عن طريق مقارنة الحالة أو الحالات الخاصة بكل ظاهرة"[2].

أما عن خطوات هذا المنهج، فهي تتمثل في:

– "وجود الظاهرة، والشعور بأنها تشكل مشكل يجب دراسته وإيجاد الحلول له.

– الملاحظة، وفيها يلاحظ الباحث تواجد الظاهرة واستمرار المشكل، كما يلاحظ التأثيرات السلبية الناجمة عن المشكل، كما يلاحظ أبعاد المشكل وخطورته.

– يحدد الباحث أبعاد المشكلة وأسبابها وزواياها والتصورات التي يمكن من خلالها دراستها.

– جمع المعلومات النظرية والبيانات الميدانية عن الظاهرة.

– تنظيم وترتيب وتصنيف المادة العلمية النظرية والميدانية في محاور تسمح للمقارنة بينها.

– المقارنة، وفيها يقارن الباحث بين أوجه الاختلاف كيف ولماذا؟ كما يقارب بين أوجه الاختلاف، كيف ولماذا؟ وهل الاختلاف اختلافا كليا، كيف ولماذا؟ أو هو جزئيا، كيف ولماذا؟ وهل الاتفاق كليا، كيف ولماذا؟ أو جزئيا، كيف ولماذا؟ مع التحليل والتفسير والتعليل والتركيب. ويصحب ذلك دلالات نظرية وإحصائية، مع ذكر بعض النماذج المفسرة لذلك.

– النتائج والاقتراحات.

– إمكانية تعميم النتائج.

– إمكانية التنبؤ"[3].

---

[1] سلاطنية بلقاسم، الجيلاني حسان، مرجع سبق ذكره، ص179–180.

[2] زرواطي رشيد: "مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2007، ص97.

[3] المرجع نفسه، ص100–101.

5- منهج دراسة الحالة:

يذهب "فايرشايلد" (Fairchild) إلى أن "دراسة الحالة منهج في البحث الاجتماعي عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معنية في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية"[1].

ودراسة الحالة هي الدراسة التي تهتم بحالة فرد أو جماعة أو مؤسسة يصعب على الباحث استخدام المناهج الأخرى من أجل جمع معلومات عن أفراد مجتمع الدراسة بأسلوب معمق[2].

أما عن خطوات هذا المنهج فيحددها "عبد الباسط محمد حسن" في:

- "تحديد مشكلة الدراسة أو نوع السلوك المطلوب دراسته
- تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتأكد من توفر البيانات المتعلقة.
- اختيار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها.
- تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والوثائق الشخصية كتواريخ الحياة والسير والمفكرات..الخ.
- تدريب جامعي البيانات.
- جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها.
- استخلاص النتائج وتعميمها"[3].

6- منهج تحليل المضمون (المحتوى):

"هناك تعاريف عديدة لتحليل المضمون، إلا أن هناك شبه اجتماع على تعريف كل من "برنارد بيرلسون" (Bernard Berelson)، و"أولي هولستي" (Ole holsti)، حيث أن الأول يعرف تحليل المضمون بأنه: أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال. وأن الثاني يعرفه بأنه: وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معنية في الرسائل الاتصالية"[4].

وتتمثل خطواته فيما يأتي:

- "اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المطلوبة تحليل محتواها.
- تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى، أهدافه، إشكاليته وفرضياته.
- تأمين الأجهزة والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى.
- تحري صدق الوثيقة.
- استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة التي قررت تركيب المادة المحللة.

---

[1] الزيباري طاهر حسو: "أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع". المؤسسة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2001، ص75.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص78.

[4] المرجع نفسه، ص81.

– كتابة تقرير البحث"[1].

إذن كانت هذه إلماعة عاجلة عن أهم المناهج المعتمدة في مجال علم الاجتماع بمختلف فروعه. بقي الآن أن نشير إلى أهم المفاهيم الأساسية ومعانيها.

ثامنا: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع:

إن ما يجب الإشارة إليه هو أننا سنتعرض ضمن هذا العنصر لمعاني أهم المفاهيم دون التعمق في أصولها وذكر المدارس التي تنتمي إليها، وعموما ما تتمثل هذه المفاهيم فيما يأتي:

1. المجتمع:

يعرف "توماس إليوت" (Thomas Elliot) المجتمع على أنه: "جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع. وتشتمل فكرة المجتمع على الاستمرار والعلاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذي يتضمن ممثلين من الأنماط الإنسانية الأساسية وعلى الأخص من الرجال والنساء والأطفال. ومن الطبيعي أن يكون هناك عنصر لإقامة في إقليم محدد. والمجتمع فوق كل هذا جماعة وظيفية حتى يمكن أن نحدده من حين لآخر في ضوء العلاقات والتجمعات الأخرى كالجمهور والمسافرين على سفينة والمشاهدين لمباراة كرة القدم أو المقيمين في معسكر من معسكرات الجيش"[2].

أما عن أنواع المجتمعات البشرية فيصنفها "غِدنز" حسب التطور التاريخي فيما يلي:

– "مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل (القنص وصيد السمك وجمع النباتات القابلة للأكل التي تنمو في الغابات والأدغال).

– مجتمعات رعوية وزراعية (تربية الحيوانات وتدجينها وزراعة الأراضي الصالحة).

– حضارات تقليدية أو غير الصناعية (تميزت باستخدام الكتابة، وبازدهار العلوم والآداب والفنون فيها).

– العالم الحديث: المجتمعات الصناعية (استخدام موارد الطاقة المصنفة مثل البخار والكهرباء).

– تنامي العولمة (فترة إمامة البلدان الغربية للمستعمرات في مناطق عديدة من العالم).

– العوالم: الأول، الثاني،الثالث (كثيرا ما يشار إلى الدول النامية باعتبارها جزءا من العالم الثالث تمييزا لها عن مجموعتين أخريين من الدول. أما العالم الأول فيشتمل على الدول الصناعية. أما العالم الثاني فيطلق على الدول الشيوعية التي كانت تضم الاتحاد السوفياتي وأقطاره).

– العالم النامي (مجتمعات خاضعة للسيطرة الكولونيالية إلى الآن في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية).

– الدول حديثة التصنيع (دول تمكنت من دخول ميدان التصنيع المكثف وحققت درجة عالية من النمو الاقتصادي)"[3].

---

[1] زرواطي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص174.

[2] غيث محمد عاطف: "علم الاجتماع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987، ص192.

[3] غِدنز أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص92-104.

وعموما يمكن حصر أهم التصنيفات التي تخص المجتمعات في علم الاجتماعي فيما يأتي:

* تصنيف ثنائي: – ريف ومدينة (ابن خلدون ودوركايم).
  – عسكري وصناعي (سبنسر).
* تصنيف تطوري: (المادية التاريخية عند "ماركس" و أطوار الدولة عند ابن خلدون).
* تصنيف تقدمي (التقدم الاجتماعي): قانون الحالات الثلاث عند "أوجست كونت".

2. الجماعة الاجتماعية:

يعرف "توم بوتومور" الجماعة الاجتماعية بوصفها: "تجمعا للأفراد تنشأ بينهم علاقات، ويكون كل فرد واعيا بالجماعة ذاتها وبالرموز السائدة فيها. وبعبارة أخرى إن للجماعة الاجتماعية بناءا تنظيميا أساسيا على الأقل (يتضمن القواعد والطقوس)، وأساسا سيكولوجيا يتمثل في وعي أعضائها، وبهذا المعنى تصبح الأسرة، والقرية والأمة والنقابة والحزب السياسي جماعات اجتماعية"[1].

أما عن أشكال (أنواع) الجماعات، فيمكن تصنيفها إلى ثلاث، هي:

أ."الشكل الأسري؛ حيث تعتمد الوحدة المركزية وقاعدة العضوية على روابط القرابة. أما فيما يخص الأسئلة الآتية: أي الروابط تعتبر هامة؟ وإلى أي حد تكون كبيرة أو صغيرة؟ وما لوظائف التي تقوم بها؟ فإنها تختلف من مجتمع لآخر، ولكن جميع الأنساق الاجتماعية بها جماعات أسرية.

ب. الشكل المكاني؛ ويقوم على أساس أن عددا من الأشخاص لهم محل إقامة مشتركة أو يعيشون في منطقة واحدة، ومن هذه الزاوية تعتبر القرى والمدن والمناطق الإقليمية جماعات إقليمية، وعضوية الناس فيها تقوم أساسا على الإقامة على الرغم من أنه يمكن إدخال اعتبارات أخرى.

ج. الشكل الخاص؛ ويقوم على أساس الاهتمام بنوع معين من النشاط بغض النظر عن المكان أو القرابة"[2].

وهناك تصنيف آخر للجماعات: "جماعات أولية؛ وهي التي تمتاز بالعلاقات الشخصية العاطفية، يُعرف فيها كل فرد ويكون الضبط الاجتماعي على مستوى شخصي. وجماعات ثانوية (كبرى)، حيث لا يعرف أعضائها بعضهم البعض ولا يتقابلون وجها لوجه، ومعظم علاقاتهم غير مباشرة مثل سكان الحضر"[3].

وتتميز الجماعات الاجتماعية بمجموعة من الخصائص حددها "غوتساف لوبون"(G.lebon) فيما يأتي:

–" يشعر أفراد الجماعة ويفكرون ويعملون بطريقة تخالف الطريقة التي يتصرفون بها وهم منفردون.
– الجماعة قابلة للاندفاع إلى العمل دون تفكير في العواقب.
– الجماعة شديدة القابلية للتأثير بالمؤثرات الخارجية.
– تتميز عواطفها وانفعالاتها ومشاعرها بمغالاة واضحة: الاحترام عندها تأليه.

---

[1] توماس بوتومور، "مرجع سبق ذكره"، ص122.

[2] غيث محمد عاطف: مرجع سبق ذكره، ص231–232.

[3] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص82.

– تميل الجماعة للتعصب لرأيها"[1].

وأثناء تفاعل الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع ينتج عن ذلك عمليات اجتماعية.

3. العمليات الاجتماعية:

"تعتبر العملية الاجتماعية نموذجا للتفاعل الاجتماعي يمكن ملاحظته في حدود فترة زمنية محددة، ويمكن أن نسمي النموذج الذي يمكن ملاحظته في فترة محددة "بناء اجتماعي"[2].

وقد ظهرت العديد من المحاولات لتصنيف العمليات الاجتماعية، فبعضها "يشتمل على طبقتين من هذه العمليات وهما: التعاون والتعارض. كما أن بعضها الآخر مثل تصنيف "فون فيزا" (L.Von Wiese) يقسم العلمليات الاجتماعية الأساسية إلى نماذج فرعية متعددة. ولكن منذ أن قسم "بارك" (E.Park) هذه العمليات إلى أربع: التنافس، الصراع، التوافق والتمثيل، صار هذا التقسيم مقبولا من قبل علماء الاجتماع وإن أضافوا "التعاون" كنوع خامس لها"[3].

وفيما يأتي شرح لكل العمليات الاجتماعية السالفة الذكر:

***عملية التعاون والمنافسة؛** "وهي التي تعمل على اتصال الأفراد ببعضهم البعض؛ وبعضها يؤدي إلى انفصالهم بعضهم عن بعض. وعندما يتنافس الناس أو يتصارعون لتحقيق أهدافهم نجدهم متعارضين وهما العمليتين الأساسيتين في المجتمع"[4].

***عملية الصراع؛**" تأخذ المنافسة طريقا سليما حتى يتغير الوضع لتأخذ مظهرا عدائيا سمي صراعا. فالمنافسة فيها اتصال بين المتنافسين، ولكن الصراع يتميز بعدم الاتصال المباشر بين المتنافسين. وهناك عدة أنواع للصراع منها: الصراع الشخصي حيث الكراهية بين الطرفين، وهناك الصراع السياسي بين دول أو داخل مجتمع. والصراع الطبقي ومحاولة السيطرة لتحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية. وهناك الصراع الديني الموجود من القدم ومنه كانت الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين. أما الصراع الجنسي فهو يكون بين الأجناس المختلفة وطبيعة الاتصال بينها"[5].

***عملية التوافق:** "وهو مصطلح يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضي أو الصلح بين الأطراف المتنافسة والمتصارعة. ومن أشكال التوافق الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذي يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر. والشكل الآخر للتوافق يقوم على التقريب بين وجهات النظر، وهناك شكل

---

[1] المرجع نفسه، ص80.

[2] أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3] غيث عاطف محمد، مرجع سبق ذكره، ص205-206.

[4] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص95.

[5] المرجع نفسه، ص95.

آخر كالوساطة التي ابتدعها الناس لحل الخلافات باللجوء للتحكيم مثلا، وهناك التسامح والتبرير حيث يبرز العالم النفسي لإحلال التوافق"[1].

***التمثيل؛** "وهو العملية الاجتماعية التي تعمل على إضعاف الخلافات التي توجد بين الأفراد والجماعات وتوحيد الاتجاهات"[2]. وبصفة أدق فهو يشير إلى "عملية التكيف المتبادل التي تقلل الجماعات المختلفة من خلالها اختلافاتها إلى الحد الذي لا تصبح معه هذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية ملحوظة"[3].

ويمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي تحكم العمليات الاجتماعية، وهي كالآتي:

– "إن الناس في كل مكان يناضلون من أجل تحقيق أهدافهم، إما بالاشتراك مع الآخرين عن طريق التعاون أو النضال ضدهم (الصراع)، ولا يوجد جماعة أو مجتمع فيهما تعاون أو تصارع كاملين، والأهداف إذا كانت نادرة يصبح طابع السلوك تنافسيا، وإذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك تعاونيا، وتساعد عملية التنشئة الاجتماعية في إيمان الأفراد بالتعاون أو التنافس.

– العمليات المجمعة هي أساس التكامل والاستقرار والرقي، والتنافس يشحذهم الأفراد، بينما الصراع يعتبر من دعائم الحركة الاجتماعية والتطور.

– هناك توازنا بين فاعلية كل من العمليات الاجتماعية المجمعة، والمفرقة على حد سواء، وبينهما تأثير متبادل وكلها تفاعلات ونماذج للتفاعلات الاجتماعية الضرورية للمجتمع.

– الصراع له صفة الاستمرار، فهو متقطع، بينما التنافس مستمر، وهذان العمليتان تشجعان تقسيم العمل، والتخصص والتمايز الطبقي والمهني والاقتصادي.

– سيادة علاقات القربى والصداقة والعاطفة في المجتمع تؤدي إلى التعاون، ويتسع نطاقه، وبالعكس فإن الأفراد والجماعات تتنافس وتتصارع إذا كانت علاقاتهم تقوم على الحقد والحسد والغيرة"[4].

إن العنصر الأساسي المشكل لهذه العمليات الاجتماعية يرتبط بالأفراد الذين يتصرفون وفق قناعاتهم الشخصية ومبادئهم.

4. الفرد والشخصية:

يقول "جورج زيمل" (G. Simmel): "إن الفرد الذي يحاول أن يثبت شخصيته الفردية اجتماعيا يكتشف أنه لن يستطيع تحقيق هذه المحاولة إلا إذا نزل إلى أدنى قاسم مشترك بين أعضاء مجتمعه[5]".

ويتسائل "زيمل" عن الخصائص التي تميز الاجتماعي عن الحياة الفردية. ثم يلخصها على النحو الآتي:

---

[1] المرجع نفس، ص96.

[2] المرجع نفسه، ص96.

[3] غيث محمد عاطف، مرجع سبق ذكره، ص210.

[4] أحمد رأفت عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص104.

[5] زيمل جورج: "الفرد والمجتمع". ترجمة أحجيج حسن، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص155.

– "ثبات الجماعة وتذبذب الفرد؛ بينما يمكن للفرد أن يقع أسيرا بين الأنانية والغيرية، فإن أهداف الجماعة تكون ثابتة ويقينية.

– الفرد وعضو الجماعة؛ يمكن تفكيك الفرد إلى السلوكات والخصائص التي يقتسمها مع أعضاء الجماعة الآخرين من جهة، والسلوكات والخصائص التي تكون ملكيته الخاصة. ويميل الجزء الأول إلى أن يكون أقل تعقيدا وقربا من التمظهرات والضرورات المباشرة للحياة من الجزء الثاني.

– المعنى السوسيولوجي للتشابه والاختلاف الفرديين؛ إن الفرد أكثر اهتماما بالاختلاف وخصائص الآخرين لكن تكون الجماعة ووحدتها يقومان على الخصائص المتشابهة التي يشترك فيها الأفراد.

– تفوق الفرد على الجمهور؛ ويفسر هذا التفوق ميلنا إلى تثمين الخصائص والسلوكات التي تميزنا عن الآخرين أكثر من تلك التي نقتسمها معهم.

– أفعال الجمهور في مقابل أفعال الفرد؛ بخلاف معظم الأفعال الفردية، يمكن إذكاء أفعال الجمهور بإغراءات انفعالية وبسيطة. هذه الخاصية تمنح للجمهور إمكانية القيام بأفعال متطرفة غالبا ما لا يتوفر عليها الفرد.

– اقتراب مستوى المجتمع من أدنى قاسم مشترك؛ يقترح "زيمل" أن ما هو مشترك بين الجميع هي تلك الخصائص التي يملكها من يوجدون في أدنى سلم التراتب الاجتماعي"[1].

وإذا عدنا إلى الشخصية، فإنه يمكننا القول أن: "الشخصية الإنسانية نتاج التفاعل الاجتماعي، وأن مكوناتها تقوم جميعا على أسس ثقافية واجتماعية، ولهذا كانت دراسة الشخصية لا يمكن أن تكون كاملة دون دراسة المجتمع والثقافة معا، فالمجتمع هو المكان الذي يتم فيه التفاعل، والثقافة هي التي تصب هذا التفاعل في قوالب معنية، وتعطي للفرد أنماط السلوك ومختلف القيم والمعايير التي يحسن بها التفاعل ويحقق أغراضه"[2].

وبناءا على مقومات الشخصية (الوراثية والمكتسبة) يتمكن الفرد من أداء أدواره الاجتماعية التي ترتقي بها من مستوى فردي إلى مستوى اجتماعي، بحيث يصبح ينظر له على أنه فاعل اجتماعي.

5. الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي:

لقد اهتم "ماكس فيبر" (M. Weber) بدراسة "الفعل الإنساني وتحديد مجراه وآثاره. ومن هذه الزاوية يعتبر من الملهمين لنظرية الفعل الاجتماعي والتحليل البنائي الوظيفي التي أخذت طريقها كمدرسة واضحة المعالم في علم الاجتماع على يد "تالكوت باسونز" (T. Parsons) ومدرسته"[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص155-156.

[2] غيث محمد عاطف، مرجع سبق ذكره، ص356.

[3] المرجع نفسه، ص21.

ويقصد بالفعل: "كل نوع من أنواع السلوك البشري الذي تدفعه وتوجهه المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، مثل هذه المعاني التي يأخذها في اعتباره ويستجيب لها عند قيامه بأي سلوك"[1].

"والجدير بالذكر أنه لا ينبغي الخلط بين الفعل الاجتماعي والسلوك الفردي، واعتبارهما متطابقين تماما. فالفاعل ليس شرطا أن يكون فردا، وإنما قد يكون جماعة، كما قد يكون تنظيما أو، إقليما، أو مجتمعا بكامله، أو حتى حضارة. فهو بذلك أي كائن يمكن أن يفسر سلوكه في ضوء المعاني التي يشتمل عليها فعله. ومن جهة أخرى فإن أي محاولة لفهم الفعل تتطلب الانتباه ليس فقط إلى المعنى المتضمن ذاتية الفاعل (القائم بالفعل)، وإنما أيضا مراعاة البيئة الخارجية، فيزيقية كانت أن اجتماعية. وبناءا على ذلك يؤكد بارسونز على أن تحليل الفعل الاجتماعي يجب أن يتم في إطار ثنائية الفعل والموقف"[2].

أما عن الخطوات المنهجية التي وضعها "فيبر" (Weber) لدراسة الفعل الاجتماعي فهي تتمثل في: الفهم، التأويل، والتفسير. أما الأول فمعناه فهم فعل الفرد في إطار نظرية التأثير والتأثر أو في إطار نظرية التفاعل الاجتماعي لفهم المعاني التي يتخذها الفعل الفردي داخل المجتمع المعطى. أما الثاني (التأويل)، فيعني إدراك حقيقة الواقع أو العالم الموضوعي لفهم فعل الفرد عن طريق معرفة الأحكام المسبقة والسياق المجتمعي. أما الثالث (التفسير)، فيقوم على التفسير السببي والعلي كربط بنية المجتمع، أو تفسير الظواهر المجتمعية تفسيرا ترابطيا وسببيا (اعتماد نموذج مثالي لتفسير الظواهر)"[3].

وإذا عدنا إلى التفاعل الاجتماعي فإنه يمكن القول أن "جورج زيمل" (G.Simmel) هو واضع أسسه لاسيما وأنه عرف بالسوسيولوجيا التفاعلية وسوسيولوجيا الأشكال[4].

ويقوم التفاعل الاجتماعي عند "زيمل" (Simmel) على "دراسة العلاقة التفاعلية الموجودة بين الفرد والمجتمع سواء كانت تلك العلاقة التفاعلية متماسكة أم مبعثرة، ايجابية أم سلبية. بمعنى دراسة التأثير الذي يمارسه الفرد على الآخر، ضمن وضعية اجتماعية معينة، وبالتالي يحوي هذا التفاعل المضمون والشكل معا"[5].

أما عن التصور المنهجي الذي وضعه "زيمل" لدراسة ظاهرة التفاعل الاجتماعي فيمكن القول انه "وظف المنهجية الكيفية؛ حيث تعتمد المقاربة التفاعلية، عنده، على تجربة الأفراد في العالم أو الواقع اليومي، والتركيز بالخصوص على التفاعل المتبادل، ودراسة الفاعل تبعا للواقع الطبيعي الذي يعيش فيه أي: دراسة

---

[1] غربي علي، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] المرجع نفسه، ص99.

[3] حمداوي جميل: "أسس علم الاجتماع". مرجع سبق ذكره، ص122-123.

[4] المرجع نفسه، ص161.

[5] المرجع نفسه، ص164-165.

وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين بالحسبان، إذ أن هؤلاء يبنون عالمهم الاجتماعي من خلال المعاني التي يخصون بها الأشياء والأفراد والرموز التي تحيط بهم"[1].

ولحدوث التفاعل الاجتماعي، فإنه يجب توفر شروط أهمها:

- "أن يكون التفاعل متبادلا (الاستجابة متبادلة).
- توفر وسط أو موقف اجتماعي ليحدث التفاعل.
- توفر التعزيز لضمان تكرار الاستجابة الهادفة.
- الدور والمركز.
- التوقعات المشتركة.
- القيم الاجتماعية السائدة وقواعد السلوك المتعارف عليها.
- نظام التعزيز السائدة.
- القرب والبعد ونمط التواصل.
- حصول عملية البناء الاجتماعي التي هي محصلة عملية التعلم لأنماط السلوك"[2].

إن ظاهرتي الفعل والتفاعل الاجتماعي تخضعان للنظم والأنساق الاجتماعية اللتان تحدثان في إطارهما.

6. النظم والأنساق والسمات والرموز:

أ. النظم: تعرف النظم في أبسط معاني على أنها: "طرق مقننة للسلوك الاجتماعي"[3]. وعُرفت أيضا على أنها: "الصور أو الأشكال التي يدخل الناس بمقتضاها في علاقات اجتماعية"[4].

وللنظم الاجتماعية مجموعة من الخصائص، وتتمثل، أهمها، فيما يأتي:

- "للنظم الاجتماعية صفة العمومية ولكنها نسبية.
- تلقائية (من صنع المجتمع).
- للنظم الاجتماعية قوة الإلزام والجبر (تمارس بقوة الضبط الاجتماعي).
- متداخلة فيما بينها ومتشابكة (يؤثر كل منها في الآخر).
- تتضمن أجزاء داخلية وعلاقات اجتماعية (النظام الأسري وما يحويه من أجزاء تحكمها علاقات)"[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص 171.

[2] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص87-88.

[3] رشوان حسين عبد الحميد أحمد: "تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع". المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط4، 2003، ص54.

[4] المرجع نفسه، ص54.

[5] المرجع نفسه، ص57-58.

ب. الأنساق:

تتفق أغلب الكتابات حول هذا المفهوم على أنه مجموعة من الأجزاء تتمركز حول نواة، وإذا نقلناه إلى المجال الاجتماعي فيقال النسق الاجتماعي، وهو يتصل بالنظرية البنائية الوظيفية التي صكها "تالكوت بارسونز" (T. Parsons) الذي يعرفه بقوله: "انه مجموعة من الأفراد المدفوعين بميل إلى إشباع الأمثل لاحتياجاتهم"[1].

ويصور "تالكوت بارسونز" المجتمع على أنه نسق عام يضم "أربعة أنساق فرعية: النسق العضوي، نسق الشخصية، النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي؛ وهي ترتبط مع بعضها في نفس الوقت الذي ترتبط فيه بالوظائف الأربعة للفعل"[2].

ج. السمات:

يقصد بالسمة "بصفة عامة الخصلة، وتستعمل في مجال علم الاجتماع الثقافي فيقال: السمات الثقافية لجماعة أو مجتمع معين؛ والسمة الثقافية هي وحدة بسيطة من الثقافة، قد تكون مكونا وظيفيا من مكونات الإطار العام للسلوك. أو من الناحية المادية قد تكون مبنى أو قطعة أثاث أو علم.... الخ. أو قد تكون كلمة أو فكرة أو إشارة. والمركب الثقافي هو مجموعة عناصر يتكون كل منها من سمات مترابطة تؤدي إلى قيام نمط يتضمن العادات الشعبية والعرف والنظم"[3].

د. الرموز:

يتصل هذا المفهوم في علم الاجتماع بالنظرية التفاعلية الرمزية، والتي تعني في ضوئها: "تلك القدرة التي تمتلكها الكائنات الإنسانية للتعبير عن الأفكار باستخدام الرموز في تعاملاتهم مع بعضهم البعض. ونجد أن استخدام الرموز أمر قائم في كل من التجمعات الحشرية، مثل تجمعات النمل والنحل، والتجمعات البشرية، إلا أن التعامل بالرموز في التجمعات الحشرية يقوم على أساس التفاعل الغريزي التلقائي، وذلك على عكس التجمعات البشرية التي تستخدم الرموز للتعبير عن شيء له دلالة اجتماعية"[4].

وتعبر الرموز غالبا، عن القيم والمعتقدات التي تدعم بين الحين والآخر عن طريق الطقوس، ومثال ذلك أن كل مجتمع يحاول أن ينمي نسق قيمه ومعتقداته عن طريق شعارات متعددة، فقد يعبر الأدباء والفنانون وغيرهم بطرق متعددة، من الكلمة المسموعة إلى المكتوبة إلى الصورة أو التمثال)[5].

---

[1] نيقولا تيماشيف، مرجع سبق ذكره، ص357.

[2] للاطلاع على نظرية "تالكوت بارسونز" أنظر على سبيل المثال:

- على غربي، "مرجع سبق ذكره، ص97-108.

- أيان كرايب: "النظرية الاجتماعية، من "بارسونز" إلى "هابرماس". ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص ص 61- 93.

[3] غيث محمد عاطف، مرجع سبق ذكره، ص259.

[4] طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص120.

[5] غيث محمد عاطف، مرجع سبق ذكره، ص274.

7. التغير الاجتماعي والتطور والنمو:

أ. التغير الاجتماعي:

يعرف التغير الاجتماعي على أنه: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء كان في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية محددة. ووفقا لهذا التعريف ينصب التغير الاجتماعي على كل أنماط العلاقات الاجتماعية أو في البناء الطبقي للمجتمع أو في الجماعات والنظم والأنساق الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الفرد"[1].

وقد اختلفت أراء علماء الاجتماع فيما يتعلق بظاهرة التغير الاجتماعي، ويمكن تصنيف هذه الأطروحات إلى مجموعة من الآراء، هي:

– "الرأي القائل بان التغير يكون تغيرا تراجعيا، حيث يرى المفكرين أن المجتمعات الإنسانية مرت بمرحلتين: مرحلة العصر الذهبي؛ عاش فيها الإنسان برخاء. ومرحلة التأخر والتراجع؛ لذلك يرى المفكرين أن التغير تراجعي بسبب الأزمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية.

– الرأي القائل بأن التغير يكون تقدما ارتقائيا حيث يأخذ هذه الفكرة بفكرة التقدم ويربطون بين التغير والتقدم. وكلما كان هناك تغير يكون تغير تقدمي.

– الرأي القائل بأن التغير يسير باتجاه دائري، ويرى أصحابه أن المجتمع يمر في نفس المراحل التي يمر بها الإنسان (الميلاد، الطفولة، البلوغ، النضج، والشيخوخة).

– الرأي القائل بأن التغيير يسير في اتجاه تذبذبي، حيث يرى أصحابه أن المجتمع يتقدم ثم ينتكس ثم يعود ويتقدم ثم ينتكس"[2].

وما يجب الإشارة إليه هو أن التغير الاجتماعي يعني كل تحول يمس المجتمع عامة سواء كان ذلك في الاتجاه الايجابي أو السلبي.

ب. التطور:

"يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا. وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا"[3].

""وقد استعمل "هربرت سبنسر" (H. Spencer) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، وقد بين في كتابه "أصول علم الاجتماع" المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي، حيث عرف التطور بأنه: انحدار سلاسل معدل على نحو معين"[4].

---

[1] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2] المرجع نفسه، ص142.

[3] دلال محسن استيتية: "التغير الاجتماعي والثقافي". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2008، ص35.

[4] المرجع نفسه، ص36.

وعادة يوصف التطور على أنه يكون في شكل دائري، بمعنى أن المرحلة التي ننطلق منها سنعود لها لاحقا بعد استيفاء المراحل التطورية، (أطوار الدولة عند ابن خلدون والمادية التاريخية عند "ماركس").

ج. النمو:

"ويعني مصطلح النمو أنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية. كما يشير إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي"[1].

"ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، والتغيرات في أنواع الانتاجات المختلفة كالتغير في الإنتاج الزراعي أو الصناعي. وتشترك كل هذه التغيرات في أنه يمكن قياسها كميا، ولذلك فإن مفهوم النمو هو أكثر انتشارا في الدراسات السكانية الاقتصادية[2].

وعليه فالنمو يرتبط بالتغيرات الطبيعية (زيادة عدد السكان مثلا) التي تؤدي إلى تغيرات في بنى ووظائف المجتمع، والتغير الاجتماعي أوسع من التطور والنمو لأنه يشمل كل التحولات سواء كانت: ايجابية أم سلبية؛ في اتجاه خطي (التقدم) أو دائري (التطوري).

8. المركز والدور:

وفيما يأتي تفصيل لكل منهما:

أ. المركز:

يشير المركز إلى: "الوضع الذي يشغله الشخص أو جماعة من الأشخاص داخل جماعتهم. وهنا يجب ملاحظة أن مصطلحي "المركز" و"المكانة" الاجتماعيين غير متطابقين، فبينما يشير المركز إلى موقع الفرد على مستوى النسق أو المجتمع ككل، فالمكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز اجتماعية يشغلها الفرد في المجتمع، وتتحدد هذه المكانة بناءا على هذه المراكز، وتخضع للمعايير والقيم الاجتماعية"[3].

وتصنف المراكز الاجتماعية، حسب "رالف لينتون" (R. Linton) إلى موروثة ومكتسبة:

– **الموروثة:** "هي مراكز يرثها الفرد من الجماعة التي ينتمي إليها (الوالدين) أو تولد معه، أو أنها تلك التي تفرضها عليه النظم الاجتماعية، وهي مراكز غير إرادية، أي لم يكن للفرد شأن فيها، وقد تكون مرغوبة أو غير مرغوبة، وهي ذائعة الصيت، وتقوم على: العمر، الطفولة، الشباب، الشيخوخة، أو النوع (الذكر والأنثى) وغيرها من المناصب التي لم تكن لإرادة الفرد فيها تدخل"[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص38

[3] العقبي الأزهر: "القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين. المصنع الجزائري نموذجا، دراسة ميدانية بمؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة".أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص107.

[4] خروف حميد، جصاص الربيع: "علم اجتماع الثقافة". منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص89.

– **المكتسبة:** وهي تلك التي يصل أو يحصل عليها الفرد نتيجة المجهود المبذول من طرفه، سواء كانت في ميدان المهارات الفنية أو المسؤولية (متزوجا، والدا، قياديا)، إلى غيرها من المراكز التي يحصلها الفرد من خلال مجهوده الخاص. ويمكن تلخيص أنواع المراكز الاجتماعية عامة في: النوع، العمر، الثروة، المهارة، والانتماء"[1].

وبناءا على نوعية المراكز التي يشغلها الأفراد تتحدد أدوارهم الاجتماعية

ب. الدور:

"يشير لفظ الدور الاجتماعي إلى مركب أو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد"[2].

"وتتعدد أدوار الفرد بتعدد المراكز التي يحتلها، وهي تصنف إلى:

– أدوار نشطة؛ وهي أنماط السلوك التي يقوم بها الشخص صاحب مركز محدد في لحظة معنية.

– أدوار كامنة؛ وهي الأدوار التي لا يؤديها الفرد في لحظة معينة لأن وقتها لم يحن بعد"[3].

وقد ظهرت نظرية قائمة بذاتها في علم الاجتماع سميت بنظرية الدور، وكان ذلك في "مطلع القرن العشرين، وأسست فكرتها الأساسية على الاعتقاد أن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية، إنما تعتمد على الدور أو الأدوار التي يشغلها في المجتمع. ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية. فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع"[4].

أما عن أهم علماء الاجتماع الذين يمثلون هذه النظرية (الدور) فهم: "ماكس فيبر" الذي تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه الموسوم: "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي" و"هانز كيرث" و"س.رايت ميلز" في كتابهما الموسوم "الطباع والبناء الاجتماعي"، و"تالكوت بارسونز" في كتابه "النسق الاجتماعي"، وأخيرا "روبرت مكايفر" في كتابه الموسوم" المجتمع"[5].

كان هذا كل ما تعلق بمفهومي المركز والدور بقي الآن أن نحدد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى.

تاسعا: علاقة علم الاجتماع ببعض العلوم الأخرى:

سنتاول ضمن هذا العنصر علاقة علم الاجتماع بكل من: العلوم الطبية، الهندسة المعمارية، العلوم السياسية، العلوم القانونية والإدارية.

---

[1] المرجع نفسه، ص83.

[2] العقبي الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص114.

[3] خروف حميد، جصاص الربيع، مرجع سبق ذكره، ص84.

[4] إحسان محمد الحسن: "النظريات الاجتماعية المتقدمة". دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005، ص159.

[5] للاستزادة أنظر، المرجع نفسه، ص159.

1.علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبية:

تقوم العلوم الطبية على "فكرة أن تعريف المرض يجب أن يتم بطريقة موضوعية، وبناءا على أعراض جسدية ملموسة، كما أن العملية الطبية الرسمية التي يمارسها "خبراء" مدربون أصبحت هي الأساس المتعارف عليه لمعالجة كل من الأمراض الجسدية، النفسية والعقلية[1].

وينطلق النموذج الطبي من الفرضيات الآتية:

– "يُنظر لظاهرة المرض باعتبارها شرخا أو انهيارا في الجسم البشري تحيد به عن حالته وأوضاعه "العادية السوية".

– يمكن معالجة النفس والجسد بصورة منفصلة، فالشخص المريض يمثل جسدا مريضا لا فردا مريضا.

– إن المتخصصين الطبيين المدربين هم وحدهم الخبراء القادرون على علاج الأمراض".[2]

وإذا انتقلنا إلى مجال علم الاجتماع فللمرض بعدين أساسيين: أحدهما شخصي، والآخر عام واجتماعي. إن إصابة أحدنا بالمرض لا تلحق به مجرد الإحساس الفردي بالألم والخوف والنكد والحيرة والارتباك، بل أنها تؤثر في الآخرين حوله، كما أن الناس الذين حولنا أو نتعامل معهم يواجهون حالتنا المرضية بالتعاطف أو بمد يد المساعدة أو تقديم الرعاية والمساندة. وهم يبذلون الجهد لفهم مشاعر المريض ويحاولون استيعاب هذه المشاعر وترتيب آثارها على حياتهم. كما أن ردود الفعل التي تصدر تجاه المريض من الذين يتعاملون أو يتفاعلون معه تسهم في التأثير على تصور الفرد لنفسه ولأهميته بالنسبة الآخرين"[3].

وقد برز في الفكر الاجتماعي أسلوبان متميزان ومؤثران لفهم تجربة المرض. والمفهوم الأول الذي ارتبط بالمدرسة الوظيفية يضع بعض المعايير والقواعد السلوكية التي يعتقد أن الأفراد ينتهجونها في حالة المرض. أما المفهوم الثاني الذي يطرحه التفاعليون الرمزيون فيمثل محاولة أوسع لتقديم المبررات والتفسيرات التي ترافق حالة المرض، والكيفية التي تؤثر فيها هذه المعاني على أفعال الناس وأنماط سلوكهم"[4].

2. علاقة علم الاجتماع بالهندسة المعمارية:

"تولي الهندسة الاعتبار للشكل الذي بمقتضاه تصبح المادة عموما جسما تجريبيا وهو الشكل الذي لا يوجد طبعا في ذاته ومن أجل ذاته إلا في عملية التجريد"[5].

وإذا جئنا إلى الهندسة المدنية فنجدها تهتم بشكل البناء وجمالياته ومدى استيفائه للشروط والمقاييس المتعارف عليها عالميا، ومدى ملائمة التربة لإقامته والمواد التي يتطلبها كل نوع من أنواع البنايات والتكلفة الإجمالية لإقامته وغيرها من الجوانب التقنية الأخرى.

---

[1] غِدنز أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص235.

[2] المرجع نفسه، ص236.

[3] المرجع نفسه، ص240.

[4] المرجع نفسه، ص240.

[5] جورج زيمل، مرجع سبق ذكره، ص51.

وإذ انتقلنا إلى مجال علم الاجتماع فمكننا القول أنه: "كان لنمو المدن الحديثة أثر هائل، لا على عادات الناس وأنماط سلوكهم فحسب، بل على أنماط التفكير والقيم... كما ارتبط، لدى كثير من الباحثين الاجتماعيين، بمظاهر التفاوت واللامساواة الاجتماعية وشيوع الفقر والانحراف الجريمة. ولم يكن من المستغرب أن تنشأ أوائل الدراسات والنظريات السوسيولوجية حول المدن الحديثة في مدينة "شيكاغو" الأمريكية التي كانت في الثلاثينات من القرن التاسع عشر منطقة مهجورة لا توجد حياة فيها"[1].

وضمن هذه المدرسة (شيكاغو) ظهرت نظريات النمو الحضري، حيث "طرحت مجموعة من الآراء التي أصبحت فيما بعد أساسا لعلم الاجتماع الحضري. ومن أبرز المفاهيم التي طرحتها هذه المدرسة مفهومان رئيسيان: الأول، وسمي المقاربة الإيكولوجية. والثاني وتمثل في الخصائص التي تميز التحضر والحياة الحضرية باعتبارها "أسلوب حياة"[2].

3. علاقة علم الاجتماع بالعلوم السياسية:

"يزعم البعض أن الدراسة الحقة للسياسة دراسة للقيم المثالية"[3]. وهناك بعض الباحثين من يحصرونه فيما يسمى "السلوك السياسي أو السلوكية السياسية، في محاولتهم فهم العلاقة المتبادلة بين النظم ذات الطابع السياسي والسلوك العملي للأفراد في المجتمع"[4].

وأحسن طريقة لفهم المقصود بعلم السياسية أن نذكر، بإيجاز، أهم المسائل الأساسية التي يهتم بها علماءه؛ وهي تتمثل في:

- "النظرية السياسية (طبيعة الدولة، نشأة الأجناس والأمم، السياسة العامة).
- الحكومة (التاريخ، الدستور، نظم الحكومات).
- السياسة العامة والإدارة (العلاقات الإنسانية أو العلاقات العامة).
- السياسة العالمية (دوافع الأمم، قادتها، ظروفها النفسية والصناعية والجغرافية، خصائصها السكانية)"[5].

وإذا عدنا إلى علم الاجتماع، وخاصة السياسي، نجده يدرس، حسب "سيمور ليبسيت"(Symour lipst) و"رينارد بندكس" (Renard bndquis)، الموضوعات الآتية:

- "السلوك الانتخابي في المجتمعات المحلية والقومية.
- القوة الاقتصادية وصنع القرار.
- الأيديولوجية وعلاقتها بالحركات السياسية"[6].

---

[1] غِدنز أنتوني: مرجع سبق ذكره، ص597-598.

[2] للاستزادة أنظر: المرجع نفسه، ص598-600.

[3] غيث محمد عاطف، مرجع سبق ذكره، ص149.

[4] المرجع نفسه، ص150.

[5] المرجع نفسه، ص150-151.

[6] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص30.

"والسياسة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في الخصائص العامة مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها. وعلم الاجتماع السياسي هو دراسة العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع. وقد حاول الفيلسوف "مونتسكيو" (Montesquieu) ربط علم الاجتماع بالسياسة من خلال كتابه "روح القوانين"[1].

كما يهتم "علم الاجتماع السياسي بدراسة الدولة وقوتها والطبيعة التفاعلية بين المجتمع والسياسة. وقد عرفه "راش" (Rush) بأنه: يهتم بدراسة السلوك السياسي في سياقه المجتمعي"[2].

والعلاقة بين السياسة وعلم الاجتماع وطيدة إلى حد كبير، حيث نجد الأولى تحتاج إلى الثاني "حاجة ماسة وذلك لقدرته على تزويدها بالحقائق والقوانين الاجتماعية التي تفسر السلوك السياسي تفسيرا عقلانيا، ولكفاءته على تخمين النتائج الاجتماعية التي تتمخض عنه السلوك السياسي والأحداث السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع"[3].

4. علاقة علم الاجتماع بالعلوم القانونية:

يقول "عبد الهادي محمد والي: "قد يظن البعض أن علم الاجتماع منعدم الصلة بالقانون، وأن كلا منهما يمثل نسقا معرفيا مستقلا، ولكن واقع الأمر غير ذلك. فإذا كان القانون يهتم بتنظيم العلاقات بين الناس، وفقا لقواعد محددة يتساوى أمامها الجميع، ويرتب أوجه العقاب لكل سلوك انحرافي، وفقا لقواعد محددة أيضا، فإنه ما من شك في أن القانون بما يتضمنه من قواعد على المستوى القومي والدولي يرجع لأساس اجتماعي بالدرجة الأولى ذلك أن نمو العلاقات الاجتماعية وتشبعها، وتعدد أوجه النشاط الإنساني يخلق نوعا من التنازع، وتضارب الآراء والرغبات، الأمر الذي يفرض الحاجة لصياغة قانون ينضم حقوق الأفراد وواجباتهم"[4].

"وعليه فالقانون تعبير عن حاجات اجتماعية يفصح عنها الأفراد والجماعات، ويضغط الرأي العام من أجل إشباع هذه الحاجات بشكل ملائم. ومن هنا فإن المشرع الناجح هو الذي يملك ناصية الفهم للواقع الاجتماعي المتشابك، حتى إذا صاغ قاعدة قانونية خرجب معبرة عن حاجات الناس ولم تغفل جانبا من جوانب هذا الواقع"[5].

وضمن هذا السياق يقول "إبراهيم أبو الغار": "ينبغي ألا ننكر الجهد الرائع الذي بذله العالم "روسكو باوند" (Roscoe Pound) في تقريبه بين الاجتماع والقانون، إذ ذهب إلى أن أهم التطورات التي طرأت على

---

[1] المرجع نفسه، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] عبد الهادي محمد والي: "المدخل إلى علم الاجتماع". مرجع سبق ذكره، ص55.

[5] المرجع نفسه، ص56.

علم القانون الحديث تتمثل في الانتقال من الاتجاه التحليلي إلى الاتجاه الوظيفي، ذلك أن الاتجاه الأخير يتطلب من القضاة والفقهاء والمحامين أن يدركوا إدراكا واعيا العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعي"[1].

"ويمثل الاتجاه الوظيفي ثورة ضد الفقه التحليلي والميكانيكي الذي كان سائدا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان يقضي بالفصل بين القانون وبيئته الاجتماعية. أما الاتجاه الوظيفي فسيهدف توسيع نطاق المصادر التي يشتق منها القانون الوظيفي فضلا عن أن القانون الحر يهتم بالواقع الاجتماعي وما فيه من جماعات تلقائية وغيرها"[2].

أما عن جذور علم الاجتماع القانوني فهي ترتبط "بنشأة المدرسة الاجتماعية في نظرية القانون بفضل مهارة ومقدرة بعض الفقهاء أمثال: "أهرنج" (Ihering)، "أوليفر هولمز"(Holmes)، "ليون دوجي" (Duguit)... كما أن بعض علماء الاجتماع أمثال "دوركايم"، "فيبير"، "روس" (Ross)، سبنسر(Spencer)، وغيرهم قد أسهموا في نمو الاتجاه الاجتماعي بين الفقهاء، كما كان لهم تأثير مباشر على علماء القانون"[3].

5. علاقة علم الاجتماع بالعلوم الإدارية:

يعرف على السلمي الإدارة بقوله: "ذلك النشاط الإنساني الهادف إلى تحقيق نتائج محددة ومرغوبة باستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام ممكن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة"[4].

وتهتم العلوم الإدارية بالكيفية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة بناءا على عمليات التخطيط والتوجيه والرقابة لتحقيق أقصى درجات الكفاءة والأداء الجيد لمختلف أوجه النشاط الإنساني.

أما عن علاقة العلوم الإدارية بعلم الاجتماع عامة، والإداري بصفة خاصة، فهي وطيدة. ومتداخلة مع تركيز الثاني على البعد الاجتماعي للإدارة وذلك بالتركيز "على بنية الإدارة واختصاصاتها ووظائفها ودروها في المجتمع من جهة أولى، ودراسة الموظفين في علاقتهم بالإدارة والمجتمع من جهة ثانية، ودراسة السلطة والقوة الإدارية من جهة ثالثة"[5].

أما عن إسهامات علماء الاجتماع في مجال الإدارة، فيمكن أن نذكر ما يأتي:

- "ألكسيس توكيفل" (Alexis Tocqueville) والإدارة الديمقراطية
- "ماكس فيبر" (Max weber) والإدارة الديمقراطية.

---

[1] إبراهيم أبو الغار: "علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي". مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1984، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] للاستزادة أنظر، المرجع نفسه، ص ص16-20.

[4] كتفي عزوز: "الاتصال في الإدارة المدرسية الجزائرية وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى أساتذة التعليم المتوسط، دراسة ميدانية ببعض متوسطات ولاية المسيلة". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية (الإدارة والتسيير التربوي)، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص25.

[5] جميل حمداوي: "ميادين علم الاجتماع". مرجع سبق ذكره، ص32.

- غي روشيه (Guy Rocher) والإدارة المعاصرة"[1]

"وخلاصة القول يهتم علم الاجتماع الإداري بفهم الإدارة في علاقتها بالمجتمع، وتفسير وقائعها وظواهرها الفردية والجماعية وتأويلها"[2].

إذن كانت هذه أهم التخصصات المشار إليها ضمن برنامج مقياس مدخل إلى علم الاجتماع، وقد بينا علاقتها مع هذا العلم وحددنا مجالات الاختلاف والتداخل والالتقاء فيما بينها، كما وضحنا البعد التي يهتم به كل التخصص ومستويات تدخله.

[1] للاستزادة أنظر، المرجع نفسه، ص34-47.

[2] المرجع نفسه، ص52.

*** خاتمة:**

بناء على هذا العمل المتواضع، يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية:

– إن علم الاجتماع لم يظهر هكذا فجأة، بل كان نتيجة لمسيرة شاقة وشيقة تضافرت فيها جهود الكثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء الذين ارسوا أسسه العلمية والمنهجية، حيث تمكنوا من تحديد موضوعه بدقة، وطبيعة المناهج التي يستعين بها، بل توصلوا إلى إنتاج مداخل نظرية لتفسير ظواهره، وهو ما جعله ينأى بنفسه كتخصص قائم بذاته ويدرس في الجامعة كغيره من العلوم الأخرى.

– موضوع هذا العلم هو دراسة الوقائع الاجتماعية بعيدا عن الأحكام القيمية (دراسة الإمكان الواقعي)، وكنتيجة لتعقد مجاله تعددت مفاهيمه ومقارباته النظرية ومداخله المنهجية لضمان فهم ثري ومتنوع لهذا المجال الذي يتسم بالحركية والديناميكية المستمرة.

– ووفقا لهذا التعدد والتمايز تمكن علماء الاجتماع من إنتاج ترسانة هائلة من المفاهيم السوسيولوجية التي تختلف في معناها ومدلولها إذا انتقلنا من مدرسة إلى أخرى؛ فضلا عن تفرعه إلى تخصصات فرعية (علم اجتماع الثقافة، التربية، العمل، الدين....الخ) وذلك لأسباب: أيديولوجية، موضوعية، علمية، وحتى بسيكولوجية تتحكم فيها الميولات والرغبات العلمية للباحثين عامة، ومنهم الشبان خاصة.

وأخيرا نؤكد انه سعينا، ضمن هذا العمل، بكل جد لتبسيط محاضرات هذا المقياس الذي يعتبر أساسيا في هذا المستوى؛ وقد حاولنا قدر المستطاع أن يكون مختصرا وملما بمختلف أبعاده وجوانبه، ونأمل أن يكون كمرجع ضمن هذا السياق يستفيد منه طلبة السنة الأولى علوم اجتماعية في مختلف الجامعات الجزائرية؛ والله ولي التوفيق.

*** القائمة البيبليوغرافية:**

أ. المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم أبو الغار: "علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي". مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1984.
2. إحسان محمد الحسن: "النظريات الاجتماعية المتقدمة". دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005.
3. أحمد المنياوي: "جمهورية أفلاطون". دار الكتاب العربي، سوريا، ط1، 2010.
4. أحمد رأفت عبد الجواد: "مبادئ علم الاجتماع"، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1983.
5. أحمد زايد: "علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية". دار الكتب المصرية، مصر، 1984.
6. إسماعيل محمد الزيود: "علم الاجتماع". دار كنوز المعرفة كالنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. أليكس انكلز: "مقدمة في علم الاجتماع". ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، مصر، ط6، 1983.
8. إميل برهييه: "تاريخ الفلسفة". ج05، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، ط2، 1993.
9. أنتوني غِدنز: "علم الاجتماع". ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005.
10. أيان كرايب: "النظرية الاجتماعية، من "بارسونز" إلى "هابرماس". ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999.
11. بوجلال مصطفى: "علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. جاستون بوتول: "تاريخ علم الاجتماع". ترجمة عبدون غنيم، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، دون سنة.
13. جان بيار دوران، روبير فايل: "علم الاجتماع المعاصر". ترجمة ميلود طواهري، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012.
14. جان ميشال برتيلو: "بناء علم الاجتماع". ترجمة جورجيت الحداد: عويدات للنشر والطباعة، لبنان، ط1، 1999.
15. جلالي عبد الرزاق: "علم الاجتماع بين الالتزام والآداتية". **مجلة المجتمع**، العدد 01، نوفمبر 1990، وحدة البحوث والدراسات في علوم الإنسان، قالمة، الجزائر.
16. جميل حمداوي: "أسس علم الاجتماع". شبكة الألوكة، دون بلد نشر، ط1، 2015.
17. جميل حمداوي: "جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا"، شبكة، الألوكة، المغرب، ط1، 2015.
18. جميل حمداوي: "ميادين علم الاجتماع". الجزء الأول، شبكة الألوكة، المغرب، ط 01، 2015.

19. جراهام كيلنوتش: تمهيد في النظرية الاجتماعية، تطورها ونماذجها الكبرى. ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
20. دلال محسن استيتية: "التغير الاجتماعي والثقافي". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2008.
21. زرواطي رشيد: "مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2007.
22. الزيباري طاهر حسو: "أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع". المؤسسة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2001.
23.زيمل جورج: "الفرد والمجتمع". ترجمة أحجيج حسن، رؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
24.نيقولا تيماشيف: "نظرية علم الاجتماع، طبيعته وتطورها". ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 01، 1990.
25. حسن الساعاني: "علم الاجتماع الخلدوني، قواعد المنهج"، المجلس الإسلامي الأعلى للثقافة، مصر، 2006.
26. طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.
27. كتفي عزوز: "الاتصال في الإدارة المدرسية الجزائرية وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى أساتذة التعليم المتوسط، دراسة ميدانية ببعض متوسطات ولاية المسيلة". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية (الإدارة والتسيير التربوي)، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.
28. كعباش رابح: " علم اجتماع التنمية".مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2007.
29. كعباش رابح: "الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع". مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
30. محمد أحمد بيومي: تاريخ التفكير الاجتماعي" دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.
31. محمد الدقس: "التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق". دار مجدلاوي، للنشر والتوزيع، الأردن، 1987.
32. محمد سعيد فرح: "ما...علم الاجتماع". منشأة المعارف، مصر، 2012.
33. محمد عابد الجابري: فكر ابن خلدون، العصبة والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط06، 1994.
34. محمد عاطف غيث: "علم الاجتماع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987.

35. محمد علي محمد: "المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي".دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
36. محمد علي محمد: "تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986.
37. مصطفى النشار: "تطور الفكر السياسي القديم، من صولون إلى ابن خلدون".دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999.
38. مصطفى خلف عبد الجواد: "قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع". مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2002.
39. ستيفين ديلو: "المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية". ترجمة، ربيع وهبة، دون دار نشر، مصر، 2000.
40. سلاطنية بلقاسم، الجيلاني حسان: "منهجية العلوم الاجتماعية". دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.
41. عبد الباسط عبد المعطي:"اتجاهات نظرية في علم الاجتماع". عالم المعرفة، الكويت، 1981.
42. عبد الرحمان ابن خلدون: "مقدمة العلامة ابن خلدون، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر". دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
43. عبد الرحمان ابن خلدون:" المقدمة ". الجزء الأول، تحقيق عبد السلام الشدادي، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، المغرب، ط1، 2005.
44. عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: "المقدمة". الجزء الأول، تحقيق وتعليق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، ط07، مارس 2014.
45. عبد الرحمان بدوي: "فلسفة العصور الوسطى"، دار القلم، بيروت، ط3، 1979.
46. عبد الله إبراهيم: "علم الاجتماع (السوسيولوجيا)". المركز الثقافي العربي، المغرب، ط02، 2006.
47. عبد الله محمد عبد الرحمان: "النظرية في علم الاجتماع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
48. عبد الهادي محمد والي: "المدخل إلى علم الاجتماع"، دار المصطفى للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
49. عبد الهادي محمد والي: "تاريخ التفكير الاجتماعي"، منتدى سور الازبكية، مصر، 2006.
50.عودة محمود: "أسس علم الاجتماع". دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة.
51. عزة أحمد صيام : "تاريخ الفكر الاجتماعي". مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2012.
52. عصمت الحسين عبد الكريم: "علم الاجتماع المعاصر". دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

53. العقبي الأزهر: "القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين. المصنع الجزائري نموذجا، دراسة ميدانية بمؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة".أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.

54. علي المكاوي، كمال التابعي:" علم الاجتماع العام". دون درا نشر، مصر، دون سنة.

55. علي الوردي: "منطق ابن خلدون". دار الكنوز الأدبية، لبنان، ط2، 1994.

56. علي عبد الواحد وافي: "المدينة الفاضلة للفارابي". نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دون سنة.

57. علي ليلة: "النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة العلاقة الإنسان بالمجتمع". دار المعارف، مصر، ط2، 1983.

58. عمر فروخ: "تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون". دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1983.

59. فان بيار دوران، روبير فايل: "علم اجتماع المعاصر". ترجمة طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012.

60. فراس عباس البياتي: علم الاجتماع، دراسة تحليلية للنشأة والتطور". دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

61. فراس عباس البياني: "علم الاجتماع، دار تحليلية للنشأة والتطور"، الأردن، 2011.

62. فليب كابان، جان فرانسوا دوريته: "علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات". ترجمة إيناس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010.

63. صلاح مصطفى الفوال: "منهجية العلوم الاجتماعية". عالم الكتب، مصر، 1982.

64. قباري محمد إسماعيل: "إميل دوركايم، مؤسس علم الاجتماع المعاصر، نظريا وتطبيقيا". منشأة المعارف، مصر، 1976.

65. رشوان حسين عبد الحميد أحمد: "تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع". المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط4، 2003.

66.توماس بوتومور: "تمهيد في علم الاجتماع". ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، مصر، ط3، 1978.

67. خروف حميد، جصاص الربيع: "علم اجتماع الثقافة". منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.

68. غيث محمد عاطف: "علم الاجتماع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987.

69. غنار سكيربك، نلز غيلجي: "تاريخ الفكر الغربي، من اليونان القديمة إلى القرن العشرين". ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012.

70. غربي علي: "علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية– الحديثة،". منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

01.August comte : cours de philosophie positive, 1re et 2e leçons. édition électronique a été réalisée par Jean-Marie, Chicoutimi, Québec, 2002, p04-05(in)
http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html, date de visite :20/04/2018, a :12 :10.

02. Claude Giraud : Histoire de la sociologie. Dar El Afaq, L'Algérie, 1re édition, 1997.

03.Emile Durkheim : de la division du travail social. Presses universitaires de France, France, 2e édition, 1991.

04.Emile Durkheim : les règles de la méthode sociologique. Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, Chicoutimi, Québec, 2002 (in) http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html, date de visite le :22/04/2018 A :10 :17.

05.Emile Durkheim : le suicide, étude de sociologie. Édition Félix alcan, France, 1997.

06. Emile Durkheim : les formes élémentaires de la vie religieuse. Presse universitaire de France, 2e édition, 1990.

07. Herbert spencer : les premiers principes. Traduit par M. Guymiot, Chicoutimi, Canada, 2006 (in) http ://bibliotheque.uqac.ca/, date de visite le :22/04/2018 A : 14 :45.

08. Karl Marx : le capital, Critique de l'économie politique. Ouvrage publier sous la responsabilité de Jean-Pierre Lefebvre, Presses universitaire de France, paris, Quatrième édition allemande, 1993.

09. Max weber : économie et société, les catégories de la sociologie. tome 1, traduit par julien Freund et alter, librairie polon, France, 1995.

10. Max weber : économie et société, l'organisation et les puissances de la société dans leur rapport avec l'économie. tome 2, traduit par julien Freund et alter, librairie polon, France, 1995.

11. Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme. Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay (in) http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/ index.html, date de visite :22/04/208 a : 11 :20.

12.Madeleine Grawitz : lexique des sciences sociales. Dalloz, Paris, 8e Edition, 2004.

13. Madeleine Grawitz : méthodes des sciences sociales. Edition Dalloz, France, 10e édition, 1996.

14. Raymond Aron : les étapes de la pensée sociologiques. Edition 6, Gallimard, France, 1976.

15. M. Boutefnouchet : Introduction A La sociologie « les fondements ». O.P.U, Alger, 2004.

16. Jean-Pierre Durand, Robert Weil : sociologie contemporaine. Edition Vigot, France, 2e Édition, 1997.

*** فهرس المحتويات:**

- مقدمة.....أ-ب
أولا: تعريف علم الاجتماع.....8
ثانيا: تاريخ علم الاجتماع (من الفكر الاجتماعي إلى علم الاجتماع).....9
1. الفكر الاجتماعي في الشرق القديم.....9
1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارات القديمة.....9
1.1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارة المصرية.....10
2.1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارة الصينية.....11
3.1.1- الفكر الاجتماعي في الحضارة الهندية.....12
2. الفكر الاجتماعي عند الإغريق.....13
1.2- أسس الفكر الاجتماعي عند هيراقليطس(Herachlitus).....13
2.2- أسس الفكر الاجتماعي عند السفسطائيون(Les Sophistes).....14
3.2- أسس الفكر الاجتماعي عند أفلاطون (Platon).....15
4.2- أسس التفكير الاجتماعي عند "أرسطو" (Aristote).....17
3. الفكر الاجتماعي الروماني والمسيحي.....20
1.3. الفكر الاجتماعي عند القديس "أوغسطين" (S. Augustin).....21
2.3.الفكر الاجتماعي عند القديس توماس الأكويني (St. Thomas D'Aquin) 22
4. الفكر الاجتماعي الإسلامي.....24
1.4- التفكير الاجتماعي عند الفارابي.....24
2.4- الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.....26
5. الفكر الاجتماعي في العصر الحديث.....29
1.5- الفكر الاجتماعي عند "ميكيافيلي" (Michiavel).....29
2.5- فلاسفة العقد الاجتماعي.....30
1.2.5- "توماس هوبز" (T. Hobbes).....30
2.2.5- "جون لوك" (J. Locke).....31
3.2.5- مونستكيو (Montesquieu).....32
4.2.5- "جان جاك روسو (J.J.Rousseau).....33
3.5- "سان سيمون" (S. Simon).....35
ثالثا: موضوع علم الاجتماع.....37

رابعا: رواد علم الاجتماع.....38
1. "أوجست كونت (A. Comte) 39
2. "كارل ماركس"(K. Marx)".....41
3. "ماكس فيبر" (Max Weber).....44
4. "إميل دوركايم" (E. Durkheim)".....48
5. رواد آخرون.....57
1.5- "هربرت سنبسر" (H.Spencer).....57
2.5- "فلفريدو باريتو" (F.Pareto).....58
3.5- "جورج زيمل" (George Simmel).....60
خامسا: المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع.....62
1. المدخل الخلدوني (الإسلامي).....62
2. المدخل الوضعي في علم الاجتماع.....67
1.2- الوضعية التقليدية.....68
2.2- الوضعية المحدثة.....69
3.2- الوظيفية.....70
4.2- البنيوية.....71
5.2 نظرية الفعل.....71
3. المدخل الماركسي.....72
1.3.النظرية الماركسية الكلاسيكية.....72
2.3. الماركسية المحدثة.....73
أ- نظرية التبعية.....74
ب- مدرسة فرانكفورت.....74
ج- البنيوية الماركسية.....74
سادسا: مجالات علم الاجتماع.....75
سابعا: علم الاجتماع والمنهج العلمي.....76
1. المنهج التاريخي.....77
2. المنهج الوصفي.....78
3. المنهج التجريبي.....78
4. المنهج المقارن.....79

5. منهج دراسة الحالة.....80
6. منهج تحليل المضمون (المحتوى).....80
ثامنا: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع.....81
1. المجتمع.....81
2. الجماعة الاجتماعية.....82
3. العمليات الاجتماعية.....83
4. الفرد والشخصية.....84
5. الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي.....85
6. النظم والأنساق والسمات والرموز.....87
7. التغيير الاجتماعي والتطور والنمو.....89
8. المركز والدور.....90
تاسعا: علاقة علم الاجتماع ببعض العلوم الأخرى.....91
1.علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبية.....92
2. علاقة علم الاجتماع بالهندسة المعمارية.....92
3. علاقة علم الاجتماع بالعلوم السياسية.....93
4. علاقة علم الاجتماع بالعلوم القانونية.....94
5. علاقة علم الاجتماع بالعلوم الإدارية.....95
- **خاتمة**.....97
- القائمة البيبليوغرافية.....98
- الفهرس.....103